جامعة بيروت العربية
كلية الآداب
- قسم التاريخ-



ملخص رسالة ماجستير بعنوان:

مشكلة الحدود بين قطر والبحرين: أسبابها وتطوراتها ونتائجها

2001 - 1971

The Frontier Dispute between Qatar And Bahrain: Causes, Development and Results

1971 - 2001

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر

إعداد الطالب:

أحمد محمد ناصر الدهيمي

إشراف:

أ.د. حسان حلاق
أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
في الجامعة اللبنانية
مشرفاً رئيسياً

د. محمد عمر عبد العزيز
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
كلية الآداب
جامعة الإسكندرية

بيروت 2010

الفهرس

شكر و تقدير

إنني أضع هذا بين يدي اللجنة الكريمة الموكلة بمناقشته ، شاكراً أستاذي الفاضل الدكتور حسان حلاق على رعايته الدائمة لي ، و تحمله عثراتي ، و تقديم النصح والإرشاد الدائمين ، فكثيراً ما كنت أكتب ، ثم أعيد الكتابة ثانية و ثالثة ، بناء على ملاحظاته وتوجيهاته القيمة ، و ما ذلك إلا رغبة في تلافي الخطأ والنقص ، أو التقليل منه قدر الإمكان ، والارتقاء بهذا العمل على المستوى الأفضل ، فالكمال لله وحده ، والنقص من صفات البشر .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ الدكتور محمد علي القوزي والأستاذ الدكتور فلاح خالد علي.

فان نال عملي هذا الرضى، فالحمد لله أولاً و آخراً، و هذا فضلٌ منه تعالى ، وإن كان غير ذلك ، فمرده إلى تقصيري الذي اعترف به ، مصدقاً لقوله تعالى : { و ما أوتيتم من العلم إلا قليلاً } .

وحسبي أنني بذلت كل ما أستطيع من جهد و لم أبخل بوقتٍ أو مالٍ أو معرفة ، فكان اجتهادي على قدر طاقتي ، و لا يكلف الله نفساً ألا وسعها ...

والله الموفق

المقدمــة:

من القضايا الشائكة التي احتلت في الماضي وما زالت تحتل حيزاً مهماً في اهتمامات الدول في العالم الحدود السياسية، فلكل دولة كيان مستقل تسعى لحمايته وحماية حدوده، وعدم السماح لأي دولة أخرى المساس بهذه الحدود.

فالحدود هي خط دفاع ونوع من حزام أمني تعمد الدول إلى تدعيمه ومراقبته وحمايته في السلم وتسعى بكل قدراتها للدفاع عنه في الحرب".

ومسألة الحدود هي قائمة في غالبية دول العالم، لأن ترسيمها كان يخضع لإرادة المستعمر من أجل تحديد مناطق نفوذه، وارتبطت مسألة الحدود بفكرة الملكية، وقد عرفت المجتمعات القبلية البدائية حدوداً معلومة للمناطق الخاضعة لسيطرتها والتي تمارس فيها الرعي أو الصيد، ومع الاستقرار ونتيجة لاكتشاف الزراعة والقيام بإنتاج حرفي، وبالتالي نشوء الملكيات الزراعية، ظهرت المعالم الأولى الواضحة للحدود. وفي نهاية العصور الوسطى، تبلور مفهوم الحدود مع ظهور الدول القومية، وارتبط بفكرة الإقليم والسيادة عليه والملكية.

ومنطقة الخليج العربي من أكثر المناطق تعرضاً للنزاعات الحدودية، فلا نجد دولتين في الخليج إلا وبينهما نزاع حدودي. ذلك أن ترسيم الحدود قام به المستعمر البريطاني، حيث عمل على تعيين الحدود بشكل يتلاءم مع مصالحه وتقسيم المنطقة بشكل يسهل عليه التعامل معها، وما نشوب حربين مدمرتين في أقل من ربع قرن سوى دليل على عدم رضي شعوب المنطقة عن هذا الترسيم.

فالخليج العربي ذلك البحر الداخلي الذي يتغلغل بشواطئه نحو اليابسة ليشمل دولاً ومناطق على قدر كبير من الأهمية، وشعوب تلك البلاد هي من العروبة في الصميم كشعب سلطنة عُمان ودولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية ودولة الكويت ومملكة البحرين ودولة قطر.

وبسبب الإرث الاستعماري، وظهور النفط كمادة إستراتيجية، تعتبر شبه الجزيرة العربية من أكثر المناطق تعرضاً للخلافات الحدودية. فالمملكة العربية السعودية، على سبيل المثال، تلامس بمساحتها الشاسعة سبع دول عربية. وهذا يخلق، على الرغم من وجود "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" كإطار للتنسيق والتعاون وحلّ الخلافات بين دول الخليج، أزمات سياسية وعسكرية من جراء النزاعات الحدودية. ولم تظهر النزاعات الحدودية ذات الطابع العسكري إلا منذ منتصف الخمسينيات من القرن العشرين، أي مع بدء الاستنفاع بعائدات النفط. قبل ذلك

التاريخ كانت المنازعات تأخذ طابعاً سياسياً ودبلوماسياً. ولكن بعد ذلك، جرى تغليب العمل العسكري على العمل التفاوضي والتسوية، حيث قامت المصالح الاقتصادية

والخلافات السياسية والإيديولوجية بدور مهم في تصاعد تلك الخلافات أو أفولها: حادثة واحة البريمي 1955م، النزاع العراقي – الكويتي عامي 1961 و 1990م، الخلاف بين اليمن الشمالية واليمن الجنوبية في الأعوام 1972م و 1979م و 1994م، قضية الجزر الإماراتية المحتلة من قبل إيران، الخلاف القطري – السعودي عام 1992م.

وقد أخذ الخلاف الحدودي القطري –البحريني حيزاً كبيراً من الوقت جعل العلاقة بين الدولتين تتعرض لحرب لولا وعي المسئولين في حل هذا الخلاف بطريقة حضارية تجعل من المنطقة واحة سلام ومحبة، حيث وافقت الدولتين على حل هذه المسألة وقبولهم بقرار المحكمة الدولية وما يصدر عنها.

من هنا، يهدف البحث إلى تقصي أسباب الخلاف بين قطر والبحرين في العلاقات بين آل خليفة في البحرين وآل ثاني في قطر خلال القرن التاسع عشر (الإرث البريطاني–العثماني)، وتتبعها في القرن العشرين، وبخاصة بعد اكتشاف النفط. ومن الأهمية بمكان هو تسليط الضوء على الدبلوماسية والجدل القانوني والفقهي التي استخدمها كل فريق لدعم مزاعمه في ملكيّة المناطق المتنازع عليها، ومن ثم على تطور النزاع بين الدولتين ومما تسبب في قيام قطر بعملية عسكرية في عام 1986م، أدت إلى احتجاز بعض العاملين في المشروع وتوقف العمل في الإنشاءات التي تقوم فيها البحرين من أجل كسب مناطق داخل المياه الإقليمية لقطر. وقد فشل "مجلس التعاون لدول الخليج العربية" في حلّ هذه المسألة، لكن السعودية تمكنت من عقد هدنة بين الطرفين بإحالة قضية الحدود بين الدولتين على "محكمة العدل الدولية" في لاهاي عام 1994/1991م،دفخل النزاع طوراً جديداً يقوم على التحكيم. من هنا، سوف أقوم بتقصي عملية التحكيم والخطوات والدفوع والحجج القانونية التي استعملها كل فريق للدفاع عن مصالحه.

أخيراً، اتخذ النزاع الحدودي بُعداً إعلامياً وشعبياً في كلا الدولتين، مما يستلزم دراسة ردود الفعل في الصحافة ولدى هيئات المجتمع المدني.

كما يهدف البحث أن تكون مسألة النزاع الحدودي بين قطر والبحرين وحلّه بالطرق السلمية، وإن كان ذلك بواسطة سلطة قضائية دولية، معلماً للمجتمع الدولي بعامة وللدول العربية بخاصة في حلّ خلافاتها الحدودية بالطرق السلمية وعدم اللجوء إلى استعمال القوة، والتوافق على تجاسمالثروات بدلاً من النزاع. إن التعبير عن الخلاف في مسألة الحدود اتخذ طابعاً سياسياً ودبلوماسياً وإعلامياً عنيفاً تارة، وطابعاً عسكرياً تارة أخرى، وهو ما تسبب في أزمة حقيقية بين الشعبين القطري والبحريني، وفي حدوث انقسام خفيّ بين أعضاء "مجلس التعاون لدول الخليج

العربية"، بعدما اتهمت قطر السعودية بأنها تدعم البحرين سراً في مناهضتها لمطالبها. وقد انعكس ذلك على العلاقات القطرية – السعودية وعلى مجلس التعاون لدول الخليج العربية كذلك.

إن الاحتكام إلى صوت العقل وإلى المصالح الحقيقية للشعوب والتعامل بحضارية في موضوعات نزاعية، يجب أن يكون هدفنا على الدوام. إن خروج الدولتين راضيتين من هذا النزاع، يجعلنا نوجه النقد الذاتي إلى أنفسنا حول ما خسرناه خلال سنوات طويلة من النزاع والبغضاء وهدر الأموال، بدلاً من التعايش في وئام وتعاون.

لذا، علينا أن نفعّل مؤسساتنا (مجلس التعاون الخليجي، وجامعة الدول العربية، ومؤتمرات القمة العربية، والحوار المباشر)كي تكون قادرة على حلّ الخلافات، بدلاً من اللجوء إلى المحاكم الدولية أو اللجؤ الى السلاح.

نبذة عن دولة قطر ومملكة البحرين :

أولاً : دولة قطر :

دولة قطر شبه جزيرة تقع في منتصف الساحل الغربي، ويتبعها عدد من الجزر أهمها جزر حالول وشرعاوه والأسحاط، وغيرها، وتتكون الأراضي من سطح صخري منبسط مع بعض الهضاب والتلال الكلسية في منطقة دخان في الغرب ومنطقة جبل فويرط في الشمال، ويمتاز هذا السطح بكثرة الأخوار والخلجان والأحواض والمنخفضات التي يطلق عليها(الرياض) وتتواجد في منطقة الشمال والوسط التي تعتبر بدورها من أخصب المواقع التي تكثر فيها النباتات الطبيعية، وتبلغ مساحة دولة قطر (11.521) كيلو متر مربع، ويبلغ عدد سكان قطر حوالي مليون ونصف مليون نسمة (بحسب تقديرات الأمانة العامة للتخطيط التنموي لعام 2009م)، ويسكن ما نسبته 83% من السكان في العاصمة الدوحة وضاحيتها الرئيسية الريان، ومن أهم المدن (الدوحة، الوكرة، الخور، الشمال، مسيعيد، رأس لفان وغيرها، وعملة دولة قطر الريال القطري 1 ريال قطري = 100 درهم، والدولار الأمريكي = 3.65 ريال قطري (سعر ثابت)، واليوم الوطني يصادف 27 يونيه وفي هذا التاريخ تولى حضرة صاب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد بتأييد من الأسرة الحاكمة والشعب القطري، والعطلات الرسمية في دولة قطر هي : اليوم الوطني 18 ديسمبر من كل عام، وعطلة عيد الفطر المبارك منذ الثامن والعشري من رمضان حتى الرابع من شوال ولمدة أربعة أيام، وعطلة عيد الأضحى المبارك تبدأ منذ التاسع من ذي الحجة حتى نهاية اليوم الثالث عشر من ذي الحجة، والعلم الوطني لدولة قطر له لون عنابي يخترقه لون أبيض وبه تسعة رؤوس تنفذ في الجزء العنابي اللون، ومعاني العلم : أ- الأبيض هو الرمز المعروف عالمياً للسلام. ب- العنابي يرمز إلى الدم الذي أريق أو الدم المتخثر، ويذكر أن دولة قطر قدمت دماء كثيرة في حروبها التي خاضتها لا سيما في النصف الأخير من القرن التاسع عشر. ج- أما الرؤوس التسعة الموجودة في علم دولة قطر فإنه من الواضح أنها ترمز إلى أن دولة قطر هي العضو التاسع في (الإمارات المتصالحة) في دول الخليج العربي، فقد أضيفت إلى عدد الإمارات المتصالحة بعد إبرام الاتفاقية القطرية البريطانية في عام 1916م، وقد ذكر ذلك في ملف وزارة الخارجية البريطانية في عام 1931م بشأن تصميم علم دولة قطر ولونه، وأوقات الدوام الرسمي في الوزارات والهيئات من الساعة السابعة صباحاً إلى الساعة الثانية ظهراً ، ودوام الشركات والمؤسسات الخاصة تتبع نظام الدوامين من (8 – 12) ظهراً ومن (4 – 8)مساء ً ، ويعتبر يوما الجمعة والسبت هما يوما

العطلة الأسبوعية الرسمية، والتوقيت المحلية لدولة قطر بإضافة ثلاث ساعات إلى توقيت قرينش، وقوة التيار الكهربائي 240 فولت + بذبذبة قدرها 50 هيرتز.

وفي أوائل القرن الثامن عشر للميلاد حكمت قطر أسرة آل ثاني التي أخذت اسمها من عميدها ثاني بن محمد والد الشيخ محمد بن ثاني، الذي كان أو شيخ مارس سلطته الفعلية على شبه الجزيرة القطرية خلال منتصف القرن التاسع عشر، وكانت أسرة آل ثاني قد استقرت حول واحة "جبرين" في جنوب نجد، قبل ارتحالها إلى قطر في أوائل القرن الثامن عشر وهي فرع من قبيلة بني تميم، التي يعود نسبها إلى مضر بن نزار. وقد استقرت بادئ الأمر في شمال شبه الجزيرة القطرية، ثم انتقلت إلى الدوحة في منتصف القرن التاسع عشر بزعامة الشيخ محمد بن ثاني، وفيما يلي تسلسل حكام دولة قطر :

- الشيخ محمد بن ثاني : 1850 – 1878م .
- الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني : 1878 – 1913م .
- الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني : 1913 – 1949م .
- الشيخ علي بن عبدالله آل ثاني : 1949 – 1960 م.
- الشيخ أحمد بن علي آل ثاني : 1960 – 1972 م.
- الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني : 1972 – 1995 م.
- حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني : 1995م، ولا يزال حفظـه اللـه.

التطور الاقتصادي والاجتماعي لدولة قطر :

بعد تولي حضر ة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني الحكم في دولة قطر يوم 27 يونيو عام 1995م،شهدت البلاد منعطفاً مهماً في مسيرة العمل الوطني وخطوة ضرورية على طريق البناء السياسي والاقتصادي بأتجاه البناء الشامل وتمثل ملامح وأهداف هذه المرحلة الحديثة في تاريخ قطر، في توسيع قاعدة المشاركة الجماهيرية في اتخاذ القرار الوطني وتأكيد دور الشعب في إدارة شؤون بلاده عن طريق تعميق نهج الشورى وتأصيل مبدأ الحرية وإقرار حق الانتخاب بديلاً للتعين في عدد من المؤسسات والهيئات فضلاً عن إقرار حقي الترشيح والأنتخاب في الانتخابات البلدية للمرأة القطرية لأول مرة.

وقد رفعت الرقابة عن الصحف المحلية بتوجيهات سامية من حضرة صاحب السمو أمير دولة قطر ثم انطلق تلفزيون قطر فضائياً وقبل ذلك تواجدت قناة الجزيرة المستقلة. أما الصحافة

القطرية الأهلية فقد انتعشت في ظل مناخ الحرية والديمقراطية وحوافز النمو والأنتشار، كما تمثلت ملامح المرحلة الجديدة في الاهتمام بقطاع الشباب عن طريق تطوير الأساليب التربوية والمناهج الدراسية لتتلاءم مع احتياجات المجتمع وتلبية حاجة البلاد للكوادر المؤهلة علمياً ومهنياً ، ثم بتوفير فرص العمل للخريجين القطريين إلى جانب اعتماد منهج التخطيط العلمي لتطوير إقتصاد البلاد واستثمار مواردها واستغلال ثرواتها وذلك بتجديد الإستراتيجيات ووضع الخطط طويلة الأمد وتشجيع القطاع الخاص والاستفادة القصوى من الخبرات الوطنية والأجنبية وتهيئة المناخ الاقتصادي السليم لجذب الاستثمارات.

وتعمل قطر على إقامة أوثق العلاقات مع شقيقاتها في مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتأكيد انتمائها العربي والاسلامي والمضي قدما نحو توثيق علاقاتها بمختلف دول العالم.

وقد تم تطوير حقل النفط بعد توقيع اتفاقيات المشاركة واقتسام الإنتاج مع شركات عالمية وقد تضاعفت إنتاجيتها منذ ذلك الحين، كما يتم التخطيط لتوسيع الطاقة الإنتاجية لحقول أخرى وتبعا لذلك زيدت الطاقة الإنتاجية من النفط الخام إلى (700) ألف برميل يوميا بحلول عام 2000م.

وتعتبر حقول الغاز في شمال قطر والتي يبلغ احتياطي الغاز فيها حوالي (500) تريليون قدم مكعب واحد من أكبر حقول الغاز في العالم.

وتتركز استراتيجية التنمية الصناعية على أساس التصنيع من أجل التصدير إضافة إلى الاعتماد على استراتيجية التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات. ومن المشروعات الأساسية صناعة الحديد الصلب والبتروكيماويات وصناعة الأسمدة الكيماوية وصناعة الأسمنت وصناعة تكرير البترول وصناعة تسييل الغاز الطبيعي.

كما تجاوزت قطر كثيرا من المعوقات الطبيعية التي تحول دون التوسع الأفقي في الزراعة وذلك بدعم المزارعين وتشجيع رؤوس الأموال الوطنية على الاستثمار في القطاع الزراعي وتقديم الخدمات البيطرية وإقامة المشروعات الزراعية والمزارع الإرشادية وإعداد التشريعات اللازمة لحماية الثروة الحيوانية والنباتية والطبيعية.

وتعكف قطر على تحديث كافة قوانينه التجارية بغرض إدخال مزيد من المرونة على المناخ الاستثماري والعمل في الوقت ذاته على إزالة جميع المعوقات التي تحول دون التطوير العمل الاستثماري، ومن أهم الإجراءات الإصلاحية القانونية في هذا الصدد إنجاز التعديلات اللازمة للقانون رقم (25) والذي ينظم الاستثمار الأجنبي ويتيح تملك الأجانب بنسبة تصل إلى 100% في قطاعات معينة من الاقتصاد كما أتيحت لمواطني مجلس التعاون

الخليجي التعامل في سوق الدوحة للأوراق المالية منذ الربع الأول من عام 2000م. كما أن إدخال العمل بصناديق الاستثمار فتح بورصة الدوحة لأول مرة أما المستثمرين العرب.

وتوجد العشرات من المؤسسات الشبابية في البلاد وفرت لها الهيئة العامة للشباب والرياضة الإمكانية البشرية والمادية لكي تضطلع بأدوارها على الوجه المنشود وتحتضن قطر عدة بطولات دولية بصورة سنوية مثل بطولة التنس المفتوحة وبطولة ماسترز الدولية للجولف ورالي قطر الدولي وماراثون قطر الصحراوي للخيل ومسابقة جمال الخيل.

وتمر الخدمة الصحية عبر سلسلة مترابطة الحلقات تبدأ من الرعاية الأولية وحتى المستشفيات الكبرى، وتولي الدولة المسنين اهتمامها البالغ ورعايتها الشاملة بدءا بالرعاية الصحية، ومروراً بالإغاثة الشهرية وصولاً إلى مساكن العجزة. وتنهض الجمعيات الخيرية في الدولة بنصيب وافر من مهام العمل الاجتماعي، كما تحققت إنجازات كبيرة في مجال الخدمات السلكية واللاسلكية حيث ترتبط قطر من أكثر من (215) دولة بالاتصال المباشرفضلاً عن الخدمات البريدية وإنشاء الطرق والموانىء البحرية والجوية ويتم تزويد البلاد بالطاقة الكهربائية والمياه من أربع محطات رئيسية.

المدن الرئيسية في دولة قطر :

- **الدوحة :** وهي العاصمة وفيها مقر الحكم ودوائر الحكومة والوزارات والمؤسسات المالية والتجارية، وتقع في منتصف الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر، وتشكل مركزاً ثقافياً وتجارياً مهماً وفيها ميناء تجاري كبير ومطار دولي حديث يربطها بمختلف أنحاء العالم، كما تزدان الدوحة العاصمة بالمكتبات العامرة وأهمها (دار الكتب القطرية) التي تعتبر المكتبة الوطنية الأولى في البلاد، ومن أهم ضواحي مدينة الدوحة ضاحيتا الريان ومدينة خليفة.
- **مسيعيد :** وهي المدينة الصناعية الأولى في قطر، تقع على الساحل الشرقي الجنوبي من البلاد، وتبعد عن العاصمة مسافة (45) كيلو متر جنوب الدوحة ويوجد بها ميناء رئيسي لتصدير النفط بالإضافة إلى ميناء تجاري، وتشتهر مسيعيد بوجود مصانع الحديد والصلب وتسييل الغاز الطبيعي والكيماويات والأسمدة ومصافي تكرير البترول.
- **رأس لفان :** المدينة الصناعية الأخرى في الدولة، بها ميناء ضخم ومصانع لتسييل الغاز ويتم عبرها تصدير منتجات الغاز من حقل الشمال إلى مختلف دول العالم وتقع على بعد (85) كيلو مترا شمال الدوحة.

- **الخور** : تبعد مدينة الخور عن الدوحة حوالي (57) كيلو مترا، وتشتهر بمرفأ ترسو فيه سفن صيد الأسماك والمراكب الصغيرة، كما تشتهر المدينة بشواطئها ومساجدها وبرجها الأثري إضافة إلى متحف إقليمي يضم مقتنيات مدينة الخور الأثرية والتاريخية.
- **الوكرة** : تقع مدينة الوكرة في منتصف الطريق بين الدوحة ومسيعيد وتبعد عن الدوحة حوالي (15) كيلو متراً وهي مدينة مزدهرة وبها مرفأ لصيد الأسماك وعدد من الأماكن الأثرية مثل البيوت التقليدية والمساجد التي تمثل العمارة القديمة.
- **دخان** : تقع مدينة دخان على الساحل الغربي وقد حظيت باهتمام كبير منذ اكتشاف النفط في الحقول المحيطة بها، وتبعد عن الدوحة العاصمة حوالي (84) كيلو متراً .
- **مدينة الشمال**: تقع على الساحل في أقصى شمال البلاد، وهي مدينة حديثة نسبياً بنيت لتكون مركزاً إدارياً لعدد من القرى الساحلية في تلك المنطقة، وتبعد عن الدوحة حوالي (107) كيلو مترات.
- **الزبارة** : من أهم مدن قطر الأثرية، تقع في شمال البلاد، وتشتهر بقلعتها التاريخية، وتبعد عن الدوحة حوالي (105) كيلو مترات.

ثانياً : مملكة البحرين :

تقع البحرين في غرب آسيا وسط الخليج العربي كجزء من الشرق الأوسط . البحرين أرخبيل مستوي وقاحل بشكل عام، ويشتمل على السهول الصحراوية. أعلى نقطة فيه هي جبل الدخان على ارتفاع 122متر، وعاصمة البحرين المنامة، ومن أهم مدنها(المنامة، المحرق، الرفاع، مدينة عيسى، مدينة حمد، مدينة زايد) وتنقسم البحرين إلى خمس محافظات (محافظة العاصمة، المحافظة الوسطى، محافظة المحرق، المحافظة الشمالية، المحافظة الجنوبية)، واللغة الرسمية العربية ونظام الحكم ملكية دستورية، ويوم الأستقلال يصادف 15 أغسطس 1971م، واليوم الوطني يصادف 16 ديسمبر ،ومساحتها (741.4 كم2)، وعدد السكان (1.106،509) تقريباً ، ودينها الأسلام، وعملتها الدينار البحريني 1 دينار = 2.65 دولار أمريكي، وهي دولة تتكون من أرخبيل جزر يتألف من 32 جزيرة بعد عودة جزيرة فشت الديبل لدولة قطر بقرار محكمة العدل الدولية في مارس 2001م، وتجاور البحرين السواحل الشرقية للملكة العربية السعودية (24كم غرباً) وقطر (26 كم جنوب الشرق)، وجزيرة البحرين هي أكبر جزر الأرخبيل وتبلغ مساحتها (591 كيلو متر مربع حوالي 83% من مساحة البحرين) وسميت المملكة بالبحرين نسبة لمسمى الجزيرة الكبرى، والذي يعتقد أنها سميت بذلك لسبب وجود ماء الينابيع العذبة والتي تسمى كواكب وسط ماء البحر المالح. وجزيرة البحرين ترتبط بجسر مع جزيرة المحرق التي يقع فيها مطار البحرين الدولي وجسر آخر يربطها بجزيرة سترة والمنطقة الصناعية التي يوجد فيها خزانات ومصفاة تكرير النفط، وشيد في الثمانينات جسر الملك فهد الذي يربط البحرين بالسعودية وافتتح في 25 نوفمبر 1986م، وهو يمتد لمسافة 25كم تقريباً من مدينة الخبر في السعودية، كما سيربطها بدولة قطر جسر والذي يتم التخطيط له وسيكون أطول جسر في العالم ويقدر طوله بـ 40كم كما توجد جزر عديدة صغيرة الحجم ليست مأهولة غالباً وتشتهر بكونها مأوى لمختلف أنواع الطيور التي تعبر البحرين في طريق هجرتها أثناء الربيع والخريف. وكانت تعرف سابقاً عند أهل الخليج باسم (أم المليون نخلة) لكثرة أشجار النخيل فيها. وأيضاً تلقب بـ "لؤلؤة الخليج" فاللؤلؤ البحريني يعد من أفخر أنواع المجوهرات وأثمنها، ومازال شعب البحرين يفاخر باللؤلؤ ومازالو يتذكرون كيف كرم نائب حاكم البحرين الشيخ حمد بن عيسى، أمير الشعراء أحمد شوقي عندما أهداه شجرة مذهبة مرصعة باللؤلؤ البحريني الثمين، عند تنصيبه أميراً للشعراء في 1927م. والبحرين ملكية دستورية ديمقراطية يرئسها الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ورئيس الحكومة هو رئيس الوزراء خليفة بن سلمان آل خليفة، ويتألف المجلس الوطني(البرلمان) من مجلسين، مجلس النواب وينتخب بالانتخاب العام، بالإضافة إلى مجلس الشورى الذي يعين من قبل الملك. ويتكون كل مجلس من 40 عضواً ويخدم أعضاء البرلمان

أربعة سنين. الانتخابات افتتاحية لهذا البرلمان الجديد جرت في 2006م.وهناك العديد من الأحزاب والحركات السياسية في البحرين. واضطرت البحرين إلى اعتناق الحرية الاقتصادية بسبب حاجتها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن تمديدات النفط المحدودة والقليلة. بخلاف دول الخليج العربي المجاورة لها. وفي سنة 2005م، وقعت البحرين اتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتكون أولى دول الخليج العربي التي تقوم بذلك. وتجدر الإشارة أنه أفاد ازدهار النفط البحرين في الثمانينات بشكل كبير. وعندما أصبح الشيخ حمد بن عيسى أميراً على البحرين في مارس 1999م، خلفاً لأبيه الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة شهدت البحرين تغييرات كبيرة منها عودة الحياة البرلمانية التي توقفت في سنة 1975، وأعطيت المرأة الحق في التصويت، وأطلق سراح السجناء السياسيين، ووصفت منظمة العفو العدل الدوليةهذه التحولات بفترة تاريخية لحقوق الإنسان في البحرين، كما تحولت البحرين إلى مملكة في فبراير 2002م بعد التصويت على ميثاق العمل الوطني. وآل خليفة هي الأسرة الحاكمة في البحرين يرجع أصلها إلى العتوب من قبيلة عنزة بن ربيعة بن عدنان، وكان العتوب قد هاجروا من موطنهم في منطقة الهدار الواقعة في الأفلاج جنوب نجد، وانتقلوا في مسيرتهم نحو ساحل الخليج العربي في النصف الثاني من القرن السابع عشر الميلاديتقريباً . فاستوطنوا في أول الأمر شبه الجزير ة القطرية ثم نزحوا عنها وتنقلت جماعة العتوب على شاطئ الخليج العربي حتى بلغت الكوت (الكويت حالياً) ، وكان بني خالد يبسطون سلطانهم على تلك المناطق، ونمت بينهم وبين العتوب علاقات مودة، واتخذ العتوب مدناً صغيرة على الساحل لسكناهم مثل الكوت والزبارة وبإقامة العتوب على السواحل تعلموا ركوب البحر للتجارة، وتعاظمت سفنهم وبدأت مظاهر الثروة تعم مناطقهم وصاروا قوة اقتصادية ملحوظة. ولما ضعفت قوة بني خالد تحت ضربات الدولة السعودية الأولى عام 1795م، سطع نجم العتوب كقوة بديلة، ومن العتوب تفرعت أسرة آل خليفة في البحرين وأسرة آل الصباح في الكويت، وكان العتوب قد قسموا الاختصاصات فيما بينهم فتولى آل صباح الحكم وتولى آل خليفة التجارة وتولى الجلاهمة القتال في البحر، وفيما يلي تسلسل حكام آل خليفة في البحرين:

- أحمد بن محمد بن خليفة : 1783 – 1794م .
- سلمان بن أحمد بن محمد بن خليفة : 1794 – 1821م .
- عبدالله بن أحمد بن محمد بن خليفة : 1821 – 1842م .
- محمد بن خليفة بن سلمان : 1842 – 1876م .
- علي بن خليفة بن سلمان : 1876 _ 1869م .
- محمد بن خليفة بن سلمان : 1869م .

- محمد بن عبدالله بن خليفة : 1869م .
- عيسى بن علي بن خليفة : 1869 – 1932م .
- حمد بن عيسى بن علي : 1932 – 1942م .
- سلمان بن حمد بن عيسى : 1942 – 1961م .
- عيسى بن سلمان آل خليفة : 1961 – 1999م .
- حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة : 1999م ولا يزال حفظه الله .

المدن الرئيسية في مملكة البحرين :

- **المنامة:** عاصمة البحرين وأكبر مدنها، وتحتوي على أغلب الوزارات وتتفرع منها الكثير من القرى كالسنابس وكرباباد والبلاد القديم.
- **المحرق** : وهي جزيرة تم ربطها بالجزيرة الأم للبحرين بثلاث جسور هي : جسر الشيخ حمد وجسر الشيخ عيسى بن سلمان وجسر الشيخ خليفة بن سلمان، وتتقسم إلى عدة قرى منها عراد وقلالي والدير، ويأخذ مطار البحرين الدولي قسماً كبيراً من الجزيرة وهو مطار الركاب الوحيد في البحرين.
- **الرفاع** : تتميز بسكن العائلة الحاكمة فيها.
- **مدينة عيسى** : مدينة حديثة سميت باسم الأمير الراحل عيسى بن سلمان آل خليفة.
- **مدينة حمد** : مدينة حديثة بنيت أوائل الثمانينات وسميت بأسم الملك حمد بن عيسى آل خليفة، وتميزت بتنظيمها.
- **سترة** : جزيرة تتميز بوجود المنطقة الصناعية فيها.

فصل تمهيدي:

نشأة الحدود العربية وتداعياتها السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية

مقدمة :

أولاً : الظروف السياسية لدول المشرق العربي ودورها في نشأة الحدود 1800م.

ثانياً : فرنسا ونشأة الحدود العربية في سوريا ولبنان والمغرب العربي 1924م.

ثالثاً : بريطانيا ونشأة الحدود العربية في المشرق العربي عام 1923م.

رابعاً : التصور السياسي والقانوني للحدود العربية.

خامساً : تأثير أوضاع الحدود في تفاعل العلاقات العربية السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية.

سادساً : أنواع الخلافات الحدودية في الوطن العربي.

بعد هزيمة الدولة العثمانية وتفكيك أوصالها في الحرب العالمية الأولى، جرى تقسيم المنطقة العربية بين الدول الحليفة، بعد تنازل الدولة العثمانية عنها بموجب اتفاقية لوزان الموقعة عام 1924م، مع الحلفاء المنتصرين[1]. وأسفرت عن حصول بعض الولايات على استقلال منقوص كمصر والسودان ونجد والحجاز، ووضع البعض منها تحت الانتداب البريطاني كالعراق وفلسطين والأردن، والبعض الآخر تحت الانتداب الفرنسي كسوريا ولبنان. فيما خضع البعض لنظام الحماية الفرنسية كتونس ومراكش ومشيخات الساحل، كما وضعت جنوبي شبه الجزيرة العربية وعدن تحت الحماية البريطانية.

في حين ظلت الجزائر وموريتانيا والصومال الشر قي (جيبوتي) خاضعة للاستعمار الفرنسي، وليبيا وأريتريا والصومال الجنوبي خاضعة للاستعمار الإيطالي، فضلاً عن خضوع الصومال الشمالي للاستعمار البريطاني.

وقامت الدول المنتدبة بتحويل الحدود الإدارية في المنطقة العربية إلى حدود لها صفة سياسية، تفصل بين مناطق الانتداب. وذلك بموجب معاهدات لتوزيع مناطق النفوذ، كمعاهدة سايكس بيكو بين فرنسا وبريطانيا وروسيا.

ثم بدأت الدول العربية تحصل على استقلالها بدءاً من عام 1941م، حين حصل كل من سوريا ولبنان على استقلالهما عام 1943م، وتتوالى بعد ذلك استقلال الدول حتى عام 1976م، حين انسحبت إسبانيا من إقليم الصحراء الغربية. فأكتملت بذلك حركة الاستقلال للدول العربية[2].

والحدود السياسية العربية حدود سابقة عن نشأة الدول العربية وظهورها في شكلها المعاصر من وضع وترسيم الاستعمار لذلك فهي مفروضة كأمر واقع على الدول العربية التي لم تشارك في تعيينها و تخطيطها ، وبالتالي لم يراعى فيها الا مصالح المستعمر وإيجاد نقاط خلافية بين الدول الشقيقة. وبما أن الحدود مفروضة في واقع معين لم يعد لأكثره وجود، فمن الطبيعي ألا تتفق الحدود مع الوضع الجديد. ومن هنا ظهرت الخلافات على الحدود بين الدول العربية وبعضها البعض.

1- Colonel Richard Meinertzhagen, Middle East Diary 1917-1965, New York Thomas Yoseloff, 1960, p. 640.

2- Howard M. Sachar, the Emergence of the Middle East 1914 – 1924, New York, Alfred Knopf Publications, 1969, p. 283.

أولاً : الظروف السياسية لدول المشرق العربي ودورها في نشأة الحدود :

كانت منطقة الشرق العربي حتى بداية القرن العشرين تعرف تنظيماً خالياً من أي شكل من الحدود السياسية والكيانات المستقلة وذلك في إطار حكم الدولة العثمانية، وكان الشكل الوحيد للحدود الذي كانت تعرفه المنطقة هو ذلك الذي كان يفصل فيما بين الإمبراطوريتين العثمانية والفارسية.

وكانت أولى أهداف القوى الأستعمارية بمنطقة الشرق العربي تتمثل في التحكم في الأجزاء الإستراتيجية للمنطقة من الناحية الجغرافية والعسكرية وأضعاف السلطة العثمانية وتقليص قوتها من خلال التحالف مع القبائل والزعماء العرب الراغبين في الاستقلال السياسي وإنشاء دولة قومية موحدة.

كذلك، كانت هناك مشاريع عربية تتبلور بخصوص مشاكل التنظيم السياسي الذي يمكن أن تأخذه الدولة العربية وحدودها السياسية تضمنتها بعض المراسلات التي كان يتبادلها الزعماء العرب وممثلو الدول الأوروبية ولعل أهم تلك المراسلات تلك التي جرت بين شريف مكة الحسين بن علي والمندوب السامي البريطاني في القاهرة السير ماكماهون خلال عام 1915[1].

غير أن ظروف الحرب العالمية الأولى وتنافس الدول الاستعمارية الكبرى، جعلت بعض هذه الدول تهب لمعارضة مشروع الدولة العربية. وكانت مواقف بريطانيا بصفة خاصة من هذه الدولة العربية محكومة بالاعتبارات والمصالح. حيث قامت بريطانيا بإعلان تحفظها على حدود الدولة العربية واضطر الشريف حسين للتخلي عن المطالبة بمرسين واضنة مع الاحتفاظ بالمطالبة بسورية الغربية، كما تنازل عن بغداد والبصرة. وظلت الخلافات مستمرة بين الطرفين بسبب الالتزامات البريطانية و أتفاقها مع فرنسا وروسيا حول تجاسم مناطق الحكم العثماني من جهة وكذلك بسبب إصرار الشريف حسين على بعض مطالبه ومع ذلك فقد كان موقف هذا الأخير يميل إلى أن هذه الخلافات ليس من شأنها الحيلولة دون إقامة تحالف مع الإنجليز[2].

من جهتها فرنسا، كانت تنظر على هذه المراسلات الجارية بين بريطانيا والقادة العرب بتحفظ وتخوف شديدين منذ اكتشافها وإطلاعها عليها إذ اعتبرت أن هذه الاتصالات بين الطرفين تعكس نية بريطانيا في خلق إمبراطورية عربية بهدف تغطية نواياها في الهيمنة على الشرق الأوسط مما دفع بفرنسا إلى طلب إجراء مفاوضات دبلوماسية بينها وبين بريطانيا لتسوية المسألة الشرقية وهو السيطرة عليها ولم تتردد بريطانيا في الاستجابة إليه.

---

[1] Howard M. Sachan Ibid, p. 284

[2] Opcit, p. 650

ثانياً : فرنسا ونشأة الحدود العربية في سوريا ولبنان والمغرب العربي :

أ- ظروف نشأة الحدود في سوريا ولبنان :

دلقمر ّت الحدود بين فلسطين وسوريا ولبنان بعدة مراحل منذ دخول الانتداب وبالشكل التالي:

حدود سايكس – بيكو :

بعد الحرب العالمية الأولى 1914 – 1918م، عملت بريطانيا وفرنسا على إقتسام أقطاب المشرق العربي التي اعتبرت "تركة الرجل المريض" أي الدولة العثمانية المتهالكة. وتضمنت اتفاقية سايكس – بيكو (1916م)، أسس هذا الاقتسام الذي أملته عوامل متنوعة (جغرافية – اقتصادية- عسكرية – سياسية... إلخ)، وترك تطبيقه إلى مرحلة ما بعد هزيمة الدولة العثمانية في الحرب. كانت خارطة سايكس- بيكو بمقياس رسم صغير ووضعت خطوط الاقتسام بطريقة تقريبية الأمر الذي جعل مساحات واسعة نسبياً على الأرض دون حسم لمسألة تبعيتها[1].

مسألة الحدود ضمن التنافس البريطاني – الفرنسي :

بعد إنتهاء الحرب العالمية الأولى ووقوع معظم فلسطين تحت الاحتلال البريطاني، بدأ البريطانيون بأحداث تغيرات على اتفاقية سايكس – بيكو. فأصبحت حدود المنطقة المحتلة من الجولان تمتد من نقطة إلى الشمال من عكا حتى الساحل الجنوبي لبحيرة الحولة بشكل يشذ عن الاتفاقية. وبعد انسحاب القوات البريطانية من سورية إلى فلسطين (بموجب اتفاقية لويد – كليمنصو عام 1919م)، أعطت الاتفاقية منطقة الجولان للفرنسيين واستمر التنفيذ العملي لنقل الأراضي إلى الجيش الفرنسي. وانتهى هذا التنفيذ في نهاية العام ذاته.

وبعد معاهدة سان ريمو عام 1920م، التي نصت إحدى موادها على تخطيط الحدود بين منطقتي السيطرة البريطانية والفرنسية، بدأت المفاوضات بين الحكومتين في أوائل يوليو 1920، أي قبل معركة ميسلون في 1920م، ودخول الفرنسيين دمشق. وتم التوصل في الأسبوع الاخير من (أكتوبر) 1920م، إلى وضع حدود مؤقتة ريثما توضع الاتفاقية النهائية[2].

---

[1] إبراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، المنارة، بيروت، 1999، ص 17.

[2] A.H. Hourani, Syria and Lebanon: A Political Essay, London, Oxford University Press,1946, p. 560.

حدود معاهدة باريس (1920) :

بعد أن تمكنت بريطانيا من القضاء على ثورة العراق في 1920م، فتحت باب المفاوضات مجدداً مع فرنسا لتعيين خط الحدود بين منطقتي إنتدابهما وفق مقررات سان ريمو. فعينت الحكومة البريطانية اللورد "هاردينغ أوف بنشورات" وعينت الحكومة الفرنسية "المسيو ليغس" ليحلا جميع الأمور التي لها علاقة بالأنتلب. و أجتمع المندوبان في باريس عدة مرات ثم وقعا نيابة عن حكومتيهما معاهدة الحدود في 1920[1].

أبقت هذه المعاهدة جزءاً كبيراً من أراضي الجولان (بدون القنيطرة) في يد بريطانيا. وكان إلحق هذه الأراضي بفلسطين ضمن مساعي تطبيقاً لتوجهات بريطانيا. ونجحت في جعل نحو ثلثي بحيرة طبرية ضمن حدود فلسطين. وأدخلت المعاهدة جزء من نهر الأردن بين البحيرتين بكامله ضمن فلسطين. ونقدر ان السبب الرئيسي في هذا الزحف البريطاني نحو الشرق يكمن في الاستجابة البريطانية لمطلب الصهاينة الذين كانوا يشددون على جعل نهر الأردن ضمن فلسطين.

لجنة نيوكمب- بوليه (1921م) :

بموجب المادة الثانية من معاهدة باريس (1920م) بين بريطانيا وفرنسا بشأن الحدود بين سورية وفلسطين تألفت لجنة فنية مهمتها الرئيسية تعيين الحدود السياسية الواردة في المعاهدة على الطبيعة ووصف مسار أجزائها بالتفصيل ورسم الخرائط اللازمة. وقد ترأس الجانب البريطاني في هذه اللجنة لفتنانت كولونيل س. نيوكمب وترأس الجانب الفرنسي لفتنانت كولونيل ن. بوليه[2]. درست لجنة نيوكمب- بوليه موضوع الحدود المرسومة في معاهدة 1920م. وقامت بجولات ميدانية وأحاطت بتفاصيل كثيرة وتوقفت عند كل جزء من أجزاء خط الحدود. كما تحرت مسائل السكان والمياه والمواصلات والاحتياجات الأمنية وملكية الأراضي وغير ذلك. ووضعت اللجنة لنفسها مبادئ أولية ناظمة لعملها أبرزها: ربط الحدود قدر المستطاع بالمواقع الطبيعية وعدم فصل القرى عن أراضيها وعدم فصل القرى عن الطرق الهامة. وكان نيوكمب يركز على أن حقوق الطرق للفرنسيين (في سورية ولبنان) وحقوق المياه للبريطانيين (في فلسطين).

1- J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary record 1914-2 1956, vol.2, New York, Princeton, 1956.

2- Elie Naim, La Syrie, ses frontiers (traits, accords frontaliers et de bon voisinage)- Paris, edition Naim, 1934, p. 590.

إستغرق عمل لجنة نيوكمب– بوليه عام 1921م، بكامله وتقدم الجانب البريطاني بالعديد من المطالب لإجراء تعديلات على الحدود بشكل يفهم منه أنه يستجيب للمصالح الصهيونية. وصاغت اللجنة تقريراً مفصلاً تقدمت به إلى الحكومتين البريطانية والفرنسية (في 2/3/ 1922م)، تضمن المسار الدقيق للحدود حسبما تراه اللجنة. بيد أن البريطانيين شرعوا مجدداً في عملية مساومة لإجراء تعديلات أخرى ولم يصادقوا على هذا التقرير إلا بعد أكثر من سنة من تقديمه وتحديداً في 1923/3/7م. ومضت سنة ثانية بعد ذلك حتى أصبح الخط الذي تم تحديده من قبل اللجنة بمثابة الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لفلسطين.

ما بعد الاتفاقية :

استمرت المداولات البريطانية– الفرنسية بشأن الحدود إلى ما بعد التوقيع على الاتفاقية في 1923/3/7م. وفي (أبريل) 1924م، انتهت عملية رسم الحدود على كل طولها ودخلت الاتفاقية حيز التنفيذ الفعلي. ومرة أخرى ترتب على ترسيم الحدود بين فلسطين وسورية ظهور مشكلات جديدة منها -مثلاً- أن هذا الخط كان يفصل السكان في بعض القرى عن أراضيهم وذلك خلافاً للمبدأ الذي اعتمدته لجنة نيوكمب – بوليه حول عدم الفصل بين أي قرية وبين الأراضي التابعة لها. نالت اتفاقية 1923م، موافقة عصبة الأمم عام 1934م، التي اعترفت بالحدود المرسومة فيها. ومن الناحية العملية لم تكن هذه الحدود تفصل بالكامل بين الجانبين. استمر العمل باتفاقية 1923م، خلال عهد الأنتداب الفرنسي على سورية حتى العام 1946. وبعد نحو سبعة أشهر من الاستقلال توجهت وزارة الخارجية السورية إلى المفوضية البريطانية بدمشق في 11/12/ 1946م، للتباحث معها حول مسألتين كان الهدف منهما تحريك الحدود إلى جهة الغرب: الأولى هي تخلي السلطة الانتدابية الفرنسية عن أراض سورية والثانية تتمثل بضم أراض سورية أخرى إلى فلسطين على مقربة من بحيرة الحولة وبحيرة طبريه. بيد ان جواب المفوضية كان (في 1947/7/29م) إن الحدود بين سورية وفلسطين تم إقرارها من قبل عصبة الأمم عام 1934م، ولذلك لا مجال لبحث هذا الموضوع.

التوجه الصهيوني :

عمدت الحركة الصهيونية إلى تبني نهج عملي جديد يتمثل في "الدخول القسري الزاحف" إلى ما وراء الحدود السياسية الجديدة كتعبير واضح عن الهدف التوسعي الأبعد[1]. فعقد لصهاينة صفقات مع بعض ملاك الأراضي والسماسرة حصلوا بموجبها عام 1936م، على

-1Khalid Kishtainy, Whither Isreal? A study of Zionist Expasionism, Beirut, PLO Research Center, 1970, p. 210.

أراضٍ على ساحل طبريه،وجرت مفاوضات لشراء أراضي البطيحة لتكون رأس جسر هام للاندفاع شرقاً وحاولوا شراء أراض بين اليرموك والرقاد. أرادت الصهيونية لتوجهها العملي هذا ان يكون التفافاً على إتفاق الحدود النهائي بانتظار الفرصة السانحة التي قد تتيح إمكانية لضم منطقة الجولان الواقع إلى رقعة الدولة اليهودية. وتجدر الإشارة إلى أن هذا التوجه العملي يعتبر من أحد جوانبه استمراراً لنهج صهيوني ابتدأ منذ أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي وتم فيه الحصول على أراض في مناطق متعددة من الجولان وحوران. وفي ضوء ذلك يمكن النظر إلى التوجه الصهيوني العملي في الثلاثينات والأربعينات للاستيطان في هاتين المنطقتين على أنه كان يأخذ بعين الاعتبار إمكانية توفير الظروف المادية الملائمة للتوسع شرقاً . فقد كانت الحركة الصهيونية تعتمد بشكل أساسي للوصول إلى غاياتها البعيدة على[1]:

1- المال كعصب قوى يخدم أهداف الصهيونية.

2- الإعلام كوسيلة لبث الأفكار الصهيونية ولبث الأهداف والغايات اليهودية.

3- التمتع بالمثابرة والمصابرة للوصول إلى الهدف.

4- التعاون مع مختلف القوى لتنفيذ غاياتها وأهدافها.

ب- ظروف نشأة الحدود في المغرب العربي :

إذا كانت بريطانيا هي التي لعبت الدور الأساسي والمركزي في وضع كثير من حدود المشرق العربي، فإن فرنسا هي التي تولت القيام بهذا الدور وبنفس الديناميكية في بعض أجزاء منطقة المغرب العربي. وعلى الرغم من أن جزءاً من الحدود السياسية بالمنطقة كانت مرسومة قبل مجيء الاستعمار الأوروبي، إلا أن أغلب الباحثين والمؤرخين يعزون ظاهرة الحدود بشكلها الحالي إلى الدور الاستعماري الحديث.

لقد تراوحت وضعية المنطقة من الناحية التاريخية بين ظروف الوحدة والتجزئة شأنها في ذلك شأن بقية أقطار العالم العربي، بحيث أن المنطقة المغاربية كانت تعرف بعض تجاربها التاريخية الطويلة وحدة متماسكة لمكوناتها من حدود مصر الساحلية إلى حدود الأطلسي مروراً بجميع سواحل أفريقيا الشمالية وصولاً إلى إسبانيا[2]. لكن ضعف السلطة المركزية وقيام المنافسات والتحالفات المحلية أدخل المنطقة تجربة التجزئة التي تمثلت في ميلاد إمارات منفصلة كإمارة بنومرين بالمغرب الأقصى، وبنو عبد الواد بالمغرب الأوسط وبنو حفص بأفريقية أو تونس. غير أن هذه الإمارات المنفصلة كانت كثيراً ما تواجه محاولات توحيدها سياسياً ودينياً من

1- أ.د.حسان حلاق، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت 2010، ص: 245.

2- صلاح الدين برحو وأحمد مالكي، حول اتحاد المغرب العربي، مجلة الميادين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، العدد السادس، 1990، ص: 43.

طرف بعض القبائل النافذة أو بعض الزعماء الدينيين الذين كانوا غالباً ما ينطلقون من الصحراء جنوب المغرب الأقصى[1].

وحتى فترات التفكك والانفصال بين الوحدات السياسية في منطقة المغرب العربي، فإن هذه الأخيرة ظلت دائماً وعاءً حضارياً وكتلة سوسيولوجية متراصة[2] لا تعرف فيما بين مكوناتها البشرية والجغرافية حواجز أو حدوداً. إلا أن التحولات السياسية قضت معاهدة فاس، الموقعة في 30 مارس 1912م، بتنازل السلطان عبد الحفيظ عن سيادة المغرب لفرنسا، جاعلاً المغرب محمية.

وبنص اتفاقية بين فرنسا وإسبانيا في نوفمبر من العام نفسه، حصلت إسبانيا على محمية في شمال المغرب تضم طنجة والريف (في الشمال)، وإفني (على الساحل الأطلنطي في الجنوب الغربي)، وكذلك منطقة طرفاية (جنوب نهر دراع) في المحمية الإسبانية ظل السلطان ذو سيادة اسمية وكان يمثله في سيدي إفني نائباً للملك تحت سيطرة المندوب السامي الإسباني وكانت اتفاقيات خاصة بين بريطانيا وإيطاليا وفرنسا في 1904م، وبدون استشارة السلطان، قد قسمت المغر ب العربي (الكبير) إلى دوائر نفوذ.

تلك الاتفاقيات أعطت فرنسا المسئولية عن المغرب. خلع السلطان عام 1908م، وتدهور الأمن والنظام في البلاد بعد توقيعه على معاهدة فاس، ثم تنازل عبد الحفيظ عن عرشه لأخيه يوسف.

وإذا كان المغرب العربي قد عرف بموقفه المتحفظ على حدوده التي ورثها عن الاستعمار ودعوته إلىمراجعها مقابل الموقف الجزائري الداعي على احترام هذه الحدود وعدم مراجعته فإن منطقة المشرق العربي لا تخلو – هي الأخرى– من مثل هذين الموقفين المتضاربين، فسوريا واليمن لا يزال يطالب بحقوقه في العديد من مناطقه الحدودية وكذلك كان موقف العراق تجاه دول الجوار[3].

وتعود بدايات نشأة الحدود في منطقة المغرب العربي إلى العهد العثماني، لكن أهميتها بالنسبة للأوروبين كونها محاذية لشواطئهم قد دفعهم إلى استعمارها باكراً إذا ما قورنت بالمشرق العربي. وتمّ التعامل معها على أنها جزء أصيل من الأرض "الأم" (حالة الجزائر وفرنسا). وعلى عكس الظروف التي كانت محيطة ببلاد الشام، فإن التفاوض مع المحتل الفرنسي لرسم الحدود

1- ABDLLATIF Agnouche: Histoire Politique du Maroc. Afrique Orient, Casablance, 1987.

2- عبد القادر القادري: اتحاد المغرب العربي: محاولة تكييفية قانونية. مجلة الميادين. العدد 64، ص: 23.

3- عبد الله الؤبيعي: قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت، ص: 89 وما بعدها.

في المغرلجزلئر كان يتم في ظل ظروف قاهرة كان للمستعمر فيها اليد العليا. وكان دور فرنسا كبيراً في وضع الحدود بين المغرب والجزائر و جرى الإشارة إلى هذه الحدود في معاهدة طنجة بعد معركة إيسلي التي دارت بين القوات الفرنسية المستعمرة للجزائر وبين القوات المغربية الداعمة للثورة الجزائرية[1].

وقد تعمدت فرنسا ان تتضمن المعاهدة العديد من البنود الغامضة خصوصاً فيما يتعلق بالصحراء التي اعتبرتها أرض لا تحتاج إلى تحديد باعتبارها خالية من الماء من أجل العمل على احتلالها لاحقاً. أعقب ذلك عدد من البروتوكولات الموقعة عامي 1901م و 1902م، التي كرس إحتلال فرنسا للصحراء المغربية، والتي طبعت العلاقة والحدود بين المغرب والجزائر حتى عهد الإستقلال عن فرنسا.

ثالثاً : بريطانيا ونشأة الحدود العربية في المشرق العربي عام 1923م :

نشأت الحدود بمنطقة المشرق العربية ضمن التفاعلات السياسية والدبلوماسية التي كانت تشهدها المنطقة أبان التواجد الأستعماري بها، ويعكس بروز ظاهرة الحدود في هذه المنطقة عملية التقسيم والتجزئة المكثفة التي قامت بها القوى الأستعمارية الأجنبية، سواء في إطار تجاسم مناطق النفوذ، أو في إطار محاولة إضعاف شوكة الإمبراطورية العثمانية بفصل جزء هام تمثله أجزاء من العالم العربي من نطاق سيادتها.

إن التطورات السياسية فيما بعد الحرب العالمية الأولى، أبانت عن أن مخططات القوى الأستعمارية كانت تتجه نحو إلحاق المنطقة العربية بدائرة نفوذها وتبعيتها وإخضاعها لانتدابها لما تتمتع به من خصائص وثروات، وذلك عكس الوعود والأتفاقات التي أجرتها مع الزعماء العرب بشأن مساعدتهم لبناء دولتهم داخل حدود معلومة ومحددة[2] ، على الرغم من قيام بعض الزعامات العربية وعلى رأسها الشريف حسين بما يشبه التحالف مع الأوروبيين خلال الحرب.

وفي هذا الإطار كانت بريطانيا وفرنسا تلجآن غالباً إلى أسلوبين لوضع حدود الكيانات السياسية الجديدة:

الأول : في إستغلال التنافس بين الزعماء المحليين للتدخل عن طريق الحلول التي تقترحها لتسوية تلك الخلافات[3].

1- عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، المجلد العاشر مطبعة فضالة المحمدية 1989، ص : 14-15.

2- توفيق برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى، ص 306 – 307 .

3- فتوح عبد الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، مطبوعات جامعة الكويت، 1985، ص 221-225.

أمـا الثـاني : التـي اعتمـدتها بريطانيـا وفرنسـا فـي سـعيها لإنشـاء الحـدود فتمثلـت فـي المبـادرات الدبلوماسـية المكثفـة التـي كانتـا تتخـذانها لتنسـيق مواقفهمـا وخططهمـا المرتبطـة بتقسـيم أجزاء المنطقة بينهما[1].

بعـد الحـرب العالميـة الأولـى، وعلـى عكـس مـا كانـت عليـه الآليـة الدبلوماسـية الاسـتعمارية مـن تحـرك فـي البدايـة متكـتم وسـري تـام، فإنهـا أصـبحت تتحـرك فـي إطـار الشـرعية الدوليـة التـي كانـت تعكسـها معاهـدات السـلام والأتفاقـات الدوليـة المبرمـة فـي ظـل نشـاطات عصـبة الأمـم، ممـا أعطـى المخططـات الاسـتعمارية المتعلقة بتقسيم المنطقـة،ووضـع حـدودها جانبـاً مـن تلـك الشـرعية، وذلك في إطار حركة الانتداب التي اجتاحت المنطقة والذي تم ّ فرضه بموجب مؤتمر سان ريمو.

وتعد بريطانيا أنها لعبت دوراً حيوياً بالمنطقة سباقاً إلى التوغل في كثير من أجزاء الشرق العربـي وذلـك لمراقبـة بعـض الشـواطئ العربيـة[2] ، بحيـث يعـود التواجـد البريطـاني بكـل مـن عمـان وعدن إلى سنة 1830م، والبحرين سنة 1867م، والكويت سنة 1899م، وقطر سنة 1913م.

وقـد عملـت بريطانيا بجـد ّ علـى تـدعيم سـيطرتها علـى المشـيخات العربيـة مبتدئـة بتقـديم نصـائحها المتعلقـة بمقاومـة عمليـات القرصـنة والنخاسـة بالمنطقـة ثـم تعـزز دورهـا بعـد ذلـك بإحالـة الخلافات بين الشيوخ ونزاعاتهما إلى المقيم البريطـاني، كما تمكنت بريطانيا في عام 1869م، من إلزام بعض شيوخ المنطقة بالتعهد على عدم التنـازل عن أي جزء من أراضيهم وعدم التعاقد مـع أية حكومة أخرى غير الحكومة البريطانية[3]مما ر سخ وجودها وسيطرتها على المنطقة.

و المنافسـات بـين زعمـاء الإمـارات والولايـات العربيـة التابعـة للحكـم العثمـاني كانـت شـديدة وقويـة ورغبتها فـي الانفصـال عن الحكـم العثمـاني أكيدة فإن زعماء المنطقـة وسكانها لـم يكونـوا مـع ذلك يميلون إلـى وضـع الحـدود الفاصلة فيما بينهم ولا يعرفونها. وتجدر الملاحظـة إلـى أن اعتراض بريطانيـا بسـيادة عـدد مـن شـيوخ وزعمـاء القبائـل وتعاملهـا معهـم كـأمراء قـد أفضـى إلـى تعزيـز سلطات هؤلاء الزعماء وترسيخها داخل الإمارات والمشيخات التي كانوا يحكمونها مما ساعد فيما

1- ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1985، بيروت، ص: 16.

2- جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية (1798/1963)، دار الفكر العربي، ط2، ص 71 .

3-Bahgat Korany; La peninsula Arabique. In “Les régimes politiques Arabes” op. cit. p.-2 485.

بعد على تحويل هذه الإمارات إلى كيانات تحظى بحماية القوى العظمى ورعايتها وكذالك حرصها على فرض احترام خطوط الحدود الفاصلة فيما بينها[1].

لقد تضمنت بعض الاتفاقيات والمعاهدات التي وقعتها بريطانيا والدولة العثمانية بعض هذه الكيانات السياسية الجديدة أهمها الاتفاقية الانجليزية التركية التي تم توقيعها عام 1913م، حول الخليج[2] وقد تم اعتماد هذه الاتفاقية عام 1922 لوضع حدود مجموعة من دول الخليج كالحدود السعودية – الكويتية والحدود السعودية–العراقية والحدود العراقية – الكويتية.

وإذا كانت طريقة تكوين المملكة السعودية تختلف عن طريق إنشاء الدول الخليجية الأخرى التي لعبتيها بريطانيا دوراً أساسياً وحيوياً ، فإن السعودية لم تتمكن –في جميع مراحل نشأتها وتطورها – من حسم وضعها الحدودي مع الأقطار العربية المجاورة فظلت بعض المحاولات الترابية لهذه الأقطار متداخلة فيما بينها كما ظلت حدودها غامضة بسبب عملية التقسيم غير الواضحة والدقيقة على الرغم من ترابط الحكومات والشعوب ضمن العائلة الواحدة والتي تجسدت في مجلس التعاون الخليجي.

كما يبدو جلياً أن التصور العربي لهذه الحدود كان يختلف كثيراً في تفاصيله عن التصورالاستعماري المفروض إلا أن النزاعات العربية الداخلية أعاقت تحقيق المشروع العر بي ويسرت تنفيذ خطط القوى الاستعمارية التي استغلت ظروف المنطقة.

رابعاً : التصور السياسي والقانوني للحدود العربية :

أ– التصور السياسي :

بالنسبة للتصور السياسي للحدود العربية فإننا أمام اتجاهين أساسيين:

<u>الأول:</u> هو التوجه القومي العربي والثاني هو التوجه الإسلامي. والخلاف الأساسي بين التوجهين هو أن الأول يحصر إستراتيجيته بإلغاء الحدود التي تفصل الدول العربية عن بعضها

3- ميمونة خليفة الصباح، مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية (1899 – 1913)، حوليات كلية 1993، جامعة الكويت، 1993، ص 9.

1 - Amina Belouchi; Les conflits armesentrre les pays Arabes. Mémoire pour Des Facultés des sciences, j,e, et sociats, Med V Rabat, 1985, p. 258

ضمن إطار الوطن العربي[1] ، في حين أن دعوة التيار الإسلامي بشأن إلغاء الحدود تتخطى العالم العربي لتغطي مساحات شاسعة تضم جميع أراضي الشعوب المسلمة[2].

وأصحاب كلا الاتجاهين، يتعاملون مع فكرة الحدود باعتبارها أداة من أدوات الاستعمار الغربي الهادف لخلق شقاق إقليمي بين المناطق العربية المختلفة عبر الحدود التي تمثل حواجز اصطناعية يصبغ عليها الطابع السياسي والقانوني وهي غير منسجمة مع طبيعة وخصوصيات العالم العربي والإسلامي.

في مقابل هذا التصور السياسي والفكري الذي يقوم أساساً على الاعتبارات القومية والدينية يوجد تصور آخر للحدود العربية الحالية لا يرفض هذه الحدود أو يلغيها بقدر ما يحاول تكريسها على أسس قانونية أو تعديلها من منطلق حجج وبراهين تاريخية.

ب- التصور القانوني :

ضمن هذا الإطار، يمكن التمييز في هذه المواقف بين موقفين أساسيين يرفض كلاهما فكرة التخلي عن ظاهرة الحدود السياسية، أو إلغائها لكنهما يختلفان في نفس الوقت فيما يتعلق بالأساس القانوني الذي ينبغي أن تستند إليها فكرة المحافظة على الحدود وقدسيتها على أساس احترام مبدأ التوارث الدولي في مجال الاتفاقيات المرتبطة بمسألة الحدود. ويذهب أصحاب الأتجاه الثاني إلى أن المحافظة على هذه الحدود الموروثة لا ينبغي أن يلغي بعض الحقوق التاريخية للدول في بعض المجالات الإقليمية التي سحبتها السلطات الاستعمارية من نطاق سيادتها الوطنية. وكلا الاتجاهين يعملان على تدعيم مشروعية موقفيهما بالأدلة والأحكام القانونية المرتبطة باحترام السيادة والوحدة الترابية الوطنية.

فالدول الداعية إلى احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار، تقوم ببناء دعوتها على أساس أحد مبادئ القانون الدولي المتمثلة في مبدأ عدم قابلية الحدود لأي مساس أو تغيير عند حصول عملية توارث دولي. كما هو مكرس في مجموعة النصوص القانونية والمعاهدات الدولية، وممارسات الدول فيما بينهما وأحكام القضاء الدولي وبشكل عام، تصب أغلب المواثيق الدولية في هذا الاتجاه وأهمها اتفاقية فيينا لعام 1978م، المتعلقة بتوارث الدول في مجال المعاهدات[3].

1- ضياء رشوان، مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي، مجلة السياسة الدولية العدد 111 يناير 1993، ص 176 – 186 .

2- Med. Djalili: territoire et frontiers dans l'ideologies Islamistes Contemporaine, revue des Rleations Internationals n. 630 Automne 1990, p. 306.

3- ضياء رشوان، مصدر سابق، ص: 86.

خامساً : تأثير أوضاع الحدود في تفاعل العلاقات العربية السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية :

تشكل الحدود عنصراً مشتركاً بين الدول المتجاورة وهي لذلك تؤثر بصورة مباشرة وغير مباشرة في صياغة نظام للجوار السياسي يتسم إما بروح التعاون والتكامل أو بحالة من الخلاف والصراع بين النظامين المتجاورين. وتساهم مجموعة عوامل ومعطيات أخرى جغرافية وطبيعية واجتماعية في تعزيز أو إضعاف أسس هذا التعاون على الصعيد القومي أو على الصعيد الجهوي.

إن الحدود السياسية تكتسب أهميتها وحيويتها فيما يتعلق بدورها في التأثير على تفاعل العلاقات العربية من حيث كونها تؤطر إقليم الدولة، وتتحكم في بعض الأبعاد الجيوسياسية التي تعطي لهذا الإقليم مكانته على الخريطة الإستراتيجية وتحدد بالتالي دوره وإمكانياته إزاء التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية.

وعموماً فإن هذه الحدود يمكن أن تتحكم في عدة أبعاد جيوسياسية مهمة تؤثر في مكانة الدولة على الصعيد الاستراتيجي من حيث القوة والدور السياسية الضاغط والنفوذ بشكل عام[1]. ويتعلق أحد هذه الأبعاد بحجم الفضاء الإقليمي الذي تؤطره الحدود ويلعب حجم هذا الفضاء دوراً مهماً في قوة ومناعة الدولة، إذ يساعد إتساع مجالها على احتكار الاستفادة من معطياتها الجغرافية ومواردها الاقتصادية والطبيعية المتنوعة فضلاً عن إمكانياتها البشرية المتنوعة التي تستفيد منها في استغلال تلك الموارد بأفضل الطرق وأقلها تكلفة.

مما لفت نظر الباحثين في هذا السياق أيضاً ، أن الحدود تساهم في تحديد وضعية الدولة بالنسبة للعالم الخارجي في حال احتوى إقليم دولة ما ضمن حدودها السياسية إمكانيات اقتصادية أو طبيعية مهمة تثير طمع الدول الأخرى سواء منها المجاورة أو البعيدة. فالدول التي تسمح لها وضعيتها الإستراتيجية كالتحكم في المعابر المائية الكبرى أو المضايق الدولية وقنوات المرور العالمية مما يعرضها أكثر لمحاولات السيطرة عليها من قبل القوى السياسية الكبرى بغية بسط يدها على المواقع الإستراتيجية الحيوية لها. ونتيجة لذلك، تلعب الحدود دوراً محورياً في تحديد إستراتيجية الدولة ومكانتها ضمن التفاعلات الدولية من خلال ما يحتويه إقليماً الذي تؤطره من موارد اقتصادية كالمياه والطاقة والنفط. ويمنحها بالتالي مكانة دولية مهمة وتستطيع إسماع صوتها والتأثير في صناعة القرارات الدولية المهمة بشكل نسبي.

1- Marcel Merie, La vie international, Paris, Armand Collin, 3rd edition, 1970, p. 120.

إن تحليل خريطة العالم العربي على أساس هذه الأبعاد يفضي إلى تأكيد وجود كثير من عناصر القوة السياسية والإستراتيجية غير أن طبيعة تركيب وتفاعل هذه العناصر يفقدها قوتها وأهميتها سواء داخل كل وحدة من وحدات النظام العربي أو داخل بنية هذا النظام الكلية. ولا يقف الأمر عند سلبية هذه العناصر وعجزها عن تمكين هذا النظام من القوة والحركة اللازمتين بل يتعدى الأمر لأسوأ من ذلك بحيث إن كثيراً من عناصر القوة هذه استحالت إلى أسباب ضعف هذا النظام نظراً لتحولها إلى عناصر للخلاف والصراع بين وحداته التي من المفترض أن تعبر عن أفضل صور الأخوة والتعاون[1].

أ- البعد السياسي والأمني للحدود في العلاقات العربية :

لا عجب أن تكون المناطق الحدودية الفاصلة بين الأقطار العربية عبارة عن مجالات مغلقة تكاد تنعدم فيها الحركة أو بعض الأنشطة الاقتصادية والعمرانية لكون بعض الأنظمة العربية ترى فيها مصادر محتملة لتهديد السيادة الوطنية وانتقاصها بزحف أو اعتداء من قبل الدولة المجاورة خصوصاً إن قيام عدد من الدول العربية كأوطان ذات سيادة مستقلة يعد تجربة حديثة تمخضت- في عهد الاستعمار الغربي- عن عملية توحيد بمثابة توحيد لعدة ولايات. وكذلك كانت سوريا والسعودية وليبيا التي قامت على مقاطعات لم تكن موحدة في شكلها الحالي والأمر نفسه ينطبق على دول عربية أخرى كدولة الإمارات العربية المتحدة واليمن[2].

وهكذا فبقدر ما تعكس الحدود المشتركة الخلافات السياسية العربية بقدر ما تكرس هذه الخلافات وتعمقها من خلال إظهار المنطقة العربية وكأنها رقعة فسيفسائي لا تزداد إلا انقساماً وتشرذماً وتمزقاً حاداً .

من الواضح أن الخلافات الحدودية، قد تركت أثر سيء في العلاقات السياسية العربية دفع ببعض الدول العربية إلى إعادة بناء جوارها السياسي على أساس إعتماد قاعدة احترام الوحدة الترابية وعدم المساس بالحدود المشتركة. كما هو حال الجزائر التي عملت على تسوية خلافاتها الحدودية مع جيرانها على غرار تونس وموريتانيا، وكما هو في حال بعض دول الخليج العربية للسعي لحل قضاياهم الخلافية في إطار علاقاتها الثنائية أو المتعددة أو في إطار بعض الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية وذلك لتفادي أن تؤدي هذه الخلافات إلى حروب أخرى.

وإلى جانب هذه التداعيات السياسية السلبية، ظهرت إنعكاسات أمنية وعسكرية خطيرة باتت تفرزها طبيعة هذه الخلافات الحادة بحيث أن حالة عدم إستقرار أوضاع الحدود المشتركة

1- Jean Francois Nadinot, 21 Etats pour une Nation Arabe, edition Noisonneure et Larose, Paris, 1992, p. 37.

2- ضياء رشوان، مرجع سابق، ص 112 .

والتهديدات التي تحيط بها باستمرار بسبب احتمالات تعديلها أو تغييرها بدعوى المطالبة بالحق التاريخي أو تحقيق الوحدة والاندماج القطري دفعت بالعديد من الأنظمة العربية إلى تعزيز إجراءاتها الأمنية وتعزيزاتها العسكرية لمواجهة هذه التهديدات التي تأتي من جوانب متعددة[1].

وبالتالي، فعوض توفير المقدرات المالية التي تتطلبها هذه التعزيزات العسكرية وتوجيهها لتلبية حاجيات الشعوب العربية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فإن هذا الإنفاق العسكري الكبير صار يشكل عبئاً ثقيلاً، كما صار هذا الإنفاق المفرط توجهاً مشتركاً لكافة الأنظمة بالمنطقة العربية ليس لمساندة قدرتها الأمنية الجماعية في مواجهة التحديات الخارجية التي تحدث بالعالم العربي وإنما لمواجهة بعضها البعض عند مشارف حدودها.

إن هذه الأوضاع الأمنية المتوترة الناشئة التي تسود الحدود العربية تلقي بظلالها القاتمة على سياسات التعاون العربية وبالأحرى على سياسات الجوار العربي، إذ يغيب التعاون ليحل محله الصراع، ويغيب السلام ليحل محله النزاع بالمناطق الحدودي المشتركة، مما يفسر غياب تجارب نموذجية للتكامل الاقتصادي والنهضة العمرانية بمناطق الحدود العربية، بحيث ظل يطبع هذه الأخيرة الهاجس الأمني والعسكري على حساب التنمية الاقتصادية والاجتماعية طارحاً جدلية العلاقة بين التسلح من جهة والتنمية من جهة اخرى[2].

يضاف إلى ذلك، بعد العواصم العربية عن هذه المناطق الحدودية وتواجدها في قلب المجالات الترابية لإقليم الدولة يعكس الهاجس الأمني وانعدام الثقة والرغبة في التعاون والتكامل على كافة الأصعدة هذا في وقت أصبح على الدول تجاوز مفاهيم السيادة الوطنية والحدود السياسية للانخراط ضمن عملية التفاعل الدولي الحديثة القائمة على مفهوم التكامل الاقتصادي والعولمة بالإضافة إلى عدم استعداد الدول العربية على الانخراط كقوى اقتصادية وسياسية.

ب- البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للحدود العربية :

وبالرغم من أن منظومة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي تعد غنية بالآليات والمؤسسات القومية، تعد الحدود العربية والخلافات الثائرة حولها أحد العوائق أمام تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المتكاملة لكافة الشعوب العر بية بحيث يؤدي تشبث الأنظمة السياسية العربية بمفاهيم السيادة الوطنية الضيقة، ونظم الحدود الجامدة في نهضة ونماء شعوبها

1- طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994، ص 120.

2- عبد الرزاق فارس الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي، 1970، 1990، 1993، ص 72 .

وذلك عن طريق توحّد الجهود وتسخير الطاقات والإمكانيات المتكاملة المتاحة، وإقامة مشاريع متعددة وموزعة بطريقة متوازنة وعقلانية تلبي الحاجيات لمختلفة لإفراد الأمة العربية.

من هنا، ظلت تجارب هذا التكامل والتعاون الاقتصادي محدودة جداً.

ولعل المنافسة والتسابق المحموم على امتلاك المناطق الحدودية والاستفراد بمواردها وإمكانياتها هي التي أدت إلى ضعف نسيج علاقات التعاون العربي على كافة الأصعدة وعدم استيعاب الدور المحوري للسياسة الاستعمارية التي حكمت البلاد.

إن الأمن القومي الاستراتيجي، سواء منه العسكري أو الغذائي مرتبط إلى حد كبير بالتعاون الاقتصادي وتكامل الجهود. وقد إنعكس ذلك سلبياً على مختلف أشكال التعاون الاقتصادي والتجاري والتواصل الاجتماعي والثقافي بين الدول العربية ولا شك إن من أهم الإفرازات السلبية لهذه الوضعية ضعف أدائها الاقتصادي وعلاقاتها التجارية والصناعية والزراعية وضعف حجم مبادراتها وحركة تنقل رؤوس أموالها وطاقاتها البشرية والذهنية[1]. فالتبادل التجاري بين الدول العربية ظل وثيق الصلة ومتأثراً بطبيعة العلاقات السياسية العربية بحيث يكون مستوى التبادل التجاري بين هذه الدول مرتفعاً عندما تسود فيما بينها علاقات سياسية جيدة، لكن سرعان ما ينخفض حجم هذا التبادل إلى مستوى الصفر عندما تتدهور العلاقات السياسية، ولعل أسباب تدهور هذه العلاقات متعددة تمثل منها الخلافات الحدودية الجانب الأبرز.

إن تحقيق الأمن الغذائي العربي والتخلص من التبعية الخطيرة في هذا المجال للعالم الغربي لا يمكن أن يتيسر إلا من خلال دروب التعاون والتكامل على جميع الأصعدة بعيداً عن الخلافات السياسية أو العواطف المتغيرة بدءاً بإنشاء تجمعات فرعية جهوية تضم عدد من الدول العربية على أساس بعض الأهداف الأساسية المشتركة التي تلتقي في مجملها مع الأهداف القومية الكبرى[2].

من الآثار السلبية للخلافات السياسية الحدودية أن الأفراد في الأقطار العربية قد تضرروا بسبب ضعف الإنتاج الزراعي والصناعي العربي لغياب التعاون مما دفع إلى تدفق حركة هجرة واسعة ليس فقط داخل الأقطار العربية من الريف إلى المدينة، وإنما كذلك في اتجاه عدة بلدان عربية وغير عربية.

1- حسن إبراهيم، مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي، ما لها وما عليها، مجلة شؤون عربية العدد 79، 1994.

2- جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، 1992، ص 223 .

سادساً : أنواع الخلافات الحدودية في الوطن العربي :

الحدود بمفهومها المعاصر، عبارة عن مصطلح يستخدم للإشارة إلى الخطوط الحديثة التي تعين النطاق الذي تمارس فيه الدول ما لها من إختصاصات وسلطات. وهذه الفواصل لا تعين إقليم الدولة على اليابس فقط، ففي الدول الساحلية، تمتد هذه الفواصل في خطوط مستقيمة نحو البحر، لتعين النطاق البحري الذي يخضع لسيادة هذه الدولة. وقد عرفت المنطقة العربية متغيرات سياسية وتاريخية عديدة، كان لها أثر بالغ في تعيين الحدود الفاصلة بين دولها في الوقت الحاضر.

أما في الوطن العربي، تتوزع الخلافات الحدودية بدورها إلى ثلاثة :

أ- فهناك الخلافات التي تهم تخطيط الحدود بين دولتين أو عدة دول بحيث ينحصر خلاف الدول في مثل هذه الحالة في عدم اتفاقها على خط الحدود الفاصل فيما بينها، إما لعدم دقته ووضوحه، أو لاختلافها حول المجال الذي ينبغي أن يعبره خط الحدود بين البلدين. ويعتبر هذا النموذج من الخلافات الحدودية الأوسع انتشاراً داخل العالم العربي لعدة أسباب تاريخية وجغرافية وقانونية.

تاريخياً : تعد ظاهرة تخطيط الحدود بالعالم العربي ظاهرة إستعمارية في أغلب جوانبها إذ أشرفت القوى الأستعمارية على تخطيطها للحصول على أكبر حصة من المستعمرات ومجالات النفوذ ولا تتحرى الدقة في تحديد خطوط الحدود التي كانت تكتفي بتعيينها -نظرياً- في نصوص المعاهدات والأتفاقيات أو بتحديدها في شكل خطوط ملونة أو أشكال هندسية على الخرائط دون أن يصاحب ذلك تخطيط فعلي على أرض الواقع.

أما جغرافياً ، فالخلافات العربية المتعلقة بتخطيط الحدود يتركز أغلبها بصورة خاصة في القاعدة الجنوبية للعالم العربي حيث تنتشر مظاهر الصحراء وحياة البدو والرحل وتنعدم في هذه المجالات الصحراوية العربية معالم طبيعية أو جغرافية بارزة تيسر عملية وضع علامات خط الحدود بطريقة واضحة مما يؤدي في كثير من الأحيان إلى اللجوء إلى طرق أخرى في رسمها كالطرق الهندسية أو الطرق الفلكية فتكون بالتالي حدوداً لا تتماشى مع مظاهر طبيعية بارزة للعيان وواضحة[1].

1- حسن أبو طالب، حول فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، أبريل 1992.

أما قانونياً في المسألة فيتمثل في عدم انسجام ممارسة السيادة الوطنية لدولة ما مع نطاقها الإقليمي كما تحدده الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المتعلقة بحدود هذه السيادة بحيث يصادف إن دولة ما تبسط سلطتها وسيادتها خارج خط الحدود الذي يفصلها عن الدولة المجاورة وذلك ليس بدافع الاعتداء على مجال وسيادة هذه الأخيرة وإنما لكونها إعتادت على هذه الممارسة منذ فترات تاريخية طويلة.

ب- النوع الثاني من الخلافات الحدودية العربية يتعلق بالوضعية القانونية لبعض المجالات الإقليمية المشتركة أو المحايدة والمتنازع عليها. ويعد هذا النوع من الخلافات منتشراً هو الآخر بصورة واسعة في العالم العربي وبخاصة في منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية حيث يشتد النزاع بين دول المنطقة دول عدة أقاليم ترابية وجزر عربية.

وتكمن وراء هذه الخلافات أسباب تاريخية ودوافع اقتصادية تتمثل بصفة خاصة في رغبة الأطراف المتنازعة في احتكار استغلال الموارد الطبيعية وخصوصاً منها النفطية التي يختزنها باطن الأقاليم والمناطق موضوع النزاع[1].

ج- أما النوع الثالث من هذه الخلافات وهي تلك التي تنشب بسبب عدم اعتراف دولة عربية بالحدود السياسية الدولية التي تفصلها عن دولة عربية أخرى مجاورة أما لعدم اعترافها أصلاً بوجود هذه الدولة (حالة المغرب وموريتانيا في الستينيات) أو لرغبتها في ضم هذه الدولة لتصبح جزءاً من كيانها السياسي (حالة النزاع العراقي الكويتي) أو بهدف تحقيق مشروع وحدة قومية أو جهوية (كأزمة شطري اليمن).

1- Romain Yakemtchouk, le probleme des frontiers, l'Arfique au droit international, p. 660.

الفصل الأول :

التطوّر السيّاسي لدولــة قطــر

من النشأة و حتى الاستقلال

أوّلا : قطر النشأة وحتى عام 1868م.

ثانيًا : الصراع العثماني البريطاني حول قطر (1871-1913م).

ثالثًا : قطر من 1916- 1949م.

رابعًا : قطر حتى الاستقلال 1971م.

أولاً : قطر النشأة وحتى عام 1868م :

بدأ تاريخ قطر منذ مطلع العصر الحديث وحتى أواسط القرن التاسع عشر، وقبل بروزها كإمارة مستقلّة وإنفراد آل ثاني بالسلطة فيها كان جزءاً من المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية، ومن ثم خضعت قطر لكل ما خضعت له هذه المنطقة من تطورات وأحداث، رتّب على ذلك أن قطر بل وبقية إمارات الخليج العربي لم يكن لها تاريخ مستقل كوحدة سياسية خاصة، ورغم تميّزها الجغرافي كانت قطر داخلة ضمن إقليم الإحساء الذي كان يشكّل الجزء الأكبر من إقليم ممتد على الساحل الغربي للخليج العربي، يمتد من البصرة شمالاً حتى عمان جنوبا، وكان يطلق على هذا الإقليم اسم "بلاد البحرين" لفترة طويلة من الزمن مع بداية الفتح الإسلامي[1].

وكانت قطر وجزر البحرين وساحل الإحساء تشكل جزءاً متكاملا من الكيان السياسي القائم حولها لفترات كثيرة، وذلك لعدم وجود فاصل جغرافي يفصل شبه جزيرة قطر عن شبه الجزيرة العربية وظلّت المنطقة كلها تابعة لمقر الخلافة الإسلامية سواء في الحجاز، أو الشام أو بغداد إلى أن تمكن القرامطة من تخريب عاصمتها "هجر" عندما استولوا عليها، وبنوا مدينة "الإحساء" التي جعلوها عاصمة جديدة للمنطقة، وحكم كل من العيونيين وآل زامل الجبري وآل مغامس إلى أن جاء البرتغاليون فاحتلّوها حوالي عام 1517م، ثم جاء الأتراك العثمانيون وطردوهم منها في منتصف القرن السادس عشر، و أرتبطت الإحساء والقطيف منذ ذلك التاريخ سياسيا، ثم انفصلت عنها جزيرة "أوال " التي استقلت بأسم "البحرين"[2].

1- عبد العزيز محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، 1916-1949، ذات السلاسل، الكويت، 1980، ص 35.

2-أحمد زكريا الشلق، تطور قصر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة، الدوحة، 2005، ص 61.

وأثناء زحف الأتراك العثمانيين إلى البصرة في موجة زحفهم لضم العالم العربي أوائل القرن السادس عشر، لم يتمكنوا من تأسيس قاعدة بحرية قوية في البصرة. ولقد أجمع المؤرخون على أن الخليج العربي لم يشهد سيطرة عثمانية فعالة حتى الثلث الأخير من القرن التاسع عشر.

والجدير بالذكر أن سلطة الأتراك في المنطقة كانت ضعيفة، ثم ما لبثت أن انهارت نحو عام (1670م) على يد قبيلة (آل حميد من بني خالد)، وتداول حكم الإحساء خلال ثمانين عاماً تقريباً أربعة من الباشوات العثمانيون، آخرهم "عمر باشا"[1].

و أستطاع بنو خالد الإنفراد بحكم المنطقة حيث استطاعوا تأسيس سلطة قوية في إقليم الإحساء ضمت مناطق الكويت وقطر والإحساء والبحرين، وأعلن (بني خالد) ولائهم للدولة العثمانية، واستمر ذلك حتى القرن الثامن عشر، وتم القضاء على سلطة (بني خالد) منذ عام (1873).

وبدأت حكومة الهند البريطانية تسيطر على المنطقة لعدم وجود قوة محلية أو عربية مؤثرة.

وقبل أن تثبت الدولة العثمانية وجودها الفعلي عسكريا وسياسيا عام (1869م)، سبقتها بريطانيا وأقامت المعاهدات التي قيّدت بها شيوخ المنطقة، وقد أباحت لنفسها التدخّل في المنطقة وفرض هيمنتها عليها[2].

وفي أواخر القرن الثامن عشر، خضعت قطر لحكم بني خالد، ولم تكن سلطة بنو خالد على قطر مباشرة، بل اعتمدوا فيها على أصهارهم من أسرة "آل مُسلّم" وتعهّد إليهم أمير الإحساء بجمع الخراج السنوي من أهالي قطر لإرساله إلى الإحساء.

3- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص 62 – 63 .

1- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 45 .

ثم بدأ حكم بني خالد للمنطقة يضعف بدرجة كبيرة أوضحت عجزهم في التصدّي للقوة السعودية المكتسحة للمنطقة، وفي نفس الفترة انتقل آل خليفة للإقامة في (الزّبارة) على ساحل قطر الغربي منذ عام (1766م).

عندها هاجر العتوب (آل خليفة) من الكويت واستقروا في إقليم الزّبارة (بقطر) عام (1766م)، وقد تبعهم أقرباؤهم الجلاهمة وهم فرع آخر من نفس القبيلة[1].

وتركّزت في الزّبارة وحدها تقريباً تجارة اللؤلؤ والتجارة عامةً بين شرق الجزيرة والهند، وأصبح نمو الزّبارة التجاري يهدّد المصالح الإيرانية وأصبح إخضاع الزّبارة هدفاً من أهداف الحكومة الإيرانية وقام شيخ "بوشهر" بعدة محاولات في سنة (1777م) لكنه فشل.

وفي سنة (1780م) حدثت حوادث قرصنة، وكذلك نشبت حرب بين بني كعب وبين العتوب من الزّبارة والكويت معاً، في معركة عند رأس التنورة، وفي سنة (1782م) قام العتوب بهجوم انتقامي وغزوا جزيرة البحرين، وأحدثوا بها خسائر كبيرة في مدينة المنامة، وهكذا وضح تماماً الخطّر العسكري القائم في الزّبارة على وجود إيران في البحرين[2].

إختلف آل خليفة مع حلفائهم بسبب ازدهار الكويت بفضل نشاطهم التجاري وبلوغها درجة عالية من الرخاء، وقرّروا الهجرة عن الكويت متّجهين بسفنهم نحو البحرين ولكنهم مُنعوا من النزول، فاتّجهوا إلى الزّبارة ونزلوا بها عام (1766م).

ولقرب هذا المكان من مغاصات اللؤلؤ، كان لموقعه أهميته التجارية، ولم يحدث أي صدام بينهم وبين أهالي قطر وذلك لكثرة تردُّدهم على المنطقة.

ولقد قام الشيخ محمد بن خليفة بتحصين نفسه في الزّبارة، وتحصين المدينة التي بنى فيها قلعة "المرير" عام (1768م) استعداداً لحماية الزّبارة إذا ما هاجمها آل مسلم .

2- أحمد العناني، قطر في دليل الخليج، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، الدوحة، ص 9.
3- أحمد العناني، قطر في دليل الخليج، قسم الوثائق و الأبحاث بمكتب الأمير، الدوحة ـ المرجع السابق، ص 11.

ولقد شهدت الزبارة ازدهاراً تجارياً كبيراً بفضل نشاط "آل خليفة" الذي قوي مركزهم وبسبب هجرة تجار البصرة الأثرياء إليها فراراً من احتلال الفرس لبلدهم (1775 – 1779م)، وكذلك ازدهار الغوص وتجارة اللؤلؤ، وبسب ذلك كله بدأ آل خليفة يتوقفون عن دفع حصتهم من الخراج وأصبحوا يتطلعون إلى البحرين بعد أن رأوا أن الزبارة رغم ازدهارها ونموها لم تعد تكفي طموحهم الكبير، وقد أدَّى سوء العلاقات بين آل خليفة وحكام البحرين ومحاولات هؤلاء إخضاع الزبارة إلى صراعٍ حاسمٍ[1].

هجوم إيراني فاشل على الزبارة 1782 م:

حاصر الأسطول الإيراني الزبارة في بادئ الأمر، ثم بدأت مفاوضات نتيجة وساطة راشد بن مطر الشيخ الجاسمي السابق في رأس الخيمة، ولكن أقصى ما رضي العتوب بالتنازل عنه هو أن يعيدوا الأسلاب التي غنموها من البحرين، ورفض الإيرانيون هذا العرض وهاجموا قلعة الزبارة، ولكنهم اصطدموا بقوات برية أضخم مما توقعته بكثير، وهُزمت القوات الإيرانية وتراجعت إلى سفنها متكبدةً خسائر جسيمة، وحاولت إيران إعداد حملة أخرى ولكنها فشلت.

بعد الهجوم الإيراني الفاشل على الزبارة بشهر أو شهرين، استسلمت الحامية الإيرانية في البحرين لعتوب الزبارة وتحولت جزر البحرين منذ ذلك التاريخ (1783م) إلى إمارة عربية يحكمها فرع العتوب من آل خليفة وكان أول شيخ يحكم البحرين هو الشيخ أحمد بن محمد آل خليفة (1783 – 1794م) وهكذا أصبحت البحرين لا الزبارة هي مقر الأسرة الحاكمة[2].

الحال في قطر خلال وجود رحمة بن جابر (1783 – 1816م) :

إشترك الجلاهمة بقيادة أبناء شيخ منهم يدعى – رحمة بن جابر – مع بقية آل العتوب من فتح البحرين، ثم ارتحلوا لبعض الوقت إلى جزيرة (خارج، وبوشهر) اعتقاداً منهم أنهم ظُلموا

---

1 -Karsten Miehbur: Travels Though Arabia And Attier Countries In The East, London 1792

2- ح.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي – الجزء الثالث، ترجمة حكومة قطر، الدوحة 1967، ص 10-12.

ولم يُكافئوا الإنكليز بجهدهم، ثم عادوا مرة أخرى إلى قطر واستقروا في خورحسان، وسرعان ما بدأ رحمة من الانتقام من حلفاء الأمس، ومنذ عام 1809م، بدأت عملياته البحرية واعتداءاته ضد سفن العتوب الآخرين وكذلك الإيرانيين وكانت بعض هذه العمليات يغلب عليها طابع القرصنة، إلا أنها تتخفى دائما تحت ستار الحرب المشروعة، وكان مسلكه تجاه السفن والرعايا البريطانيين يتّسم بالحذر والدهاء، فقبيل إرسال الحملة البريطانية الأولى على رأس الخيمة بزمن قصير حاول أسطول إيراني من بوشهر القيام بعمل إنتقامي ضد خور حسان لكن رحمة وأنصاره من القواسم استطاعوا أن يهزموا الحملة[1].

سيادة السعوديين على قطر :

بدأت علاقة السعوديين منذ عام (1788م) عندما أعدّ سليمان بن عفيصان أمير الخرج حملة عَبَر بها الإحساء للإغارة على قطر، وهناك فاجأ رجالاً من قبيلة "آل بورميح" فهزمهم ثمّ انسحب إلى نجد[2].

1- أحمد العناني، قطر في دليل الخليج - المرجع السابق، ص 13.
1- محمد شريف الشهباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت، دار الثقافة، 1964، ص 147.

وفي عام 1793- 1794م، سيطر السعوديين على قطر ووصلت جيوش إبراهيم بن عفيصان إلى الحويلة على الساحل الشمالي الشرقي لقطر، واستطاع السعوديين بسط سيطرتهم على شبه جزيرة قطر عام 1798م، بعد معارك كثيرة على الزبارة وإسقاط قلعتها في يد إبراهيم وإحداث خسائر فادحة في الأرواح، وقد دخلت المنطقة طواعية في المذهب السلفي .

وكانت أموال الزكاة أو الخراج تُجمع من قطر والإحساء لتُرسل إلى مقر الولاية في البحرين ليتم إرسالها إلى عاصمة الدولة السعودية.

ومضى آل خليفة يتصرفون شؤون إدارة الولاية في ظل السيادة السعودية، إلا أن النفوذ السعودي لم يلبث سوى أعوام قليلة لأنه أصبح يشكل خطرا على سيادة الدولة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، لذلك لجأ السلطان العثماني إلى واليه في مصر "محمد علي باشا" الذي أرسل عدة حملات خلال الفترة (1812- 1818م) و أستطاعت هذه الحملات أن تنهي نفوذ السعوديين على الإحساء والخليج بشكل عام[1].

كما أن سلطان مسقط قام بهجمات في نفس الفترة عرضت السعوديين لمتاعب جاءت على حدودهم الغربية، ونتيجة الأحداث على الحدود الغربية لإمبراطورية السعوديين في شبه الجزيرة ضعفت قوتهم وهاجمهم السيد سعيد سلطان مسقط في قطر بحملة بحرية وطرد حاميتهم من الزبارة وخورحسان وأحرق الزبارة ودمرها تدميراً تاماً وتم إجلاء الوهابيين عن قطر وعن البحرين أيضا وعادت البحرين إلى سيطرة آل خليفة[2].

ثم هاجر رحمة من الدمام إلى بوشهر 1816م، ويبدو أن هذا الأنتقال من جانب آخر نتج عن ضراوة عدائه للعتوب في البحرين وأصبح السعوديون أو الوهابيون والقواسم بحكم صداقتهم لآل خليفة هم أعداء رحمة وضحاياه. وقام أمير الوهابيون في يوليو عام 1816م،

2-أحمد زكي الشلق، مرجع سابق، ص 71.
1- أحمد العناني ، قطر في دليل الخليج ، مرجع سابق، ص 13.

بتدمير قلعة كان رحمة قد شيدها في الدمام على ساحل الإحساء وأخيراً تم نفي رحمة إلى بوشهر تصحبه حوالي 500 أسرة، وحتى الآن توجد آثار قلاع على السواحل الغربية والشمالية تُنسب إلى رحمة بن جابر، وعموماً لم تنته المتاعب التي أثارها رحمة ضد آل خليفة إلا بعد أن لقي حتفه في إحدى المعارك البحرية عام 1828م[1].

تُمثِّل علاقة بريطانيا بقطر حلقة من حلقات نفوذها في الخليج العربي ككل الذي بدأ مع تأسيس حكومة الهند البريطانية والتي نشطت لإخضاع الخليج لسيطرة بريطانيا، التي برّرت ذلك بالقضاء على القرصنة وعلى تجارتي السلاح والرقيق، وصارت بذلك علاقة بريطانيا فيما بعد بقطر تمثِّل فصلاً هاما من فصول تطوّر قطر السياسي حتى استقلالها عام 1971م.

وقد لجأت بريطانيا لتنفيذ سياستها عبر مرحلة طويلة، وبأساليب مختلفة نتج عنها فرض اتفاقيات ومعاهدات وتعهّدات يلتزم فيها الحكّام بتنفيذ السياسة البريطانية التي تمليها القوة وحدها.

وقد بدأت هذه التعهّدات منذ عام 1820م، وأنتهت بمعاهدة الحماية البريطانية على قطر عام 1916م، وبمنطق القوة جعلت بريطانيا نفسها حَكَماً وجلادا في الصراعات المحلية والإقليمية في المنطقة وخلقت بذلك مشكلات حدودية لا تزال المنطقة تعاني من آثارها حتى وقتنا هذا[2].

الكيان السياسي لقطر :

تأخّر نبياً عن غيرها من الكيانات السياسية والقبلية في الخليج، وعندما أقرّت بريطانيا معاهدة السلام العامّة عام 1820م، كانت السلطة البريطانية في الخليج تعتقد أن امتداد السواحل القطرية يدخل في إطار تلك المعاهدات.

2- أحمد العناني، قطر في دليل الخليج - المرجع السابق، ص 14.
1- مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت 1961، ص 35.

ونتيجة لحدوث بعض أعمال القرصنة على ساحل قطر، أرسلت شركة الهند الشرقية المدمّرة "مشتال" عام 1821م لتطلق مدافعها لإرهاب الشيوخ والأهالي وإثبات قوّة بريطانيا، ودمَّرت مدينة البدع القطرية وهجرها السكّان إلى الجزر الممتدّة بين قطر والساحل العثماني[1].

قطر من 1823م وحتى جلاء القوّات المصرية 1840 م:

خلال الفترة التي انقضت من زيارة المقيم العام لقطر عام 1823م إلى جلاء القوّات المصرية عن إقليم الإحساء سنة 1840م لم يكن هناك تطوّر يُذكر في الأحداث بقطر سوى سيادة شيخ البحرين على الإقليم الساحلي[2].

في سنة 1828م قَتل محمَّد بن خميس شيخ آل بوعينين في الدوحة رجلاً من البحرين، فأمر شيخ البحرين بالقبض عليه وسجنه، وفي مايو سنة 1828م،دمَّر الشيخ عبد الله حصن آل بوعينين في الدوحة وتمّ نقلهم إلى قريتي الرويس والفويرط.

وفي سنة 1833م استقرّ الشيخ عبد الله ومعه ولداه مبارك وناصر على ساحل قطر لمراقبة تحرّكات الوهّابيّين الذين كان يفكّر في القطيعة معهم.

تمرّد أهالي الحويلة سنة 1835م على سلطة شيخ البحرين وبدأوا يُراسلون الوهّابيين، وكان يؤيّدهم في هذا التمرّد أحمد بن شيخ البحرين وواحد آخر من أبنائه غير المخلصين له، وبعد توسُّط سلطات مسقط أمكن الوصول إلى تسوية بين شيخ البحرين ورعاياه المتمرّدين.

وكانت شروط هذه التسوية[3]:

أ- أن يستبقي كل فريق لنفسه ما غنمه في الحرب.

2- محمد نصر مهنا، قصر التاريخ، السياسية، التحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.
3- أحمد العناني ، قطر في دليل الخليج ، مرجع سابق، ص 17.
1- المرجع نفسه ، ص 18.

أن تُهجر الحويلة وتُقوَّض تماماً وينتقل سكّانها إلى البحرين ليستقرّوا فيها.

ولكن أبناء أشقّاء الشيخ عبد الله وعدداً من مشايخهم خرقوا الاتفاقية وقاموا بالإغارة على الحويلة، ورفض شيخ البحرين دفع التعويضات مما أدّى إلى التفكير في الهجرة إلى أبوظبي من عمان المتصالحة.

لكن المقيم البريطاني في الخليج استطاع أن يمنع هؤلاء المهاجرين من اتخاذ أبو ظبي قاعدة لأعمال عدائية ضد البحرين إلا بشرط واحد وهو أن يعلن شيخ أبو ظبي وقوفه إلى جانبهم ويعلن الحرب على شيخ البحرين وبالطبع لم يتحقق هذا الشرط.

انشغال السعوديين بتجدُّد الصراع مع القوّات المصرية في نجد :

تطلّع السعوديين لبسط سيادتهم على البحرين مرّة أخرى، بعد نجاح الأمير تركي آل سعود في توطيد سلطته في الإحساء وأثناء انشغال السعوديين بتجدّد الصراع ، نجحت القوّات المصرية في الإطاحة بالأمير فيصل، ولكنه توصّل للحكم مرّة ثانية عام 1843م، ونجح فيصل في استعادة جميع الممتلكات التي فقدها السعوديون، كما أخضع الإحساء وكسر شوكة القبائل المتنازعة كالمناصير وآل مُرّة والعجمان(1).

في فبراير عام 1841م، ونتيجة نهب جابر بن جاسم سفينة تابعة لرأس الخيمة أُرسل أسطول بريطاني يضم الفرقاطة البخارية "سيروستريس" والسفينة "دجلة" بإمرة القائد بروكس. وبعد أن ضُربت الدوحة بمدافع عيار 8بوصة من الفرقاطة "سيروستريس" سلّمت سفينة جاسم التي كانت موجودة في الميناء لحظة وصول الأسطول البريطاني وأُحرقت علناً (2).

-1G.B. Kelly: Britain and The Persian Gulf, Oxford University Press 1968, P. 497.

2- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 77.

الحالة في قطر أثناء الحرب الأهلية في البحرين (1840 – 1843م) :

بمجرد حدوث الصراع بين مشايخ البحرين عبد الله بن أحمد ومحمد بن خليفة، أصبحت قطر بعد ذلك ميداناً للصراع وبمجرد حدوث الصراع بين هؤلاء المشايخ في سنة 1840م، إنسحب محمد إلى قطر حيث أقام لنفسه حكماً هناك أقوى من حكم عمه شيخ البحرين، ثم عاد محمد مرة أخرى إلى البحرين وبعدها حدثت اشتباكات بين الأقارب، ونزل الشيخ عبد الله إلى البحرين وطرد منها الشيخ محمد الذي استقر في قطر[1].

نتيجة لدور عيسى بن طريف في معاونة محمد بن خليفة أصبح رَجُله المهم في قطر، وحدث أن طلب أولاد الشيخ عبد الله بن أحمد من عيسى أن يتوسط لهم لدى الشيخ محمد بن خليفة ليعودوا إلى البحرين وأن تُرد إليهم أملاكهم وأسخطّ قبول عيسى هذه الوساطة شيخ البحرين وزاد الخلاف بينهما.

تعدد الحلفاء بعد ذلك واشتبكت قواتهم مع قوات حاكم البحرين في معركة بريّة عام 1847م قرب الفويرط في موقع يُسمَّى "أم سوية" وانتصر عيسى وحلفاؤه في البداية ولكن ذلك لم يدُم، حيث وقع عيسى قتيلاً ولقي حلفاؤه هزيمة منكرة ورحلت قبيلة آل بن علي عن قطر.

ثم ظهرت بوادر خلاف بين الجانبين مرة أخرى عام 1850م في ظل استمرار مشكلة حاكم البحرين السابق وأبنائه وتهديدهم للبحرين.

3- ج-ج لوريمر، مرجع سابق، ص 1211.

رحَّب أهالي الدوحة والوكرة والفويرط بالدولة السعودية عندما تقدَّم الأمير فيصل بن تركي بقوّاته عام 1850م نحو قطر. وقد تصدّت له الأمير فيصل قوّة من البحرين، وعاونها في البداية قوّة قطرية في مكان يُسمّى "المسيمير"[1].

وانسحب فيصل بقوّاته مؤقّتاً، ثم أقام الأمير محمد بن ثاني صلحاً مع الأمير فيصل لحقن دماء قبائله.

في مايو 1861م تمّ توقيع السلطات البريطانية اتفاقية مع الشيخ محمد بن خليفة اعترف فيها بصحّة واستمرار الاتفاقيّات التي عقدها أسلافه مع الحكومة البريطانية، وتعهّد فيها بالامتناع عن الحرب و القرصنة وتجارة الرقيق مقابل حماية الحكومة البريطانية للبحرين ضد أيّ اعتداءات.

الوضع السياسي لقطر 1866 – 1867 م:

أفاد تقرير للرائد لبيلي المُقيم البريطاني في الخليج في سنة 1866م بأنّ ولاء شيخ البحرين للوهّابيين كان مقصوداً للمحافظة على أملاكه في قطر، وأقرّت حكومة الهند هذا التقرير سنة 1867م أمّا الجزية التي يدفعها شيخ البحرين للوهّابيين كل عام فهو يعتبرها ضريبة لحماية رعاياه في قطر من هجوم أي قبيلة أخرى على البر[2].

قطر من يناير 1863 م:

قام بزيارتها الرحّالة "بلجريف" والتقى بمحمد بن ثاني "حاكم البدع" وهو رئيساً للمنطقة كلها. ووصفه الرحّالة بأنّه بدين إلى حدٍّ ما ويشتهر بالحكمة وبساطة السلوك، وإن كان عنيداً عند المساومة، وهو أيضاً رجل علّم استطاع عن طريق الدراسة أن يحوز معرفةً أدبيّة

1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 80- 82 .

1- أحمد العناني، مرجع سابق، ص 35-36 .

وشعريّة وكذلك قدراً من المعرفة بالطب كما أنه رجل متديّن يؤمُّ الناس في الصلاة في المسجد. أمّا عندما زار بلجريف ولي عهده جاسم وصفه بأنه شخصية قوية وأنه يسكن في قصر يشبه القلعة وانتقل الرحّالة بعد ذلك لزيارة الدوحة[1].

هجم شيوخ البحرين و أبو ظبي على قطر في أكتوبر 1867م وكان لهذا الهجوم أسباب وملابسات وتلاه نتائج فعندما قام شيوخ البحرين و أبو ظبي معاً بهجوم مدمّر على الدوحة والوكرة معاً وهما من أهم المواقع على الساحل الشرقي لقطر وتمّ تدمير البلدين تدميراً تامّاً وقامت القبائل التي وقع عليها العدوان بمحاولة للانتقام بالإغارة على البحرين.

ولكن في الجزء الأخير من سنة 1868م قام البريطانيون بعمل عقابي ورادع ضدّ مرتكبي ذلك العدوان، فعزلوا شيخ البحرين ودُمِّرت سفنه الحربيّة، وهُدم حصنه في أبو ماهر. وراحت الحكومة الإيرانية تجدّد مطالبها بأحقيَّتها في البحرين على فترات متقاربة خلال المدّة من 1862م إلى 1869م ولكنّها كانت لا أهمية لها من الناحية السياسية[2].

المعارك البريّة والبحريّة بين البحرين وقطر :

دارت سلسلة من المعارك البريّة والبحريّة بين شيوخ البحرين وبين القبائل القطرية التي تولّى قيادتها الشيخ محمد بن ثاني وابنه الشيخ جاسم والتي عبَّر فيها بذكاء وجرأة عن شعور القبائل القطرية ورغبتها في التخلُّص من أي نفوذ أو سلطة عليها من خارج شبه الجزيرة القطرية.

تقدَّم بيللي بسفن الأسطول إلى سواحل قطر فوصل إلى الوكرة في أوائل سبتمبر 1868م واجتمع بكبار الشيوخ وعلى رأسهم الشيخ محمد بن ثاني.

2- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 77.

1- أحمد العناني، مرجع سابق، ص 37-38.

وبعد أن أظهر استياؤه من حملتهم التي شنُّوها على جزر البحرين، ذكر أن حكومة بلاده تتفهم حجَّتهم في أنّها لم تكن سوى حملة انتقامية، ثم وقَّع بيللي معاهدة مع الشيخ محمد بن ثاني في 12 سبتمبر 1868م نصّت على أن يُقيم الشيخ محمد بن ثاني في سلام في الدوحة (التي كان قد غادرها إلى داخل شبه الجزيرة القطرية خلال المعارك) وأن لا يقوم بأي أعمال عدوانية في البحر، وأن يحتكم إلى المقيم في أي نزاع، وأن يقوم بتسليم محمد بن خليفة للسلطات البريطانية إذا وقع في يده، وأن يكون على علاقة طيّبة مع الشيخ بن خليفة وإذا اختلفا في أي شأن فإنه لا بدّ أن يحتكم إلى المقيم السياسي البريطاني بهذا الشأن[1].

31

اعتبرت قطر مشيخة أو إمارة مستقلّة غير خاضعة لأي سلطة من جانب جيرانها وذلك منذ توقيعها معاهدة 12 سبتمبر 1868م وأُدخلت قطر بذلك ضمن سلسلة اتفاقيات السلام العامّ والهدنة البحرية التي وقّعتها إمارات الخليج العربي مع الحكومة البريطانية، ووقّعها محمد بن ثاني باعتباره شيخاً لقطر كإحدى إمارات الخليج العربي، وأنّ ذلك سُجّل تاريخياً كبداية حكم أسرة آل ثاني باعتبارهم حكّاماً على قطر وبداية مرحلة تاريخيّة جديدة[2].

ثانياً: الصراع العثماني البريطاني حول قطر (1871 – 1913م)

هناك حقائق تاريخية تشكّل الأساس التّاريخي لادّعاء العثمانيين السّيادة على الخليج العربي وعلى قطر، فرغم وصول العثمانيين إلى البصرة عام 1541م إلا أنهم لم يسيطروا فعلياً على المنطقة، وهذا بسبب العوامل الجغرافية وضعف البحرية العثمانية، ومن هذه الحقائق أنّه: رغم غزو العثمانيين للأحساء أواخر القرن السّادس، ونجاحهم في إقامة سلطة فيها، إلا أنّها انهارت على يد بني خالد الّذين استولوا على حكم الإحساء منذ عام 1670م، واستطاعت

2- جون ب كيلي، بريطانيا والخليج 1795-1970، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء الثاني، سلطنة عمان، وزارة التراث القومي والثقافة، ص 517.
1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 88.

بريطانيا بسط نفوذها أو "هيمنتها" على الخليج العربي خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر أي أنّها سبقت الدولة العثمانية إلى الخليج العربي، فالدولة العثمانية لم ترفع علمها إلا على الكويت،كما أنّ نفوذ الدولة في البحرين كان مؤقّتاً، أما منطقة السّاحل العمُاني فقد تحوّلت إلى منطقة نفوذ بريطاني صِرف.

والعامل المهمّ الذي أتاح للأسطول العثماني حركة أسرع وزاد من أهميّة الخليج هو افتتاح قناة السويس للملاحة الدوليّة عام 1860م[1].

وأُرسلت الحملة العسكرية المشهورة باسم "حملة الإحساء" إلى نجد والخليج العربي وقاد الحملة "نافذ باشا" في أبريل 1871م، واستولت الحملة على مقاطعات الإحساء، وتمّ تعيين حكّام لها من قِبل الدولة العثمانيّة، وبعد انتهاء الحملة العسكريّة على نجد في أواخر عام 1871م، رتصاحات النفوذ العثماني الإنجليزي في الخليج محلّ نزاع ولكن لم يتمّ التوصّل إلى نتيجة فعليّة في هذا الشأن، ولأنّ الدولة العثمانية جعلت قطر قضاءً تابعاً للإحساء وأظهرت حكمها الفعليّ هناك، من ناحية أخرى بذل الإنجليز الذين كان لديهم تفوّق فعلي في البحرين جهوداً كبيرة لمنع جهود الدولة العثمانيّة من بسط نفوذها على منطقة البحرين لأنّهم كانوا يسعَون إلى الحصول على نتائج سياسيّة بحجّة الاضطرابات الموجودة في المنطقة والقرصنة البحريّة[2].

ولقد كتب القنصل الإنجليزي في البصرة في أوائل عام 1888م، في أحد خطّاباته أنّ البحرين ليست جزءاً من منطقة الإحساء، وأنّ إنجلترا لها حقّ التّصرّف فيها بموجب المعاهدة التي عُقدت معها. واستندت بريطانيا في احتجاجها إلى أنّ شيخ قطر يرتبط معها باتفاقية منذ عام 1868م، وأنّها لم تمدّ نفوذها إلى بقيّة السّواحل العربيّة، إلا أنّ الدولة لم تلبث في يناير عام 1882م دفعت بقوّة عثمانيّة جديدة إلى قطر، مزوّدة بمدافع، لدعم حاميتها فيها، وأعلن قائد

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 95.
1- سيف مرزوق الشملان، مجلة البعثة، العدد الأول، القاهرة، 1954، ص 65.

الحامية وأصبحت " قائمقاميّة عثمانيّة" وظلّ "الشيخ جاسم بن محمد" سيّد البلاد بلا منازع وتفسير ذلك هو أنّ الشيخ جاسم رغب في التّخلّص من قيود وتعهّدات والده للإنجليز[1].

في بداية مارس 1888م ، وصل نافذ باشا إلى قطر وأثنى على الشيخ جاسم قائمقام قطر لجهوده في استتباب الأمن في المنطقة وطلب منه أن يزيد من جهوده ومساعيه، وقد أصبحت "الزّبارة" ولأوّل مرّة موضوعاً للمراسلات بعد أزمة 1875م حيث أوضح نافذ باشا أنّ إعمار الزّبارة سيدرّ دخلاً على خزينة الدولة وسيعمل على استتباب الأمن في المنطقة.

وأوضح نافذ باشا أنّ اهتمام الإنجليز بالبحرين مرجعه أهميّة البحرين من حيث الموقع والنّاحية التجاريّة. وفي 18-19 يناير 1891م تمّت مراسلات بين ولاية البصرة والصدارة تفيد أنّه تمّ تعيين مديرين على ناحيَتي الزّبارة والعديد الواقعتين في قضاء قطر.

إنّ كلّ هذه التّشكيلات التي تمّت والتي ستتمّ بمثابة المؤشّر على استقرار الدّولة العثمانيَّة في خليج البصرة منذ عام 1871م، وكان الباب العالي يبذل كلَّ ما في وسعه لمنع توسُّع النفوذ الإنجليزي في المنطقة وذلك لوقوع سواحل البحرين وشبه جزيرة قطر تحت سيطرة الدولة العثمانيَّة عن طريق إدخال الأبنية التحتيَّة السّياسية والإداريّة اللازمة لذلك وتجنُّب الأحداث التي تعيق ذلك قدر الإمكان[2].

العلاقات بين الدّولة العثمانيّة وأسرة آل ثاني :

تبعاً لتطورات الأحداث فإنّ الحملة العسكريّة على نجد خرجت عن الحدود المقرّرة لها لأنّها اتّجهت إلى قطر التي تُعدّ من السّواحل النجدية "الإحساء"، ولأنّ الشيخ محمد بن ثاني وابنه جاسم بن ثاني دعيا الجيش إلى الذهاب لقطر لأنّ في هذا الأمر إنقاذ لهم من التسلُّط البحريني

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 97.
1- عبدالعزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص 98.

لذي بدأ يسعى للتسلّط عليهم بمساعدة الإنجليز مستفيدين في ذلك من الفجوة السياسية الموجودة في المنطقة. لذا قامت الحكومة العثمانية بتعيين أسرة آل ثاني حاكمة على قطر في نفس الوقت الذي كانت تُعيّن فيه موظّفين من الخارج من المناطق الأخرى من نجد. حيث أنّها وجدت أنّ المناسب لمصالحها أن تبسط نفوذها في قطر معتمدةً في ذلك على أسرة آل ثاني كما فرض الإنجليز نفوذهم في البحرين معتمدين على الشيخ عيسى بن خليفة.

انسحبت الوحدات العسكرية من المنطقة بعد ما أسّست التشكيلات في الإحساء وقطر وما حولها في بدايات عام 1874م، تاركة مجموعة من ضباط الشرطة لحفظ الأمن في المنطقة فقط، وكان هذا سبباً في تحرّك الشيخ جاسم آل ثاني بحرّية بالقوّات المحليّة التي عنده[1].

وأراد الشيخ عيسى شيخ البحرين أن يستفيد هو الآخر من تلك الأوضاع فحاول الاستيلاء على منطقة الزّبارة التابعة لقطر بمساعدة الإنجليز عام 1875م. فقام أوّلاً: بتحريض قبيلة النّعيم إحدى قبائل قطر، ثمّ بعد ذلك أرسل مجموعة بقيادة الشيخ أحمد بن غانم – وأحمد آل خليفة، من مشايخ البحرين إلى منطقة الزّبارة التابعة لقطر، وكان هدفه من ذلك نشر الفتنة بين القبائل حتى يكون الأمر سهلاً عليه في احتلال قطر.

إنّ التطوّرات التي حدثت في المنطقة أبرزت خاصّتين هامّتين :

__الأولى :__ ظهور مطامع البحرين في منطقة الزّبارة.

__الأخرى :__ إثبات الشيخ جاسم تبعيّته للدولة العثمانيّة في كل وقت.

ولأنّ الدولة العثمانيّة قد استقرّت في قطر كانت تبذل كلّ جهودها لبسط نفوذها على البحرين والإنجليز من ناحية أخرى يفعلون كلّ ما بوسعهم لمنع هذا، لأنّهم كانوا يدركون أنّ

1- زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني 1871 – 1916، ترجمة حازم سعيد، الدار العربية للموسوعة، 2008، ص 35.

وجود العثمانيين في قطر معناه تهديد البحرين، واتّخذوا حوادث القرصنة حجّة، وأمروا بعمل عدّة هجمات على نواحي قطر المختلفة ومنها ناحية الزّبارة المذكورة سالفاً [1].

التنافس العثماني البريطاني عام 1871 م :

حاول الإنجليز تحجيم النفوذ العثماني وحصره على ساحل قطر وحدها، وكان لذلك نتائج أهمّها[2]:

1- "مشكلة العديد" التي اعتبرتها الدولة العثمانيّة ضمن حدود قطر، واعتبرتها بريطانيا دون ذلك، وبالتالي فهي تخضع للنّفوذ العثماني، وأصبحت مشكلة منذ عام 1873م إلى هجمات متبادلة بين كل من قطر وأبو ظبي عام 1880م.

2- "مشكلة الزّبارة" هي قطعة جغرافيّة من شبه جزيرة قطر وتقع ضمن التقسيمات الملكيّة لقضاء قطر وقد بدأ الصّراع العثماني الإنجليزي على الزّبارة بعد فترة قصيرة من تأسيس قضاء قطر، ولم يرض الإنجليز رغبة الدولة العثمانيّة في تشكيل منطقة الزّبارة على أنّها وحدة تابعة لقطر التّابعة الإداري والسّياسي العثماني دون إبداء أيّة أسباب قانونيّة، وذلك لأنّ إعمار العثمانيّين لتلك المنطقة يُعتبر تهديداً للوجود الإنجليزي في البحرين.

عندما سمعت إنجلترا بأنّه تمّ تعيين مديرين على الزّبارة والعديد راجعت الحكومة العثمانيّة بواسطة سفرائها في إستانبول في 9 ديسمبر 1890م وطلبت إيضاحاً عن صحّة تلك الأخبار. وكان الإيضاح الّذي قدّمه الباب العالي في 11 يوليو 1891م هو أنّ المناطق موضوع الحديث تقع ضمن ولاية البصرة وتُدار منذ فترة بواسطة القائمقام والمديرين وأنّ الحكومة لم يكن

2- زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 37 .

1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 100 .

لديها علم "بالاتفاقية البحريـّة" مع إنجلترا والموقـّعة مع شيخ أبو ظبي، لذا لا يمكن عدّها اتفاقية رسميـّة.

وفي 26 يناير 1892م ردّت الحكومة العثمانيـّة على إنجلترا ردّاً تؤكـّد فيه أنّ الزبـّارة والعديد تابعتان لولاية البصرة، ودافع الباب العالي عن كون تلك المعاهدة، معاهدة بين بعض المشايخ ولا تتعلّق بأيـّة شكل من الأشكال بمسألة السـّيطرة على العديد والزبـّارة[1].

المعاهدة البحريـّة مع إنجلترا :

لدى الإطـّلاع على "المعاهدة البحريـّة" مع إنجلترا نجد أنـّها تتعلّق في الأساس بنشاطات القرصنة الّتي تعوق التّجارة البحريـّة وصيد اللؤلؤ لتأمين التجارة الإنجليزية البحريـّة ولم تكن تربط بين الدّول بأيّ رابط قانوني، لذلك فهي لا تحتوي على أيـّة نقاط خاصـّة بالزبـّارة والعديد المـُتمـِّمـَتين من النّاحية الجغرافيـّة لشبه جزيرة قطر، ولذلك كانت الأسباب الّتي اتـّخذتها الدولة العثمانيـّة بمثابة الإعتداء على الإنجليز في تصرّفهم حتّى عام 1895م.

في أكتوبر عام 1888م سافر المـُقيم السياسي البريطاني من بوشهر إلى البدع، والتقى بالشيخ جاسم وكان كلّ همـّه الثّأر من أبوظبي "إلا أنـّه وعد باحترام السـّلام في البحر والحياد".

وكان الشّيخ جاسم في موقف لا يـُحسد عليه من جرّاء التنافس العثماني ـّ البريطاني ـّ بالسـّيادة العثمانيـّة على قطر، ورغم ترحيب الشيخ جاسم إلا أنـّها بعد ذلك تحوّلت إلى عبء على سلطته وبلاده، متردّداً من استمرار هذه السـِّيادة خاصـّة عندما أراد العثمانـّيون تأسيس دائرة لتحصيل الجمارك في قطر عام 1887م [2].

1- Bostan, Idris “The uprising in Qatar & sheikh Alsanis letter to Abdulhamid II”. Studies in Turkish – Arab Relations, II, pp,81-89, Istanbul 1987

2- Frederick follow field Anscombo, The ottoman Gulf, The creation of Kuwait, Saudi Arabia & Qatar. New York 1997 –

وحدثت مشاكل كثيرة آنذاك ممّا جعل الشيخ جاسم يتنازل عن لقب "قائمقام قطر" وطلب من السّلطات عزله، ولكن السّلطات اتهمته بأنّه السبب فيما يحدث للتّجار الهنود في الدّوحة من متاعب.

بعض المشكلات المحلّية في قطر :

أ- مشكلة تجّار البانيان:

لم تعيّن الدولة العثمانيّة أي موظّفين من قِبلها في قطر، كما أنّ هناك عدد كبير مظلوم من الأهالي لا يجدون مناطق كافية للرّجوع إليها، وهو ما جعل الإنجليز يحاولون التّدخّل في شؤون المنطقة، إلا أنّهم لم يوفقوا في ذلك وهذا لتّمسّك الأهالي بالإسلام، ممّا دعا الإنجليز إلى إرسال القناصل الذين تخرّجوا في المدارس الخاصّة التي افتتحت باسم "مدارس الشّرق الهنديّة" إلى تلك المناطق، ليُقنعوا الأهالي هناك بأنّهم لن يعيشوا في رفاهيّة أو راحة إلا من خلال تبعيّتهم للإنجليز، وظهرت رغبة الإنجليز في عقد عدّة اتفاقيات سريّة مع المشايخ، كما يرغبون في إسكان المهاجرين من أهالي الهند مجهولي المذهب الذين يُطلق عليهم "البانيان" في المنطقة وذلك لتوسيع تجارتهم في بلاد العرب، وقد عُرضت هذه السّياسات لتطبَّق على قطر.

أما الشّيخ جاسم بن ثاني فقد تأثّر من ضغط الإنجليز عليه من ناحية، ومن بقاء الموظّفين العثمانيّين في نجد والبصرة دون تصرّف حيال هذه الأحداث من ناحية أُخرى، لذا قام بتقديم استقالته للواء نجد بحجّة ذهابه لأداء فريضة الحجّ عام 1884م[1].

ب- مشكلة فويرط والوكرة :

1 - Ibid,p.90

في عام 1885م ظهرت بعض المشاكل بين الشيخ جاسم والأهالي البالغ عددهم 2000 نسمة تقريباً، للذين هاجروا إلى فويرط التابعة لقطر في عام 1882م، وقد أُثيرت تلك المشكلات على جدول الأعمال اعتبارا من النصف الثاني لعام 1885م وبداية عام 1886م. وقد أعلن هؤلاء المهاجرين أنهم سيتبعون إنجلترا بسبب التحريض الذي قام به الإنجليز هناك.

وفي نفس الأثناء ظهرت حادثة أُخرى وهي شكوى (علي بن راشد) الذي كان من أشراف قطر إلى متصرف نجد من عبد بن جيران وجماعته التابعة له لأنهم هاجروا من الوكرة إلى قرية الغارية ورفضوا دفع الضرائب المستحقة عليهم، وكانت هذه القرية مفعلاً للمعارضة، حتى أن محمد بن عبد الوهاب حاول استمالة الشيخ "ناصر بن مبارك" أحد مشايخ البحرين القدامى[1].

التدخل العثماني في شؤون قطر :

خلال الفترة من (1889–1891م) رسم العثمانيون خطة جديدة تؤدي إلى مزيد من إحكام قبضتهم على قطر، فزار متصرف الأحساء "عاكف باشا" الدوحة في يوليو 1885، لتأسيس إدارة عثمانية مباشرة في قطر، فقدم للشيخ جاسم مقترحات تتضمن تعيين وكيل عثماني للقائمقام، أي الشيخ نفسه وذلك لكثرة تغيبه عن الدوحة.

كما تضمنت إقامة مبنى حكومي، وأن تُقيم بقطر قوتان من الفرسان والمشاة، وتعيين مدير عثماني لميناء الدوحة، يكون مسئولاً عن تحصيل العوائد من السفن القطرية، كما تضمنت المقترحات كذلك فتح مكتبين للبريد في كل من الزبارة والعديد، وكذلك تسيير سفينتين تجاريتين بشكل منتظم بين الدوحة والعقير والقطيف، فضلاً عن مشروعات أخرى كلها لأعمار وبناء الزبارة والعديد[2].

1- زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني ، مرجع سابق، ص 55.
1- عبد العزيز محمد منصور، مرجع سابق، ص 101.

أثارت التطورات السابقة غضب الشيخ جاسم وكان يرى أن ذلك سوف يتيح للدولة العثمانية التدخُّل في شؤونها، وبدأ الشيخ يتّخذ موقف معارض معلناً عدم اعترافه بالسيادة العثمانية، وبدأت العلاقات بين الجانبين تتدهور بسرعة، حتّى عام 1893.

بعدها جهزت الدولة العثمانية جيشاً وأرسلته إلى البصرة ومنها إلى الإحساء، ثم إلى الدوحة وطلبت الدولة العثمانية دعماً عسكرياً من حاكم الكويت لمعاونتها في غزو قطر، وشرع الشّيخ جاسم آل ثاني في الاستعداد بعد أن علم بقدوم الحملة.

وعندما وصل محمد حافظ باشا إلى الدوحة، استقبله الشّيخ أحمد آل ثاني، وطلب استدعاء الشّيخ جاسم. واستمرت المفاوضات لمدّة شهر – ثم تعثّرت المفاوضات، ونفذ صبر الوالي، ولم يكن ثمة مفر من استخدام القوة.

وقد وصفت روزماري زحلان بطولة جاسم خلال معركة الوجبة (1893) وأنه رغم كبر سنّه إلا أنّه قوياً شديد المراس وحاربت قواته ببسالة، واستطاعت حسم المعركة في يوم واحد. وأصبحت معركة الوجبة علامة بارزة في تاريخ قطر، وفي النهاية لم يجد العثمانيّون سوى منحه عفواً تاماً [1].

وبالنظر إلى خلفية الوضع بمجمله في بلاد العرب الخاضعة للعثمانيين، فإنّها خطّيرة للغاية، على الصعيدين الإداري والسياسي...

فالعثمانيون سبَّبوا للأهالي متضايقات وتجاوزات لا تُرضي العرب المعتادين على نمط معيشة مستقل، وفي 5 مايو 1893م تمّ إرسال المقيم السياسي البريطاني "تالبوت" إلى قطر للقيام بالوساطة، وقُبل ذلك بالرفض من جهة الوالي.

وأوصى المقيم (تالبوت) بلاده ببذل الجهود لتأمين انسحاب العثمانيين ودعم استقلال شيوخ قطر، و لأسباب كثيرة فضّلت الحكومة التركية تسوية القضيّة، بالمفاوضات ثم اتّخاذ

2- عبدالعزيز محمد منصور، المرجع السابق ص 102.

إجراءات أكثر شدّة على أساس نتائج التحقيق. لذلك سحبت والي البصرة، وأرسلت مكانه أحد رجال الأسطول وهو "حمدي باشا"، وبرفقته المقدَّم "فضلي بك"[1].

أهمية الوصول إلى تسوية سلميّة بين جاسم والباب العالي :

"بناءً على نصيحة تالبوت، أبرقت حكومة الهند للخارجية البريطانية في 18 مايو 1893 ببيان يخص التسوية السلميّة بين الشيخ جاسم والباب العالي، الذي يجب أن يتعهَّد بقبول ذلك من أجل مستقبل السلام في قطر، أمّا إذا رفض العثمانيين ذلك، فإنّني أقترح أن نُنذر الباب العالي بأنّنا سوف نحمي جاسماً ... [2]".

فشل السيطرة العثمانية سنة 1895م :

لم يتمكّن حافظ باشا والي البصرة من إعادة السيطرة العثمانية على قطر، كما عجز عن إرغام الشيخ جاسم على الخضوع للحكومة العثمانية، وبذلك زاد التقارب بين شيخ قطر والانجليز وطلب الدخول تحت الحماية البريطانية:

1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 104 – 105.

2 -Grant to Ross, 3 September 1873, Enclosing Letters from Turkish official at Doha to Sheikh Abu Dahbi and Dubai, July 1873, (No. 36 for department section

وتنازل الشيخ جاسم عن إدارة ميناء الزبّارة إلى الدولة العثمانية، وعارضت بريطانيا ذلك وطالبت الوالي العثمانية، وبررّت ذلك بأنّ جميع سكّان الزبّارة والمستفيدين من اللؤلؤ مدينون لتجّار البحرين، فضلاً عن الاحتجاج البريطاني من قِبل العثمانيين، ووصل المُقيم السيّاسي البريطاني إلى الزبّارة في سبتمبر سنة 1895م، وقام القائد الأعلى للبحريّة البريطانية في الخليج بتحطيم السُفن التي قُدّرت بنحو 44 سفينة مسلّحة فأسرع المدير العثماني بالفرار، ولم تفعل الدولة العثمانية شيئاً حيال ذلك، سوى الاحتجاج على ما حدث للبحرية، وكان تدمير الميناء بمثابة قضاء على النفوذ العثماني في سواحل قطر بشكل نهائي.

وإزاء هذا العجز العثماني الواضح أعلن الشيخ جاسم استعفاءه من منصبه "كقائمقام عثماني" وأعلن للمقيم البريطاني عدم مسؤوليته عن معاونة العثمانيين في تدبير استيلائهم على الزبّارة. وألقى التَّبِعة على العثمانيين[1].

وقد طلب المُقيم السيّاسي من الشيخ "جاسم" أن يتولّى تنفيذ ما يلي :

1- أن يستخدم نفوذه لإجلاء "آل بن علي" عن الزبّارة وأن يُعيدهم لتبعيّة شيخ البحرين.

2- أن يُبعد البدو المُتجمّعين حول الزبّارة.

3- أن يُعيد بعض سُفن البحرين التي استولى عليها رجاله خلال الأزمة.

4- أن يُسلّم قواربه للمُقيم كضمان لدفع التّعويضات اللازمة.

ونتيجة اتّجاه الحكومة العثمانية إلى تشديد قبضتها من جديد على قطر، ورغبتها في تأسيس مخافر عسكريّة في كلٍ من الوكرة والزبّارة والعديد عام 1902م، وقبول ذلك بالرفض من قبل

1- Grant to Ross, Op. Cit, p. 220.

شيوخ قطر للاحتجاج من السفير البريطاني لدى الحكومة العثمانية، ممّا اضطرّها في النهاية التّخلّي عن قرارها بتأسيس تلك المديريّات عام 1903م.

وقد انتهى التنافس بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول قطر بتوقيع اتّفاقية يوليو 1913م، بين الدولة العثمانية وبريطانيا، وإجلاء ما تبقّى من سفن الحامية العثمانية عن سواحل قطر عام 1915م [1].

وضع قطر في اتفاقية عام 1913م :

كان وضع قطر في الاتفاقية العثمانية – البريطانية لعام 1913م، قد عولِج في الجزء الثاني من الاتفاقية، وفيه أعلنت الدولة تنازلها عن حقوقها في السيادة على قطر ونصّت على أن يحكم قطر الشيخ المستقل من آل ثاني على أن يتوارث خلفاؤه الحُكم، كما نصّ في مادّة أُخرى على أن تتعهَّد الدولة العثمانية بعدم السيطرة على قطر، وفي نظير ذلك تتعهّد الحكومة البريطانية بأن لا تؤيّد شيخ البحرين إذا ما حاول الاستيلاء على قطر.

ولأنّ الشيخ جاسم بن محمد آل ثاني أخذ يتصرَّف في الفترة السابقة لتوقيع الاتفاقية باعتباره مُستقلاً عن الدولة العثمانية، استقلالاً يكاد يكون تامّاً، سهَّل ذلك للحكومة البريطانية عقد هذه الاتفاقية والنصّ فيها على ضرورة خروج العثمانيين.

وأصرَّت الحكومة البريطانية عند توقيع الاتفاقية على أنّه من الأمور المُهمّة لتسوية مشاكل الخليج إخراج العثمانيين نهائيّاً منه. وبدأت بذلك مرحلة جديدة من العلاقات بين قطر وبريطانيا بتوقيع هذه الاتفاقية، فعندما قامت الحرب العالميّة الأولى عام 1914م أسرعت السفن البريطانية بإجلاء ما بقي من فُلول القوّات العثمانية عن الدوحة ووقَّع الإنجليز مع عبد العزيز آل سعود، بوصفه وريثاً لأشلاء الدولة العثمانية في الخليج، معاهدة "دارين" أو "القطيف" عام 1915م التي نصّت على أن يتعهَّد ابن سعود بالامتناع عن أي تدخُّل أو تجاوز في أراضي

1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 116 – 117.

الكويت والبحرين، وأراضي شيوخ قطر وعُمان وسواحلها، وكل الشيوخ المشمولين بالحماية البريطانية، والذين يرتبطون معها بمعاهدات... وهكذا كانت بريطانيا تنظر إلى قطر باعتبارها تحت حمايتها من الناحية الفعليّة، قبل ارتباطها معها بمعاهدة رسميّة، وهو ما فعلته عام 1916م، في عهد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني الذي خلف أباه في حُكم قطر منذ عام 1913م[1].

ثالثاً : قطر من 1916 – 1949 م :

تبدأ هذه الفترة والحرب العالميّة الأولى مُشتعلة الأحداث وبريطانيا طرف رئيسيّ فيها، وهي على علاقات خاصّة بقطر ومن ثَمّ كان لهذا الوضع أثره البالغ في مجرى الأحداث في قطر، وفي مجرى تاريخها في تلك الأثناء.

وبانتهاء الحرب عام 1918م، وانتصار الطّرف الذي تقف فيه بريطانيا واندحار الطرف الذي وقفت فيه الإمبراطورية العثمانية تتغيَّر موازين القوى في العالم، وتختفي المنافسة الألمانية لبريطانيا في الخليج بهزيمة ألمانيا وتصفية مستعمراتها، واختفى الدّور العثماني بتحلُّل الإمبراطورية العثمانية، واختفى الدور الرّوسي باشتعال ثورة أكتوبر 1917 في روسيا وابتعاد النّظام الجديد عن الحلبة[2].

وفي خضمّ هذا التطوّر العاصف للأحداث العالميّة كانت العلاقات البريطانية – القطرية تتشكَّل خطّوة بعد خطّوة وتكتسب صورتها مُتأثّرة بالمجرى العامّ للأحداث الدّولية من حولها.

ولقد استقرّ في حكم قطر من عام 1913م حتى عام 1949م، الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني والذي تميَّز بقدرته على توحيد البلاد والتفاف القبائل حوله ممّا أدّى إلى استقرار البلاد

1- أحمد زكريا الشلق، المرجع السابق، ص 120 – 121.

1- أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة، القاهرة، 1968 – ص 37 .

في هذه الفترة وفي إبان الحرب العالمية الأولى عقدت بريطانيا مع الشيخ عبد الله بن جاسم معاهدة في عام 1916م، على غرار المعاهدات التي عقدتها مع شيوخ ساحل عُمان والبحرين[1].

معاهدة 1916م وأسبابها :

تمَّ إبرام هذه المعاهدة في 3 نوفمبر عام 1916م بين بريطانيا وقطر، وكان من أهم الأسباب التي دعت آل ثاني إلى إبرام هذه المعاهدة هو محاولة الإمبراطورية العثمانية تشديد قبضتها على قطر عن طريق إعادة إحياء مشاريع تدعيها السلطة الفعلية وتبعد آل ثاني عن السلطة، مثل مشروع عاكف باشا والي الإحساء ومشروع إنشاء المديريات في الزبارة والوكرة والعديد ووجود السلطة العسكرية والجمركية في قطر. أما الجانب البريطاني رأى أن وجود قطر خارج دائرة نفوذه يُشكّل نقطة خطيرة في إستراتيجيته، وخاصة فيما يتعلق بفتح العراق، كذلك فإن قطر تعتبر مركزاً مزدهراً لتجارة الأسلحة التي تنتقل إلى فارس وأفغانستان وتُهدد النفوذ البريطاني في تلك المنطقة، تلك العوامل مجتمعةً مع عوامل أخرى، منها ازدياد القرصنة على ساحل قطر، هي التي جعلت بريطانيا تبدأ التفكير في إقامة علاقات مع قطر.

وكانت بريطانيا قد أعدت مشروعاً للمعاهدة يتكوّن من إحدى عشرة مادّة، وأدار المُعتَمد البريطاني المُفاوضات مع الشيخ عبد الله بن جاسم شيخ قطر الذي اعترض على ثلاث موادّ فيها هي[2]:

2- عبد الرحمن حمود، قطر منذ العهد العثماني إلى عهد شيوخ آل ثاني، بيروت، 1962 – ص 78 .

1- مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت عام 1961، ص 101.

المادّة الرّابعة: تتعلّق بدخول الرعايا البريطانيّين إلى قطر بغرض التّجارة وكان سبب الاعتراض هو كُره الشّعب القطري لوجود الأجانب في بلاده كُرهاً شديداً ممّا قد يؤدّي إلى وجود الاضطرابات.

- **المادّة الخامسة:** متعلّقة بوجود مُعتمَديّة بريطانيّة في قطر في هذا الوقت.

- **المادّة الثّامنة:** تتعلّق بمكاتب البريد والبرق. فقد رأى الشّيخ أنّه لا فائدة منها لعدم وجود أجانب في قطر.

وقد أوصى المُعتمَد في تقريره بأن تقبَل حكومة الهند التّفسير الذي تقدّم به الشيخ عبد الله، وأن تجري معه المفاوضات حول بقّية مشروع المعاهدة، وقد بعث السير برسي كوكس في 17 أبريل 1916 برسالة إلى حكومة الهند يقترح فيها القيام بمحاولة أُخرى لتوقيع المعاهدة بدون أيّ تعديل، وبذلك تكون مُسايِرة للمعاهدات السّارية في ذلك الوقت مع شيوخ الخليج الآخَرين، مع تأكيد النيَّة للشيخ عبد الله بعدم تنفيذ البنود 4 و5 و8 في الوقت الرّاهن، وقد وجدت حكومة الهند في اقتراح السير برسي كوكس مَخرجاً وحلاً لإكمال الخطّى نحو تحقيق المُعاهدة مع الشيخ، وبعد إكمال المُفاوضات تمّ التوقيع على المُعاهدة في 3 نوفمبر 1916م [1].

معاهدة 1916م [2]:

أُخذ نصّ هذه المعاهَدة من أوراق مكتب وزارة الهند في بريطانيا حيث هي مُدرَجة في الأوراق السّياسيّة المكتومة تحت رقم (L/P & S/20/C158E) ويُلاحَظ ركاكة أسلوب النّصّ العربي المُترجَم عن الإنجليزية، (راجع الملاحق)، لأنّ مُترجِمي المقيمة السّياسيّة الإنجليزية لم يكونوا في الغالب عرباً، لذلك فإنّنا نُثبت في أدناه ترجمة أُخرى لتلك المعاهدة، وحفظاً على

1- أحمد العناني ، مرجع سابق، ص 12.
2- المرجع نفسه، ص 102.

النّصّ الأصليّ ذا الأبعاد، وأتبع ذلك بنشر النّصّ العربي الأصلي، وإثبات النّسخة الأصليّة مصوّرة في هذا الكتاب.

وكان طبيعيًّا بعد انهيار الدّولة التّركيّة أن تنتهي الأمور في قطر إلى ما انتهت عليه عند جيرانها الّذين دخلوا فترة طويلة متفاوتة في القرن التّاسع عشر، في الحماية البريطانيّة على أنّ قطر كانت تدرك التّفاوت البيّن بين أوضاعها وأوضاع أولئك الجيران، ولم يقبل الشّيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني إبرام هذه المعاهدة بنصّها الموضوع على غرار معاهدات جيرانه إلا بعد أن تقدَّم السّير بيرسي كوكس بتعليق تنفيذ الموادّ السّابعة والثّامنة والتّاسعة المتعلِّقة بالرّعايا البريطانيّين وإقامة وكيل بريطاني وفتح مكاتب بريديّة في قطر إلى وقتٍ غير محدود في المستقبل على أن يجري التّشاور الوافي مع الشّيخ لتحديد مثل ذلك الوقت وأن تصدر عنه موافقة تكون شرطًا لازمًا للتّنفيذ.

وقد واصل الشّيخ عبد الله إصراره على إبقاء تلك الموادّ نائمة وكان ذلك الموقف منه هو كلمة السّرّ في كلّ ما حصل بينه وبين الإنجليز من احتكاك وتصادم إلى آخر لحظة أمضاها في الحكم فقد كان يصدُر عن عقيدة راسخة بألا يضع أمر بلاده تحت مشيئة وكيل بريطاني وألا يتواجد الأجانب في البلاد تواجُدًا يُذهب عنها صبغتها الحضاريّة الإسلاميّة. وترِد تفاصيل ذلك الاحتكاك والمشكلات التي واكبته أو نتجت عنه في مؤلّفنا المخطوط "دراسة في تاريخ قطر الحديث" متخلِّلًا معظم فصوله ولا سيّما الفصل الرّابع الخاصّ بمصير الشيخ عبد الله بن جاسم.)

الأوضاع في قطر 1921:

في شهر مايو عام 1921 واجهت قطر حالة من عدم الاستقرار الدّاخلي والخارجي.

أمّا عدم الاستقرار الدّاخلي، فقد تمثّل في الصّراع داخل الأُسرة الحاكمة على السُّلطة ممّا تسبَّب في التسيُّب والانحلال داخل البلاد.

وعدم الاستقرار الخارجي فقد تمثّل في تدخّل ابن سعود في الشّؤون الداخلية للبلاد وخشية الشيخ من وقوع هجوم على قطر من جانب ابن سعود، ممّا دفع الشّيخ إلى طلب العون من الحكومة البريطانيَّة لكي يستطيع ووليّ عهده أن يُواجها أيّ مؤامرات قد تُدار على قطر، ورأى أنّ أيّ تقاعس عن تلبية طلبه قد يسبّب حركة عصيان عامّة في قطر، ورغم هذا فإنّ الرّدّ الذي جاء شيخ قطر من المُقيم في 11 نوفمبر 1922م مُخيّباً لآماله حيث قرّرت حكومة الهند أنّها لن تتدخّل في صراعه مع ابن سعود إلا بالطُّرق الدبلوماسيَّة وأنها لن تتورّط في شؤون قطر الدّاخليّة النّاجمة عن الاضطرابات[1].

حاكم قطر يطلب الأسلحة :

في 23 مايو 1925م طلب حاكم قطر تزويده بالأسلحة حتّى يستطيع حماية نفسه من التّهديد السّعودي خاصّة بعد أن كثرت الشّائعات حول احتمال عبور ابن سعود إلى السّاحل الشّرقي للجزيرة العربيّة مُجتازاً حدود قطر في خريف ذلك العام.

وقد قوبل طلب الشّيخ بالرّفض من قِبَل حكومة الهند وقرّرت تسليمه 50 بندقيَّة كارباين و5000 مشط ذخيرة، على أن يدفع ثمنها وذلك بدلاً من 150 بندقيَّة و1500 خرطوشة.

ولقد استاء الشّيخ حاكم قطر من هذا الموقف ولكنَّه استغل عدم تلبية طلباته من الأسلحة ورفض أن يستقبل مندوبي شركة النّفط الإنجليزيَّة الفارسيَّة من الجيولوجيّين في 10 يناير 1926، كما رفض دخول عملاء حكومة الهند من البانيان إلى قطر متعلّلاً بنقص الأسلحة والذي يؤدّي إلى عدم استتباب الأمن[2].

معاهدة جدَّة ومشكلة تجديد الحماية على قطر :

1- محمود شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، دار الثقافة بيروت، 1962، ص 70.
1- محمود شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر - المرجع السابق، ص 71.

في 20 مايو 1927م تمَّ توقيع معاهدة بين بريطانيا وابن سعود، والتي عُرفت بمعاهدة جدّة وتعهّد فيها ابن سعود، هو ورعاياه، بالمحافظة على علاقات الصدّاقة والسَّلام مع كلّ من الكويت والبحرين وقطر وشيوخ ساحل عُمان الذين يرتبطون بعلاقات ومعاهدات خاصّة، وفي هذا الوقت خففت هذه المعاهدة -إلى حدّ كبير- من حدَّة التوتُّر القائم بين قطر وابن سعود.

ولكن في 26 يونيو 1930م بدأت المشكلة تتجدَّد وتحتدّ مرّةً أُخرى عندما رفع المُقيم طلباً إلى حكومة الهند طلباً بالموافقة على تقديم نوع من الحماية لأراضي قطر، وذلك في مُقابل أن يمنح الشَّيخ سلاح الطَّيران الملكي البريطانيّ مطاراً للهبوط الاضطراري في أراضيه[1].

وفي 2 سبتمبر من هذا العام قام بريور المُعتمَد البريطاني بزيارة إلى قطر ومُقابلة مع الشَّيخ عبدا لله الذي عرض على الأول مسألة الدُّخول في تحالف مع الدَّولة السّعوديَّة عن طريق وضع حدّ للمساعدات السّعوديّة التي تُقَدّم إلى أقارب الشّيخ بهدف تأليبهم عليه. وكان هذا التّفكير من قِبل الشّيخ بهدف حماية إماراته من أطماع ابن سعود في حالة عدم حُصول قطر على الحماية البريطانيَّة وبعدها اقترح المعتمَد على الحكومة البريطانيَّة مشروعاً للحماية وإن كان مقصوراً على ميناء الدَّوحة لسهولة حمايتها لموقعها الجغرافيّ الذي يُساعد على ذلك، كذلك لصغر مساحتها ووُقوعها على ساحل البحر، ولما يُحيطها من صحارى، أوصى المُعتمَد بضرورة الإسراع في تلبية هذا الطّلب لحماية قطر ودعا إلى الحذر من ابن سعود، لأنَّ وُقوع الدَّوحة في قبضة ابن سعود يعني إحاطة الخطّر بالبحرين، ممّا يُهدّد المصالح البريطانيَّة ويعرّضها لِخسائر فادحة.

1- أحمد طربيين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987، ص 142.

وبعد تطورات كثيرة ومحاولات ومحاورات أجرى المقيم البريطاني الذي زار قطر في الفترة من 16–18 أبريل عام 1935م مفاوضات مع الشيخ عبدالله حول الأسس التي ستقوم عليها معاهدة الحماية، واقترح عليه في 17 أبريل ما يلي(1):

1- يتمُّ النظر في النزاعات التي تنشأ بين الرعايا البريطانيين، والرعايا تحت الحماية البريطانيَّة، ورعايا الدُّول الأجنبية غير المسلمة، بواسطة أقرب موظف في الحكومة البريطانيَّة، أي المعتمد السياسي في البحرين أو ممثله.

2- يتم النظر في النزاعات بين الرعايا البريطانيين ورعايا المحميات البريطانية ورعايا الدول الأجنبية غير المسلمة وبين رعايا قطر أو رعايا الدول الأجنبية الإسلامية بواسطة محكمة مشتركة، مكونة من المعتمد السياسي في البحرين، أو من ممثلين لشيخ قطر والمعتمد السياسي في البحرين.

وقد رد شيخ قطر على هذه الاقتراحات بالموافقة وذلك في نفس التاريخ وأضاف تحديداً لمكان المحكمة المشتركة بأن تكون في مدينة الدوحة.

تمَّ إنجاز رسالة لقطر عرض خلالها الأسس المقترحة للحماية في رسالة قدَّمها للشيخ عبدالله في يوم 11 مايو 1935م جاء فيها أن الحكومة البريطانية توافق على رسالة الشيخ عبد الله المؤرَّخة في 18 أبريل عام 1935م الموافق 14 محرَّم 1354 هـ حول مسألة الحماية التي ستقدمها الحكومة البريطانية لقطر بالنسبة للبر.

وحدَّدت الرسالة الأُسس المقترحة للحماية بما يلي(2):

1- تقديم حاكم قطر مشروط بمنح الامتياز لشركة النفط الإنجليزية الفارسية، وفقاً للمفاوضات السابقة.

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 55 – 69.

1- عبد العزيز محمد المنصور، المرجع نفسه، ص 69.

2- ستكون الحماية ضدّ أيّ هجمات خطّرة من خارج الحدود، وهي الهجمات الكبيرة والعنيفة وليست الصغيرة، وبناءً على ذلك فمن المُنتظَر من شيخ قطر أن يتّخذ كافّة الإجراءات المناسبة للدّفاع عن بلاده والحفاظ على الأمن فيها.

3- سيكون الأسلوب المُقترَح لتحقيق الحماية عن طريق سلاح الطّيران الملكي.

4- ونظرًا لوجود وحدات السّلاح الجوّي الملكي على أراضي قطر فسوف تلزمها تسهيلات لاسلكيّة وبرقيّة لأنّ جوهر الدّفاع الجوّي يعتمد على سرعة الاتّصال، كما يلزمها موقع للهبوط وأماكن تخزين البترول فضلاً عن المتطلّبات الأُخرى اللازمة للطائرات والتي تعينها على أداء مهمّتها، كما سيتطلّب الأمر زيارات متعدّدة لقطر من جانب ضبّاط سلاح الجوّ كلّما دعت الضرورة لتنفيذ الإجراءات الدّفاعيّة ولاستقصاء المعلومات اللازمة بالتّعاون مع شيخ قطر من أجل وضع الخطّط للدفاع عن بلاده.

وقد نصّت الاتفاقية على أنّها سارية المفعول لمدّة خمس وسبعين سنة من تاريخ التّوقيع، كما تضمّنت نصوصًا على كمّيات النّفط المُستخرَجة، وحول الإعفاء من الضّرائب والرّسوم ... الخ ولم يوقَّع امتياز النّفط إلا في 17 مايو عام 1935م، وفي 24 مايو عام 1935م تمّ توقيع الاتفاقية من قِبَل المُقيم وذلك عن طريق توجيه رسالة إلى الشيخ أعاد فيها وضع نصوص الاتفاق الذي تمّ تبادله في 17 مايو والذي عُرِف باسم "الكتاب الأوّل" والذي يحدّد شكل الحماية والتّسهيلات الممنوحة لسلاح الطيران البريطاني في قطر، أمّا ما عُرِف "بالكتاب الثّاني" فكان يشمل حلّ النّزاعات القانونيّة بالنّسبة للرّعايا البريطانيّين والأجانب، والذي تضمّن أيضًا الاعتراف بحمد وليًّا للعهد، وهناك أيضًا "الكتاب الثالث" الذي أعلن فيه حمد

قبوله لمعاهدة 1916 التي عقدها والده بحيث يسري مفعولها بعد تولّيه الحكم، وكذلك تمّ اعتماد "الكتاب الرّابع" الذي ينصّ على أنّ المعاهدة الجديدة تشمل ورثة الحاكم وخلفاؤه، أمّا "الكتاب الخامس" أعلن فيه شيخ قطر تحويل معاهدة عام 1916 إلى معاهدة وراثيّة تشمل ورثته وخلفاءه، ويسري مفعولها عليهم.

ومن هذا كلّه يتبيَّن أنّ هذه المعاهدة ضمنت الحماية لقطر عند أيّ هزّات داخليّة قد يواجهها الشيخ من جانب أقاربه أو إخوته، ومنحته الاطمئنان على سلامة أراضيه ضدّ أيّ غزو قد يتعرّض له من جانب ابن سعود[1].

قطر والحرب العالميّة الثّانية:

زادت الحرب العالميّة الثّانية من المصاعب التي تواجه قطر مثل انقطاع وصول الموادّ الغذائيّة إليها ممّا أدّى إلى حدوث مجاعات في بعض القُرى النّائية، كذلك توقّف أعمال التّنقيب عن النفط منذ 28 يونيو عام 1942 تسبّب في تسريح الأيدي العاملة دون التّعويض عن المفصولين عن العمل بأي تعويضات مادّيّة.

وتفرج كلّ تلك الأزمات إلا عندما استأنفت شركة النّفط أعمال التّنقيب في بداية عام 1946 وبدأ التّصدير التّجاري للنّفط من قطر في ديسمبر 1949م، بعد إتمام خطّ الأنابيب الممتدّ من منطقة الجبّخان عبر شبه جزيرة قطر إلى ميناء مسيعيد على السّاحل الشّرقي لقطر.

وفي عام 1949م عزّزت بريطانيا سيطرتها على قطر عندما عيَّنت وكيلا بريطانيًّا في الدوحة، وكان الهدف من تعيينه توسيع نطاق العلاقات بين قطر وبريطانيا، هذا التوسّع الذي كان أمراً لا مفرّ منه نتيجةً لتصدير النّفط بكميّات تجارية، وفي هذه الفترة كان وليّ العهد الشيخ

1- عبد العزيز محمد المنصور، المرجع السابق، ص 71.

علي هو المتولّي الرّسمي للحكم بعد وفاة أخيه الشّيخ حمد بن عبد الله بن جاسم آل ثاني عام 1947م ، وتنازل الوالد (الشيخ عبد الله) له في 20 أغسطس عام 1949م لاعتلال صحّته وشيخوخته كما قيل[1].

النّزاع على الحدود القطريّة السّعوديّة :

من المشاكل التي واجهها شيخ قطر في خلال هذه الفترة الزّمنيّة هي تحديد الحدود بين أملاكه وبين أراضي ابن سعود، وهي مشكلة ظهرت فجأة عام 1922م وذلك بسبب احتمالات اكتشاف النّفط في المنطقة المُتنازَع عليها، وقد أُثيرت هذه المشكلة في مؤتمر العقير الذي عُقد في الفترة من 27 نوفمبر حتى 2 ديسمبر عام 1922م وحضره عبد العزيز بن سعود من جانب، والسّير بيرسي كوكس المندوب السّامي البريطاني في العراق آنذاك من جانب آخر، والذي قام برسم خطّ لما يرى أن تكون عليه الحدود القطريّة السّعوديّة، وقد عُرف هذا الخطّ بتصريح كوكس والذي هو مجرّد رأي خاص لصاحبه.

وفي عام 1934م طرحت الحكومة البريطانيّة فكرة الرّجوع إلى المعاهدات الانجليزية – التّركيّة التي عُقدت عام 1913م كأساس قانونيّ لحلّ المشكلة وحسمها.

وتبعاً للاتّفاقيّة التي تمّ توقيعها في 29 يوليو عام 1913م تمّ تحديد الحدود الشّرقية لسنجقيّة الحسا التّركية بخطّ أزرق على الخريطة يمتدّ من الجنوب من رأس الخليج المُواجِه لجزيرة الزّخنونيّة – الواقعة في الخليج – إلى خطّ الطّول 20 درجة في قلب الصّحراء العربيّة. والذي يفصل بين نجد ومشيَخة قطر، أي أنّ هذا "الخطّ الأزرق" كان يُشكّل – في وقتٍ ما الحدود الشرقيّة لنجد والحدود الغربيّة لقطر.

-1Marfaew – John: The Persian Gulf in the Twentieth Century – London 1942

وقد أبدت شركة النّفط الإنجليزيّة الفارسيّة ملاحظات على هذه الخريطة جاء فيها: "إنّ الخطّ المنقوط للحدود الجنوبيّة هو، على ما يبدو، الخطّ الذي وضعه الشّيخ عبد الله آل ثاني".

وكان أندرو ريان، السّفير البريطاني في جدّة قد عبّر عن رأيه في مسألة الحدود القطريّة السّعوديّة في رسالة بتاريخ 5 مارس عام 1934 بعث بها إلى وزارة الخارجيّة بلندن، وقال فيها أنّه من الخطر تحديد الحدود الجنوبيّة لقطر بحيث تمتدّ شرقي الخطّ الأزرق، ويقترح أن يتمّ إرجاء المسألة كلّها دون حاجة إلى اتّخاذ موقف مُحدَّد، اكتفاءً بتمسّك بريطانيا بالخطّ الأزرق[1].

وفي 27 مارس عام 1934 أعلنت بريطانيا تمسّكها بالخطّ الأزرق كحدود شرقيّة سعوديّة عن طريق إرسال برقيّة إلى المقيم السّياسي في بوشهر من قبل وزير الدّولة لشؤون الهند، وتنفيذًا لقرارات لجنة الشّرق الأوسط أرسل ريان مذكّرة في 28 إبريل إلى ابن سعود يخبره فيها رسميّا بأنّ الحكومة البريطانيّة لا تزال تعتبر الخطّ الأزرق هو خطّ الحدود بين قطر وابن سعود. ولكن ابن سعود اعترض اعتراضاً شديداً على هذا الإدّعاء وقدَّم مذكَّرة رسميَّة سلَّمها فؤاد حمزة وزير الخارجيَّة السّعوديَّة في 20 يونيو عام 1934 إلى السّير ريان السَّفير البريطاني في جدَّة.

وفي 3 يناير عام 1935 م طرحت الحكومة البريطانيَّة مبدأين أساسيَّين للاتفاق مع ابن سعود بشأن الحدود مع قطر هما :

أ- **مبدأ قبَلي** : أي تسوية تقوم على أساس ولاء القبائل.

1- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 77-90.

ب- **مبدأ أرضي أو إقليمي**: تسوية مُمثَّلة بخطوط تُرسم بحساب على الخريطة وبشرط قبول الجانبين المتعاقدين لها.

ولقد تمَّ استبعاد المبدأ الأوَّل لأنَّه سيكون في مقدور ابن سعود أن يَتقدَّم بمطالب أكبر وأبعد وذات طبيعة يصعب رفضها من الجانب البريطانيّ، وذلك لأنَّ القبائل تدفع له الزَّكاة، ويعني ذلك قبول بريطانيا لبعض التنازلات عن الحدود لابن سعود(1).

وفي 13 سبتمبر عام 1935 م درس مجلس الوزراء البريطاني الخريطة الكاملة للمنطقة المُتنازع عليها وكانت على النَّحو التّالي(2):

1- الخطّ الأزرق: ويُمثِّل الحدود التي انتهت إليها الاتفاقيتان الإنجليزيّة التّركيّة في سنتيّ 1913، 1914 م.

2- الخطّ الأحمر: ويُمثِّل الحدود التي يدّعيها ابن سعود حسب مذكّرة 3 أبريل عام 1935 م.

3- الخطّ الأخضر: ويُمثِّل الحدّ الأقصى للتّنازل الذي يمكن للحكومة البريطانيّة تقديمه لابن سعود والذي أُبلغ به فؤاد حمزة في يونيو السّابق.

4- الخطّ البنفسجي: وهو الذي يوضح الحدود الجنوبيّة لمنطقة امتياز الشركة الإنجليزيّة الفارسيّة الموقّع في 17 مايو عام 1935 م.

5- الخطّ الأسود: أو الخطّ المعروف بخطّ الحماية وهو الخطّ الذي وافقت الحكومة البريطانيَّة على أن يكون الحدّ الذي تمتدّ إليه حمايتها لشيخ قطر عند أيّ عدوان أو هجوم من البرّ.

1- عبد العزيز محمد المنصور - المرجع السابق، 90-95 .
2- خير الدين الزركلي، شبه الجزيرة في عهد الملك عبد العزيز، بيروت 1970 – ص 88 .

وفي 21 أكتوبر عام 1935م، أعلنت لجنة الدّفاع الإمبراطوريّة المُنعقِدة بوزارة الخارجيّة البريطانيَّة أنّ الحكومة البريطانيَّة منحت شيخ قطر حقّ ضم جبل بخش إلى منطقة امتياز الشّركة الفارسيّة، ويُعدّ هذا أهمّ نقطة من نقاط النّزاع والخلاف الرّئيسيّة مع ابن سعود، وقد تخوّفت اللّجنة أن يُؤدّي النّزاع مع ابن سعود إلى مشكلتين :

الأولى : أن تصطدم الحكومة البريطانيَّة مع الشّركات الأمريكيّة، وبالتّالي مع حكومة الولايات المتّحدة الأمريكيّة.

الثّانية: تدهور العلاقات بين بريطانيا والسّعوديّة، والتي كانت تسير في طريقها للتّدهور بالفعل نتيجة لموقف بريطانيا في فلسطين.

وفي 25 نوفمبر عام 1935م، أعلنت السّعوديّة وجود اتفاقية مُبرمة بين ابن سعود وشيخ قطر، تنصُّ على أنّ جبل بخش يدخل ضمن الممتلكات السُّعوديّة وأصرّ فؤاد حمزة كلّ الإصرار على مطالب السّعوديّة بهذا الجبل وألمح إلى أنّ رسم حدود بين جبلين سيكون أمراً غير واقعيّ لاستحالة الجغرافيّة، ولكنّ شيخ قطر نفى وجود هذه الاتفاقية تماماً، وفي 26 نوفمبر عام 1935م، أبدى أندرو ريان أسفه للملك عبدالعزيز ابن سعود لفشل المباحثات بسبب إصرار المملكة العربيّة السّعوديّة على مطالبها[1].

وفي 30 مايو عام 1936م، عقد اجتماع بين الطّرفين: السّعودي والبريطاني والذي أوضح فيه أندرو أنّ الاتفاقية المُشار إليها ليس لها وجود وأنّه يأمل في التّوصّل إلى حلّ وسط في المُستقبل.

ومع نُشوب الحرب العالميّة الثّانية أُرجِئت هذه الأمور جميعاً ولم تظهر ثانية بعد الحرب عندما وجدت حكومة الهند في 22 مايو عام 1945م أنّه حان الوقت للنّظر في مُشكلة الحدود

1- أمين الريحاني، نجد وملحقاته، بيروت، 1964، ص 120.

السعودية وقطر. وكانت هناك عدة عوامل تحيط بالموقف في ذلك الوقت وتتركز في ما يلي :

1- إصرار الحكومة البريطانيَّة على تمسُّكها بملكية قطر لجبل بخش.

2- استمرار ابن سعود في التمسك بمطالبه الخاصة بالحدود التي رسمها لنفسه في أبريل عام 1934م.

3- توقُّع فشل المباحثات مع ابن سعود والاعتقاد أنها ستكون أكثر سهولة بعد موت ابن سعود.

وبالنظر إلى المشكلة السعودية القطرية يتضح أنها في نهاية الأمر مشكلة الصراع على النفط وليس صراعاً بين دولة عربية وأخرى[1].

رابعاً: قطر حتى الاستقلال 1971م :

إن النصف الثاني من القرن العشرين كان بحق فترة تحول عميقة في حياة قطر والقطريين استمرت نحو عقدين من الزمان والتي تحول فيها المجتمع القطري من البداوة والغوص إلى مجتمع منفتح على الحضارة الحديثة في شتى نواحيها السياسية والإدارية والاقتصادية، فقد تدفقت الأموال مع تدفق النفط وتصديره بكميات هائلة، وقد حكم قطر في هذه المرحلة الشيخ علي بن عبد الله آل ثاني (1949 – 1960 م)، ثم ابنه الشيخ أحمد بن علي (1960 – 1972 م)، ثم الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني (1972 – 1995م).

ولقد شهدت قطر خلال هذه المرحلة، وللمرة الأولى معتمداً أو ضابطاً سياسيًّا بريطانيًّا يقيم في عاصمتها، ولكنَّها حصلت على استقلالها نهائيًّا عن النفوذ البريطاني منذ بداية سبتمبر عام 1971م[2].

1- مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 113.
1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 163.

وفي الفترة من (1949 – 1951م) عيّنت بريطانيا المعتمد السّياسي "ويلتون"، ثم أعقبه "مايكل جاكومب" في الفترة من (1951 – 1953 م)، وتلاه موبرلي J.C. Moberley في الفترة من (1953 – 1960م)، وكانت مهمّة المعتمد البريطاني تنحصر في تولّي إدارة شؤون قطر الخارجية، وتمثيل مصالح بلاده فيها، بالإضافة إلى مباشرة بعض المهامّ القضائيّة المتعلّقة بمحاكمة الأوروبيّين والهنود والباكستانيّين، ورعاية المصالح التّجاريّة للبريطانيّين في قطر[1].

التنظيم السّياسي والإداري للدّولة :

لم تعرف قطر التنظيم الإداري للدّولة الحديثة، بإداراتها وحكومتها حتّى السّنوات الأولى من النّصف الثّاني للقرن العشرين وخاصّة خلال عهد الشّيخ علي بن عبد الله آل ثاني (1949 – 1960م) حيث تركّزت السّلطة في يد الشّيخ الحاكم وكبار رجال أسرته فهو الحاكم والمشرّع والمنفّذ والقاضي في آن واحد وبالرّغم من ذلك كان الشّيخ يلجأ إلى عقد مجالس مؤقّتة من كبار الأعيان والعلماء والتّجار ليستشيرهم في بعض الأمور المتعلّقة بالإدارة كلّما دعته الحاجة إلى ذلك.

ومن أهمّ التّطوّرات التي توالت خلال فترة حكم الشّيخ أحمد بن علي (1960 – 1972م) هي التّطوّرات التي شملت الجهاز الإداري والتّنفيذي ومنها إلغاء منصب المستشار الحكومي البريطاني للشّيخ، الذي كان يتولاه آنذاك هانكوك، والذي كان مهيمنًا من الناحية الفعليّة على جميع دوائر الحكومة، وقد تولّى صلاحيّات منصبه الشّيخ خليفة بن حمد، الذي أصبح بمثابة رئيس الحكومة، وتمكّن في فترة وجيزة من أن يكون مسؤولا عن خطط الحكومة وسياستها[2].

وخلال السّنوات الأولى من السّتّينات توالت إصدارات العديد من القوانين واللّوائح، كان أهمّها وأبعدها أثرًا في تطوير الإدارة العامّة في قطر، القانون رقم (1) لعام 1962م الخاصّ بتنظيم

2- مصطفى مراد الدباغ، مرجع سابق، ص 73 - 74.
1- عبد العزيز المنصور، مرجع سابق، ص 36 - 38.

الإدارة للأُداة الحكومية، ومن ضمن ما نصّ عليه القانون إنشاء إدارة عامّة للحكومة تكون الهيئة المركزيّة لها، على أن تتألّف من ثلاث إدارات رئيسيّة (المادّة الثّالثة) هي:

- إدارة الشّؤون الماليّة
- إدارة الشّؤون الإداريّة
- إدارة شؤون البترول

ثم أُضيفت إلى الإدارات السّابقة " إدارة الشّؤون القانونيّة".

وفيما يتعلق بالشؤون الخارجيّة شهدت الدّولة تطوّراً هامّاً، خاصّة بعد أن قرّرت بريطانيا الانسحاب من المنطقة بأسرها عام 1968، فصدر المرسوم بقانون رقم 1 لعام 1969 المتعلّق بإنشاء إدارة للشّؤون الخارجية تتبع دار الحكومة، وهي التي أصبحت نواة لوزارة الخارجيّة الحاليّة[1].

تشكيل أوّل مجلس وزراء في قطر 1970 م:

في أبريل عام 1970 قرّر تشكيل أوّل مجلس وزراء في تاريخ قطر، وبالفعل صدر المرسوم رقم 35 في 29 مايو 1970 م بتأليف مجلس وزراء، يتولّى رئاسته نائب الحاكم ووليّ العهد آنذاك وهو الشّيخ خليفة بن حمد آل ثاني.

ولهذا وللمرّة الأولى في تاريخ البلاد تألّف أوّل مجلس وزراء في 3 يونيو 1970 م وكان يضمّ عشرة مذاهب وزاريّة هي:

1- وزارة الماليّة والبترول.

2- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 177.

2- وزارة التربية والتعليم.

3- وزارة الداخلية.

4- وزارة العدل.

5- وزارة الصحة العامة.

6- وزارة الأشغال العامة.

7- وزارة العمل والشؤون الاجتماعية.

8- وزارة الصناعة والزراعة.

9- وزارة المواصلات والنقل.

10- وزارة الكهرباء والماء.

وقد تم بعد ذلك استحداث وزارة جديدة للاقتصاد والتجارة فصار عدد الوزارات إحدى عشرة وزارة، وأيضاً فيما بعد تم إنشاء وزارات جديدة كالخارجية – في 21 سبتمبر 1971 م – والإعلام، والشؤون البلدية في عام 1972م، كما أُنشئت وزارة الدفاع بعد تعيين ولي العهد، فوصلوا بذلك إلى أربعة عشر وزارة على رأس كل منها وزير.

المعتمد السياسي البريطاني والتطورات :

ن الطبيعي أن يحدث تغيير في الأوضاع والمهمات بعد التطور الحادث للبلاد في دور المعتمد السياسي البريطاني في قطر، حيث تقلصت صلاحياته وحصرت مهامه في المسائل القنصلية فقط، وعندما عزمت بريطانيا على الانسحاب من منطقة الخليج طلبت قطر من الحكومة البريطانية تحديد مهمات معتمدها في قطر آنذاك وهو (إدوارد هندرسن) واستجابت

الحكومة البريطانية حتى استقلت البلاد، ليصبح آخر معتمد بريطاني هو أول سفير لبلاده يقدم أوراق اعتماده إلى حاكم قطر، وكان إنشاء إدارة للشؤون الخارجية تتبع دار الحكومة عام 1969م خطوة مهمة نحو مباشرة الدولة شؤونها الخارجية بنفسها، بعيداً عن الوصاية البريطانية، ولم يبق من البريطانيين في الإدارة القطرية حتى عام 1968م سوى بعض المختصين في بعض الشؤون الفنية والعسكرية كإدارة الكهرباء، والخدمات الهندسية، وإدارة المياه[1].

النظام القضائي في قطر :

تطورت أوضاع البلاد وخاصة بعد اكتشاف النفط وتصديره، واتساع أجهزة الحكم والإدارة ونشاطاتها، وتزايد الموارد البشرية، وكثرة المصالح، كان لا بد من إنشاء "المحاكم الشرعية" برئاسة قاضي القضاة والتي تبعتها "محكمة العمل" عام 1962م التي تختص في الفصل في جميع الدعاوى المتعلقة بتطبيق قانون العمل.

وفي نوفمبر 1969م أُنشئت "محكمة لشؤون بلدية قطر" والتي تختص بالفصل في المخالفات التي تنشأ عن تطبيق القوانين المتعلقة بتنظيم المباني، ومراقبة المواد التموينية، والنظافة العامة وما إلى ذلك، ولكن أُلغيت هذه المحكمة لتحل محلها "محكمة قطر الجزائية" التي أُنشأت عام 1970م وتختص بالفصل في الدعاوى الجزائية التي تقررها جداول القوانين المرفقة بقانون إنشائها.

أما بالنسبة لشؤون القضاء المتعلقة بالأجانب فمن المعروف أنه كانت هناك محكمة داخل دار المعتمد السياسي البريطاني بالدوحة تتولى شؤون القضاء الخاصة بالأجانب ولكي تستكمل قطر سيادتها على جميع رعاياها والمقيمين بها كان لا بد أن تسعى لإنهاء هذا الوضع، وبالفعل جرى الاتفاق بين الحكومة القطرية والحكومة البريطانية لإنهاء السلطة البريطانية القضائية في قطر. وقبل استقلال البلاد بنحو أسبوع صدر قانون هام يقضي بتنظيم انتقال هذه السلطات

1- يوسف عبيدان، معالم التنظيم السياسي في قطر، بيروت 1984، ص 249.

القضائيّة إلى الملكيّة الوطنيّة، وكان ذلك بمثابة الخطوة الأخيرة لاستقلال البلاد من النّاحية القضائيّة وامتداد سيادة قوانينها على كلّ المُقيمين على أرضها[1].

نظام الحكم الدّستوري :

بدأت معالم الحكم الدّستوري الحديث تظهر في عام 1970م بعد ظهور "النّظام الأساسي المؤقّت" في 2 أبريل عام 1970م.

والهدف من هذا النّظام أن يكون نظامًا للحكم في فترة الانتقال كنظام مؤقّت لحين إصدار نظام أساسي كامل.

وقد وضعه (الدكتور حسن كامل) أوّل دستور عرفته قطر خلال تاريخها، واحتوى سبعًا وسبعين مادّة تناولت نظام الحكم، وأقرّت النّظام الوراثي ونظّمت السّلطات وحدّدت اختصاصاتها، كما تضمّن النّظام تحديد حقوق المواطنين وواجباتهم، بالإضافة إلى تحديد المبادئ الجوهريّة المُوجِّهة لسياسة الدّولة، وقد نصّ على قيام مجلس للشّورى يساهِم في العمليّة التشريعيّة، وبعد أقلّ من شهرين من إعلان هذا النّظام شُكّلت أوّل وزارة قطريّة في تاريخ البلاد في 29 مايو 1970م[2].

الاستقلال 1971:

إنّ الخطوات التي اتّخذتها قطر في سبيل التّحرّر من الوجود الأجنبي وامتلاك الإرادة الوطنيّة تواكبت مع تدهور وسقوط الإمبراطوريّة البريطانيّة والتي انتهى وجودها في الهند وباكستان عام 1947م، وأجلت قوّاته عن مصر وقناة السّويس بدءًا من عام 1954م، وصُفّيت قاعدتها الهامّة في عدن وجنوب البحر الأحمر منذ عام 1967م.

1- أحمد زكريا الشلق، مرجع سابق، ص 186.

1- جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945 – 1971، معهد البحوث والدراسات العربي، 1974، ص 167.

فجاء القرار البريطاني في مطلع 1968م بالانسحاب تدريجيًّا من منطقة الخليج في موعد ينتهي مع نهاية عام 1971م، ليدفع دول الخليج نحو الاستقلال.

وما أن جاء أوّل سبتمبر عام 1971م، حتّى تمّ الاتفاق على وثيقة إعلان الاستقلال، ليُعلن وليّ العهد وحاكم البلاد استقلال البلاد في بيان أصدره للشّعب.

وفي 3 سبتمبر عام 1973م، صدر قرار بإنشاء وزارة الخارجيّة، وقرار بتغيير لقب رئيس الدّولة من "حاكم" إلى "أمير"، وفي 11 سبتمبر انضمّت قطر إلى جامعة الدّول العربيّة، وفي 16 سبتمبر انضمّت إلى هيئة الأمم المتّحدة، وبدأت قطر مرحلة الاستقلال منذ عام 1971 م[1].

2- مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول، ص 55.

الفصل الثاني

تاريخ العلاقات القطرية البحرينية

من 1868 إلى 2001

مقدمة :

مطالبات كل من البحرين وقطر بملكيته على مناطق النزاع وتقيدها.

- **ادعاءات البحرين.**
- **مطالبات قطر.**

مقدمة تاريخية :

تعد الإماراتين قطر والبحرين تاريخياً من الدول التي خضعت للحماية البريطانية حتى أصبحتا مستقلتين عام 1971، فالبحرين عبارة عن مجموعة من الجزر الصغيرة وتقع غرب شاطئ الجزيرة العربية وارتبطت مع الحكومة البريطانية باتفاقيات حماية في الأعوام 1861 م ، 1869 ، 1880 ، 1892 م بينما دخلت قطر في اتفاقية حماية مماثلة امتدت من عام 1916 إلى 1971 م ، وخضعت قطر للسيطرة الفعلية العثمانية في الأعوام 1870 إلى 1916 م وقد تمركز الوجود العثماني في عاصمة قطر من خلال فرقة عسكرية صغيرة على الرغم من أن الشيخ جاسم بن محمد مارس فعلياً سلطة الحكومة الفعلية في قطر كقائمقام،

لا يمكن النظر إلى التاريخ في ساحل الخليج و خاصة قبل القرن العشرين بمعزل عن النزاعات القبلية و بالتالي امتداد و تقلص الولاءات العشائرية إلا أن التاريخ يؤكد بوضوح وحدة شعب المنطقة بعضه البعض و رفضه للحدود المصطنعة التي رسمها المستعمر البريطاني لاحقاً و تداخل التحالفات القبلية و اعتبار المنطقة مسرحاً للجميع ببسط التحالف القوي عليها سلطانه ليخلي السكان لتحالف أقوى في فترة لاحقة .

فالعلاقات بين قطر والبحرين تعود إلى القرن الثامن عشر، حين انطلقت قبائل "العتوب" من شبه الجزيرة العربية، واستولت عام 1783م، على البحرين التي كانت تابعة لسلطنة الإيرانيين.

وقد بدأ تاريخ قطر منذ مطلع العصر و حتى أواسط القرن التاسع عشر و قبل بروزها كإمارة مستقلة و انفراد آل ثاني بالسلطة فيها كانت جزءاً من المنطقة الشرقية من شبه الجزيرة العربية ، و من ثم خضعت له هذه المنطقة من تطورات و أحداث و ترتب على ذلك أن قطر بل و بقية إمارات الخليج العربي ، لم يكن لها تاريخ مستقلة كوحدة سياسية خاصة ، و كانت قطر و جزر البحرين و ساحل الإحساء يشكل جزءاً متكاملاً من الكيان السياسي القائم حولها لفترات طويلة و كثيرة لعدم وجود فاصل جغرافي يفصل شبه جزيرة قطر عن شبه الجزيرة العربية .

وعندما أعلنت بريطانيا عام 1878 م الإمارتين كيانين سياسيين منفصلين ، قطر تحت حكم آل ثاني ، والبحرين تحت حكم آل خليفة ، حينذاك ، لم تجر عملية رسم دقيقة للحدود بين الإماراتين بالضبط كما حدث لسائر إمارات الخليج ومشيخاته و دوله، بل ظلت هذه الحدود مبهمة لا تثير اهتمام أياً من الكيانين ، لعدم وجود ما يبرر إثارتها ، وخصوصاً عندما تدخل في عملية تعيين الحدود جزر صخرية غير مسكونة لا تأتي بأية فائدة لمن يريد المطالبة بها . و هذا ما حدث لقطر و البحرين، إذ بقيت جزر صخرية عدة مجهولة الهوية والتابعية ولم يفكر أحد آنذاك

فـي المطالبـة بهـا حتـى ظهـر النفـط ، وفجـر الخلافـات الحدوديـة بـين الـدول والقبائـل التـي قامـت الكيانات السياسية في الخليج على أساسها .

ويدور الخلاف الحدودي القطري – البحريني حول نوعين من الجزر :

النوع الأول: الجزر القريبة من الساحل القطري و أهمها جزر حوار وسواد الشمالية وسواد الجنوبية .

النوع الثاني : بعض الفشوت التي تعرقل الملاحة كما الحال في " قطعة جرادة " وعدة فشوت أهمها فشت العظم و فشت الديبل .

وفي هذا الفصل سوف نحاول استعراض مطالبات كل من قطر والبحرين على مناطق النزاع والحجج المقدمة لإثبات ذلك .

الزبارة :

تقوم هذه المدينـة علـى آثـار قريـة كبيرة علـى السـاحل القطـري، مقابـل جزيـرة البحـرين، مـن جهـة الجنـوب. وقتـد فـي البحـر كـرأس عـريض. و بهـا بعـض العيـون. وتنمـو فيهـا مـراع للإبـل. وتحـدها مـع العـريش شـمالاً طريـق معبـدة، طولهـا نحـو 13كـم. ويـذكر أن أول مـن عمرهـا، ونـزل بهـا، الشيخ أحمد بن رزق النجدي ورغب الناس في سكناها، بكرمه وجوده، فأتتها العرب من كل فج ومكان؛ وأخذ الناس يتاجرون في اللؤلؤ. ثم سكن فيها لفيف من قبائل قطر.

غيـر أن تاريخهـا وتعميرهـا الحقيقـي، يعـود إلـى عـام 1766 م ، حـين نزحـت أسـرة آل خليفة، ممثلـة فـي محمد بن خليفة، جد الخليفيين، حكام البحرين الحـاليين، من الكويت، مـع أولاده، ونـزل علـى قبيلـة آل علـي، وتـزوج مـنهم؛ وكـان علـى جانـب مـن الثـروة والجـاه. ولـم يكـن اختيـاره للزبـارة مـن دون دراسـة، فالمكـان معـروف للعقـوب، منـذ أمـد بعيـد، خـلال إقـامتهم فـي قطـر. قبـل هجـرتهم للكويـت، ثـم عرفـوه جيـداً ، خـلال تجـوالهم فـي الخلـيج، لنقـل تجـارتهم بـين قطـر والبحـرين والإحسـاء. وكـان اختيار هـذا المكـان لموقعـه التجـاري، أولاً؛ ولقربـة مـن مغاصـات اللؤلـؤ، ثانيـاً؛ على الرغم من أن مصادر المياه والحطب كانت بعيدة عنه بمقدار فرسخ ونصف (12كم تقريباً). [1]

واسـتطاع الشـيخ محمـد بـن خليفـة، أن يقـوى شـوكته ونفـوذه، بذكائـه ودهائـه، وسـيرته الحسـنة، وأخلاقه، وكرمـه ؛ وكـان يقـرض النـاس الأمـوال، مقابـل شـرائه محصـول اللؤلـؤ. وزادتـه

1- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 160 .

مصاهرته آل علي قوة ونفوذاً. وقد جعل له مقراً في "مريد"ورفض أن يدفع الخراج إلى آل مسلم، أمراء قطر.

ومما ساعد على سرعة ازدهار الزبارة، وانتعاش التجارة فيها، إتباع آل خليفة سياسة التجارة الحرة؛ فلم يتقاضوا شيئاً من الضرائب والمكوس، إذ استوردوا البضائع من كافة الجهات، لاستهلاكهم، وأعادوا تصدير الفائض منها إلى الإحساء ونجد.

وزاد تجارتها ازدهارا حادثتان بارزتان: الأولى، الطاعون، الذي تعرضت له مدينة البصرة، عام 1772 م ، وحكمهم إياها حتى عام 1779 م، مما دفع عدداً كبيراً من التجار إلى البعد عن مركز الأحداث، وشجعهم على اللجوء إلى الزبارة، التي لا تتقاضى شيئاً من الرسوم الجمركية. [1]

ولم تكن الزبارة دائماً هادئة، بل تعرضت لمتاعب عديدة، وكان أشدها خطراً هجوم الفرس عليها، يتقدمهم الشيخ ناصر، حاكم بوشهر والبحرين، بقوة، قوامها ألفا رجل؛ ولكنها هزمت وتكبدت خسائر فادحة. وكان هذا النصر فاتحة عهد جديد؛ إذ شعرت القوة المنتصرة، في الزبارة بحاجتها إلى التوسع، فانطلقت نحو البحرين.

ومن الزبارة يبدأ حكم آل خليفة للبحرين؛ ومن هنا يبدأ العامل التاريخي من مطالبتهم بها؛ إذ أنها أرض أجدادهم، التي خرجوا منها، وفتحوا البحرين.

ويقول تشارلز بلجريف، المعتمد البريطاني، راوياً عن أحد شيوخ البحرين: لو سئلت بعد الموت، فلن أجاوب إلا بكلمة "زبارة". وزاد من حدة مطالبتهم بها، دخول القوات العثمانية قطر.

ومن الأسباب التي تذكر على أساس صحة المطالبة بالزبارة، ما رواه حاكم البحرين للقائد البريطاني، "جرانت"، من أن قبيلة النعيم، قد وقعت عهداً ، تعترف فيه بخضوعها لحكام البحرين، وكان ذلك بحضور الكولونيل بيلي، وحاكم البحرين، الذي يعد هذه القبيلة من رعاياه.

أما أسرة آل ثاني والقطريين، فتعد الزبارة كذلك، مصدراً تاريخياً مهماً ؛ فمنها تبدأ سلطة آل ثاني في قطر، منذ استقرارهم بها، وكان ثاني، جد الأسرة، مولود بها، وكان من تجار اللؤلؤ المشهورين.

1- يوسف بن عبد الرحمن الخليفي، قطرماضية و حاضرة،لجنة تدوين تاريخ قطر،الجزء الثاني،الدوحة،1976،ص.53

واستطاع بفضل ثروته وجاهه وأخلاقه وكرمة، أن يكون على علاقة متميزة مع القطريين ومع إمام نجد ؛ وكان ابنه، الشيخ محمد بن ثاني، حاكماً للدوحة.

واستطاع ابنه، الشيخ جاسم بن محمد بن ثاني، الحصول على الانفصال عن البحرين، بمقتضى المعاهدة المبرمة عام 1868 م. [1]

ولما كان سكان الزبارة من بني نعيم، غير خاضعين لسلطة آل ثاني، بل يغيرون على جيرانهم، معتمدين على تشجيع حكام البحرين، قرر الشيخ ثاني أن يقضي على قوتهم، فهجم عليهم، بقوة كبيرة، عام 1878 م، وحاصر قلعة مريد خمسة عشر يوماً، سقطت بعدها، وتفرق بنو نعيم بين الدوحة والبحرين؛ وانتهت الزبارة، مدينة مزدهرة، بعد هذا التاريخ.

- ادعاءات البحرين: الزبارة هي الوطن التاريخي لآل خليفة منذ عام 1762

لم تلحظ اعتراف بريطانيا بسيادة قطر على الزبارة –اعتراف بريطانيا عام 1939 م بحكم آل خليفة على الزبارة.

جزر حوار: آل خليفة يعهدون بحكمها إلى قبيلة الدواسر عام 1800 م ، أي قبل ظهور آل ثاني في قطر – حكم آل ثاني في الدوحة لم يمتد إلى جزر حوار.

مشكلة الزبارة والعديد وهجمات الإنجليز على الزبارة

أعطى سعيد باشا متصرف نجد السابق المعلومات التالية عن الزبارة التي كانت قطعة جغرافية من شبه جزيرة قطر وتقع ضمن التقسيمات الملكية لقضاء قطر "أول من أقام في قلعة الزبارة التي أنشأت في أواخر القرن الثامن عشر هو الشيخ محمد بن خليفة أحد مشايخ البحرين الذين يقيون في الإحساء ويحصلون على راتب من الدولة العثمانية وجدُّ كل من ناصر المبارك وأحمد الناصر وحمد آل عبد الله وعلى الناصر الذين يملكون نصف أملاك مشايخ البحرين الموجودة بالبحرين، وبوفاة محمد بن خليفة تولى المشيخة بعده ابنه أحمد آل خليفة الذي سيطر على جزيرة البحرين ، من بعد وفاة والده بثلاث سنوات، واستقر بها بعدما ترك أحد رجال الأسرة في قلعة الزبارة، وقد أسس هناك حوالي خمس عشرة قرية والكثير من الحدائق. [2]

ولكن طبقاً لما هو معروف فقد بدأ الصراع العثماني الإنجليزي على الزبارة بعد فترة قصيرة من تأسيس قضاء قطر، ولما رغبت الدولة العثمانية في تشكيل منطقة الزبارة على أنها

1- خالد ألعزي،الخليج العربي في ماضيه و حاضره،مطبعة الجاحظ،بغداد،1972،ص. 162 .

2- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 160 .

1- محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص. 3160

Zahlan Osama El Said-The Creation of Qatar ,Croom Helm London,1979,p.18 .

وحدة تابعة لقطر التابعة للحكم الإداري والسياسي العثماني، عارض الإنجليز هذا الأمر دون إبداء أية أسباب قانونية، لأن أعمار العثمانيين لمنطقة الزبارة وتنشيط الحياة بها مرة أخرى يعد تهديداً للوجود الإنجليزي في البحرين. [1]

لم تكن الزبارة آهلة أثناء تأسيس قضاء قطر ولهذا لم يعين عليها موظفون عثمانيون، وفي التسعينيات من القرن التاسع عشر قررت الدولة العثمانية تأسيس ناحية بها وتعيين مدير عليها، ولعدم وجود مقر مناسب للحكومة وللجند لم يذهب المدير المعين عليها إلى هناك وأقام في مركز قطر، من ناحية أخرى فقد اعترض الإنجليز على تعيين الدولةالعثمانية مديراً على الزبارة وعلى مساعيها في عمرانها[2]، فعندما سمعت إنجلترا بأنه تم تعيين مديرين على الزبارة والعديد راجعت الحكومة العثمانية بواسطة سفرائها في استانبول في 9 ديسمبر 1890م وطلبت إيضاحاً عن صحة تلك الأخبار، ولأن الباب العالي لم يرد على الإيضاح المطلوب أرسلت إنجلترا مذكرة موقعة ومؤرخة بتاريخ 22 مارس 1891م ذكرت فيها أنها لن توافق على احتلال الحكومة العثمانية للمناطق موضوع الحديث، وذكرت تلك الإفادات في المذكرة التي قدمتها إنجلترا بواسطة سفيرها في استانبول: "لم نتسلم حتى الآن رداً على التقرير الذي أرسلناه قبل ذلك بخصوص صحة أم عدم صحة الخبر الخاص باحتلال الزبارة والعديد، ولأن شيخ أبو ظبي أحد الموقعين على "الاتفاقيةالبحرية" مع إنجلترا، فإن حكومتي لن توافق على احتلال الحكومة العثمانية لمنطقة تابعة لنا، وأخذت تعليمات بإبلاغ معاليكم هذا الأمر".

وفي 29 يناير 1892م ردت الحكومة العثمانية على إنجلترا رداً تؤكد فيه أن الزبارة والعديد تابعتان لولاية البصرة، وأنه يجب على المسئولين السياسيين الإنجليز ألا يتوسطوا بين المشايخ المحليين دون إذن من الباب العالي وذلك لأن المناطق التي يقيم بها هؤلاء المشايخ خاضعة للحكم العثماني، وأن تلك المعاهدة الموقعة بين بعض المشايخ لن تؤثر في حقوق السيادة العثمانية، ودافع الباب العالي عن كون هذه المعاهدة معاهدة بين بعض المشايخ ولا تتعلق بأية شكل من الأشكال بمسألة سيطرة الحكومة السنية على الزبارة أو العديد.

حقيقة الأمر أنه عند الإطلاع على هذه المعاهدة التجربة يتضح أنها تتعلق في الأساس بنشاطات القرصنة التي تعوق التجارة البحرية وصيد اللؤلؤ، أو بمعنى آخر كانت تلك المعاهدات بمثابة المعاهدات الخاصة التي وقعها المشايخ المحليين لتأمين التجارة الإنجليزية البحرية، وكانت

2- Ibid,p.19

3-ج.ج.لوريمر،دليل الخليج،مرجع سابق، ص. 1236 .

أحكامها نافذة في البحار فقط، ولم تكن تربط بين الدول بأي رابط قانوني، لذلك فهي لا تحتوي على أية نقاط خاصة بالزبارة والعديد المتمتمين من الناحية الجغرافية لشبه جزيرة قطر، وعلى هذا كانت الأسباب الحقيقية التي أبدتها الدولة العثمانية والأوضاع المحققة التي اتخذتها قد أسكتت الإنجليز ولو بشكل مؤقت، وأعاقت تصرفهم بشكل فعلي حتى عام 1865م.

- علاقات قطر بالبحرين والحالة في الزبارة 1872-1892 م:

مزاعم شيخ البحرين في الزبارة 1873 م:

كانت قطر – خلال هذه الفترة –مسرحاً تدور عليه أحداث كثيرة كلها هامة بالنسبة للبحرين وبعضها خطير أيضاً. لكن معظم ذلك يرد في تاريخ البحرين، وسنقتصر هنا على ذكر بعض الملاحظات حول مطالبة شيخ البحرين بقطر والحالة في الزبارة.

فقد أدى احتلال العثمانيين للإحساء إلى أن تصبح سيادة شيخ البحرين على قطر – التي كان مسلماً بها من قبل – موضع خلاف. وفي سنة 1871 م كلفت حكومة بومباي المقيم السياسي الرائد بيلي بكتابة تقرير عن هذا الموضوع لكنه قام بإجازة قبل أن يضع التقرير اعتقاداً منه بإمكانية جلاء العثمانيين عن الإحساء.

وظل الموضوع معلقاً حتى صيف 1873 محين تردد أن ضابطاً عثمانياً قد ذهب إلى الزبارة في قطر لإقناع سكانها بالاعتراف بسيادة العثمانيين. وتحرك شيخ البحرين ليجدد مزاعمه في السيادة على الزبارة على أساس أن قبيلة بني نعيم التي تقيم بالزبارة من رعاياه. وقد اعترفوا بذلك في وجود الرائد بيللي، المقيم السابق. [1]

وأبلغ الرائد روس حكومة الهند بعد أن تلقى تقريراً عن الموضوع من جرانت وكيله في البحرين بأن سيادة قطر مسألة غير محددة رغم أن كل الساحل قد وقع مؤخراً تحت النفوذ العثماني وأن مزاعم شيخ البحرين بالسيادة عليها مزاعم ليست مؤكدة، ولا هو يستطيع فرضها بالقوة، وأصدر تعليماته لوكيله في نفس الوقت بأن يحاول إقناع الشيخ – كما حدث من قبل – بألا يتدخل في شؤون الأرض المجاورة للجزر. وأوصى الرائد بيلي الذي أحيلت إليه الأوراق جميعاً لإبداء الرأي بأن تبذل كل الجهود لتجنب مشكلة النزاع الإقليمي في الوقت الحالي، وكان يظن أن شيخ البحرين – رغم ما يعرف له ببعض الحقوق كحقوق الرعي وغيرها على ساحل قطر – إلا أنه لا يجب تشجيعه على الخروج إلى البحر بهدف الاستيلاء على ميناء في قطر، ومرة أخرى في سبتمبر سنة 1873 م عاد شيخ البحرين يؤكد مزاعمه في الزبارة وضرورة طاعة

1- ج.ج.لوريمر، مرجع سابق، ص. 1237 .

قبيلة بني نعيم له. وتساءل عما إذا كان يجب عليه أن يتنازل عن حقوقه تلك... وردت حكومة الهند فأكدت اعقادها بأن شيخ البحرين ليست له أية حقوق واضحة أو هامة في قطر عموماً ، وأوصت بضرورة منعه بقدر الإمكان عن إثارة الاضطراب في الأراضي القريبة منه. [1]

- **الهجوم على الزبارة وتعزيز شيخ البحرين لها 1874**م:

وفي سبتمبر سنة 1874م حاول بنو هاجر العبور من قطر إلى البحرين لكن حركة سفن بحرية بومباي أفشلت محاولتهم، فوجهوا اهتمامهم إلى قرية بني نعيم في الزبارة، ولولا ظهور القارب البريطاني المسلح "هيوروز" في المنطقة، والمقاومة الباسلة من جانب حامية الصيف الصغيرة هناك لكان محتملاً أن يستولي بنو هاجر على الزبارة ويضعوا أيديهم على القوارب التي تمكنهم من غزو البحرين. وأدى هذا التأخير إلى عودة بني نعيم بكل قوتهم من البحرين وشواطئ اللؤلؤ إلى الزبارة، وبعد عودتهم مباشرة أوقعوا هزيمة حاسمة ببني هاجر، وقبل نهاية السنة ظهر اللاجئ البحريني ناصر بن مبارك على ساحل قطر، وخشي شيخ البحرين أن تسقط الزبارة بين يديه، فطلب من الرائد روس، المقيم العام، السماح له بتعزيز الزبارة على أساس أنها من توابع البحرين ومن معاقلها الهامة، وإنه لو لم يساعد حلفاءه بني نعيم لفقد عونهم له في المستقبل.

وكانت هذه الاعتبارات وراء موافقة الرائد روس على تعزيز الزبارة كإجراء دفاعي فقط، لكن عمله لم يلقَ قبولاً لدى حكومة الهند التي كانت تتمسك بقرارها في العام السابق بضرورة عدول شيخ البحرين عن إرسال إمدادات من الرجال إلى الزبارة مع تشجيعه أيضاً على الاعتماد اعتماداً مطلقاً على الحكومة البريطانية للدفاع عن جزره.

وبعدها مباشرة ذاع أن والي بغداد قد نقل إلى الباب العالي تلغرافياً صورة محرفة وبالغة السخف لما حدث، فقد صور الأمر على أن قبيلة بني نعيم في الزبارة متمردة على السلطة الشرعية للحكومة العثمانية، وأن بني هاجر قد استخدمتهم هذه السلطات لقمع التمرد، لكن المتمردين أفلتوا من العقاب نتيجة تدخل خارجي من شيخ البحرين. وكانت الأخطار التي تتحدى البحرين من ناحية قطر – كما يرى المقيم العام – ناشئة معظمها عن موضوع تبعية ساحل قطر المواجه للبحرين للباب العالي أم لا[2][1].

1- [2] ج.ج. لوريمر، دليل الخليج، مرجع سابق، ص 1238 .

– مطالبات قطر

حكومة الهند لا تقر مزاعم شيخ البحرين في السيادة على قطر 1875 م:

وعاد شيخ البحرين – رغم أنه أبدى استعداده لإتباع نصائح الحكومة البريطانية – مرة أخرى في إبريل سنة 1875 م يؤكد مزاعمه في السيادة على قطر كلها مؤكداً أنها كانت خاضعة من قبل للبحرين وتدفع لها الجزية. وحين رفعت هذه الحقائق إلى حكومة الهند أبدت أسفها لاستمرار شيخ البحرين في الزج بنفسه في شؤون الأرض المجاورة له. وأمرت بأن يلفت نظره إلى أن استمراره في هذا السلوك الذي يعارض نصائح بريطانيا له، ويعرضه لمشاكل البر القطري، أمر ستكون نتائجه عليه هو وحده، أما بريطانيا من ناحيتها فسوف تحتفظ بحقها في أن تتخذ ضدمن الإجراءات ما تراه ضرورياً . ونقل الملازم فريزد مساعد المقيم مضمون هذا الخطاب إلى الشيخ عيسى شخصياً ، وأصر الشيخ على أن حقوقه في قطر ما زالت شرعية وقائمة، لكنه رغم ذلك أعلن خضوعه لأوامر الحكومة[1].

جلاء شيخ البحرين عن الزبارة 1875 م :

وتقدم الشيخ بعد ذلك بطلب عن طريق أخيه للسماح بتأخير انسحاب رجاله عن الزبارة حتى نهاية موسم اللؤلؤ لكن طلبه رفض. وقد ظلت الحالة هادئة في الزبارة وما جاورها إلا من بعض غارات متبادلة على المواشي التي يملكها كل من بني هاجر إلى البحر لعمل قرصنة. وأدى خروجهم كما هو مذكور في تاريخ البحرين إلى عمل متطرف قام به شيخ البحرين في مياه بعيدة عنه تماماً .

الحالة في الزبارة 1876 – 1877 م :

وفي سنة 1876 م انقسمت قبيلة بني هاجر مؤقتاً إلى قسمين ارتبط قسم باللاجئ البحريني ناصر بن مبارك، وبقي الثاني مع بني نعيم في الزبارة. واتخذت الاحتياطات مر ة أخرى فوجه إنذار لشيخ البحرين بألا يتدخل في المشاكل على البر. ولكن يبدو أن هذا لم يكن ضرورياً ، فلم ينتج شيء عن هذا التحالف الجديد.

وفي سنة 1977 م قدمت شكاوى – كما هو مذكور في تاريخ البحرين– من أن الشيخ عيسى ما تزال علاقاته وثيقة بالزبارة، وثوقاً غير مرغوب فيه، لكن البحث أثبت عدم صحة هذه

---

[1] محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 173 .

الشكاوى، وأن الشيخ لم يكن يعمل أكثر من المطلوب لإبقاء بني نعيم إلى جانبه ومنعهم من الاتصال ببني هاجر. [1]

تدمير الزبارة :

وفي سبتمبر سنة 1878 م – كما هو مذكور في تاريخ الإحساء – وقعت حادثة قرصنة رهيبة قتل فيها أربعة أشخاص، ارتكبها أهل الزبارة على قارب عابر، وأصدرت حكومة الهند أوامرها للرائد روس المقيم السياسي بأن يطلب إلى السلطات العثمانية إيقاع العقاب بأهل هذه المنطقة وأن يعرض عليها عون البحرية البريطانية لهذا الهدف. وقد نفذ هذه التعليمات بأن سار بنفسه في 22 أكتوبر إلى البصرة، حيث عقد اجتماعاً مرضياً بعض الشيء مع واليها عبد الله باشا. وفي نفس الوقت أو بعده بقليل، وقع هجوم على الزبارة –التي كان أهلها مدعاة للكراهية بسبب ما يرتكبون من الغارات وعمليات القرصنة ضد جيرانهم من كل صوب – بقوات كبيرة يقودها الشيخ جاسم شيخ الدوحة وناصر ابن مبارك، وحين سمع الرائد روس بهذه المشكلة الجديدة أبحر من فوره من بوشهر إلى البحرين في 17 نوفمبر وصحبته سفينتا صاحبة الجلالة "تيزر" و "العربي" ورستا في ميناء البحرين وصعد إليه الشيخ عيسى على ظهر السفينة، وألح في وجوب القيام بعمل لإنقاذ بني نعيم في الزبارة لكن المقيم رفض فسخط الشيخ سخطاً عظيماً [2].

وفي 18 نوفمبر نزل الرائد روس إلى الزبارة من سفينة صاحبة الجلالة "تيزر" وزار معسكر الشيخ جاسم وكان ضرورياً على مبعدة نصف ميل تقريباً من حصن مرير الذي حصر فيه بنو نعيم وقد تجاوز عددهم خمسمائة شخص. أما قرية الزبارة نفسها فقد تحولت فعلاً إلى أنقاض. وذكر أن عدة قوارب قد أحرقت أيضاً.

ويبدو أن القوة التي كانت تصحب الشيخ جاسم كان قوامها ألفي رجل مسلح، ونتيجة هذا التفاوت الكبير بين عدد لمهاجمين والمهاجمين لم يقع قتال فعلي. وحين عاد الرائد روس إلى البحرين وجد برقية من والي البصرة الذي يعرفه موجهة إلى قائمقام القطيف يأمره فيها بإرسال القارب العثماني المسلح "إسكنوية" فوراً إلى الزبارة للحيلولة بين هذه القوات المهاجمة وغزو البحرين، وأبلغه أن هذا الأمر قد نفذ بالفعل. وقد استسلم بنو نعيم عقب رحيل الرائد روس مباشرة بشروط غير منصفة، ولم تعد الزبارة مكاناً آهلاً بالسكان بعد.

أما سكانها – الذين يبدو أن قائد السفينة العثمانية "إسكندرية" استطاع عقد صلح بينهم وبين الشيخ جاسم– فقد انتقل معظمهم في البداية إلى الدوحة، وقد اتفق رأي المقيم العام وشيخ

2- محمد نصر مهنا، مرجع سابق، ص 173 .

3- ج.ج.لوريمر،مرجع سابق، ص 1235 .

1- حسين البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، دار الكنوز الأدبية ، 2006 ، ص 122

البحرين معاً عندئذ على أن أفضل حل لمشكلة الزبارة في ذلك الوقت لحماية أمن البحرين هو احتلال تركيا الدائم لها. [1]

- إشاعات عن احتلال العثمانيين للزبارة 1888- 1891 م:

وفي سنة 1888 م ذكر أن العثمانيين ينون إعادة بناء الزبارة، وخشي أن يكلفوا بذلك وكيلهم الخارج على القانون من البحرين ناصر بن مبارك فأصدرت حكومة الهند تعليماتها للمقيم العام بأن يبلغ هذا الرجل والشيخ جاسم أيضاً – الذي كان صهره – بأنهم لن يسمحوا لأحد بالاستقرار في الزبارة، ولم تلاحظ أي محاولة لإعادة احتلال المكان بعدها. وفي 1890 و 1891 ترامت شائعات عن تعيين مدير عثماني للزبارة، وقد عرض هذا المنصب في البداية على محمد بن عبد الوهاب في دارين لكنه رفض، ولكن يبدو أن المسئولين العثمانيين قد عدلوا عن المشروع كله بعد أن وصل المدير المعين بالفعل إلى البحرين. [2]

1- شكاوى عثمانية ضد تعديات بحرينية على قطر 1874 م.

2- النصح لشيخ البحرين بتجنب التوسط في تعقيدات البر القطري 1875/1874 م.

وقد ذكر العميد روس في رسالته رقم 1430- 204 بتاريخ 19 ديسمبر 1874 م ما يلي:

"يبدولي من مراسلات العميد هيبربرت والأوراق المرفقة بها بأن والي بغداد قد أبرق إلى الباب العالي مشتكياً مما يلي :

أولاً : أن شيخ البحرين قد تصرف ضد الحكومة العثمانية في مناسبات عديدة.

ثانياً : أن سفينة بريطانية هاجمت قبيلة بني هاجر وقتلت منها 22شخصاً .

وبالطبع فإن البند الثاني أعلاه هو حديث خرافة، ذلك بأن أعمال السفينة هيوروز ، المقصودة بوضوح في إشارة الوالي، لم تتعمد ما وصفته في رسالتي حسبما هو موضح على الهامش وهي لم تتسبب لأحد خسارة في الأرواح من أي نوع[2].

"أن الشكاوى المزعومة ضد شيخ البحرين في هذا الصدد هي أنه أنجد قبيلة النعيم عندما هاجمها بنوهاجر وأنه أيضاً رمم قلعة الزبارة".

1- مصطفى مراد الدباغ،مرجع سابق،ص.182.

2- وثائق التاريخ القطري،الشؤون القطرية من سنة 1873 إلى سنة 1904 م،ص. 30 .

"وبالطبع فإن بيت القصيد في الموضوع، والأمر الهام حقيقة، هما ليسا تصرفات شيخ البحرين وماهيتها بقدر ما هو التساؤل عما إذا كانت تلك التصرفات في ظروف الموضوع، موضوع البحث، هي مما يمكن اعتباره بإنصاف أمراً معادياً للحكومة العثمانية".

"إن هذا يعتمد بوضوح في الحالة الأولى على موقف قبيلة النعيم في الزبارة من السلطات العثمانية، وعلى موضوع السيادة على الزبارة، وعلى خطط وشؤون بني هاجر، وعلى الدور الذي ربما كانت السلطات العثمانية المعترف بها قد قامت به جهاداً".

"ومن الواضح أن شكاوى الحاكم العثماني العام تقوم على إساءات فهم في جميع هذه المواضيع. والحق أن الحاكم المشار إليه يحاول أن يتوصل إلى نتائج يريدها من بيانات كافية".

"إن الذي يستفاد من أقوال رديف باشا هو أن قبيلة النعيم في الزبارة كانت خاضعة للسلطة العثمانية ثم أصبحت في حالة تمرد، وأن الزبارة هي من ممتلكات العثمانيين، وأن تحركات وأفعال بني هاجر مؤخراً قد تمت في وضح النهار، وتحت بصر الحكومة العثمانية التي تهدف إلى مساعدة الانتقام من رعاياه المتمردين أو قصاصهم".[1]

"وليس من غير المحتمل أن يكون الباشا العثماني قد ضللته بيانات كاذبة من وكلاء محليين، وأناس من ذوي الأغراض الخاصة، لكنه من المؤكد بأنه قدم تقريراً بالغ الخطأ عن الموضوع. ذلك بأن القانطين في الزبارة من قبيلة بني النعيم لم يقدموا ولاءهم للعثمانيين ولم يتم إخضاعهم من قبلها، لذلك فمن المستحيل أن يوصفوا بأنهم في وضع الرعايا المتمردين. أما فيما يتعلق بالزبارة فإن ذلك المكان ما زال يعتبر من قبل شيوخ البحرين ماضياً وحاضراً كمكان تابع لجزيرتهم، وأنهم يستعملونه كمسكن صيفي. ومن غير أن ندخل في دعاوى البحرين فإن من الثابت على الأقل أن الحكومة العثمانية لم يسبق لها أبداً أن ادعت ادعاء مباشراً أو غير مباشر بملكيتها لهذا المكان أو أعلنت عن ذلك على الملأ. وأن هذا الإدعاء منهم يطرح الآن لأول مرة".[2]

"أما بشأن القول بأن بني هاجر كانوا يتصرفون بالتعاون مع السلطة العثمانية لمجرد القصاص من قبيلة متمردة فإن هذا الكلام مبني على إساءة فهم سابقة، على أن الحقائق كانت بعكس هذا الادعاء أيضاً، فإن من الأمور غير الخفية والمعروفة تماماً أن الهدف الأساسي لبني هاجر كان هذه المرة، شأنه في المرات السابقة، هو الهجوم على البحرين ونهبها. وإلا فلماذا كان

1- ج.ج.لوريمر،مرجع سابق، ص. 1240 .

2- أحمد العناني،مرجع سابق،ص. 210 .

عليهم أن يستولوا على مراكب يقلعون بها في عرض البحر وينهبون سفينة بحرينية؟ وأنه لمن المدهش بعض الشيء أن تذهب السلطات العثمانية إلى حد ربط نفسها بإقرار بالمساهمة في أعمال وحشية لجماعة من الهمج اللصوص المدانين على الأقل بارتكان واحد من أعمال القرصنة الصريحة في البحر".

"وأنه من الواضح تماماً أن بني هاجر في الحقيقة حرضوا من عملاء العثمانيين المحليين على محاولة الهجوم على البحرين فلما أخفقوا أرادوا مهاجمة الزبارة ومن المحتمل أنهم في أول الأمر لم يفكروا بعمل ما عملوا في رابعة النهار".

"لقد تضمنت تقاريري المشار إليها على الهامش والأوراق المرفقة بها حقيقة الدور الذي قام به شيخ البحرين في الأزمة بتفصيلات وافية. وليس عندي من الأسباب ما يحملني على الاعتقاد بأن الشيخ عيسى وصل فيتدخله إلى أبعد مما ذكرته، وليس وارداً أن ينكر بأنه ساند النعيم، على قدر ما لا يجب الاعتراف بأنه أساء إلى العثمانيين".

"ومن المحتمل أن الحكومة العثمانية لن تكون، إذا ما أدركت تماماً حقيقة الأمر أو الوضع. تواقة بقدر اشتياق باشا بغداد إلى تحمل مسؤولية تبلغ حد تحريض بني هاجر على القيام بما قاموا به، ولكن إذا كان بنو هاجر وكلاء معترفاً بهم وإتباعاً للحكومة العثمانية، وأنهم قد تصرفوا بتعليمات منها، فإنني أحض بكل احترام على تحميل السلطات العثمانية مسؤولية لصوصية بني هاجر، وما ارتكبوه من أعمال وعلى ما قد يرتكبونه من جرائم في البحار مستقبلاً".

"كذلك أرجو أن يسمح لي بأن أوضح بأن وجود ناصر بن مبارك على الساحل البحري كعميل للسلطات العثمانية هو تهديد دائم لحكومة البحرين الحالية. إن الحكومة البريطانية قد اعتبرت هذا الشخص قرصاناً وعدواً لها ولعله ليس كثيراً التوقع منها بأن تطلب كبح جماح هذا الشخص ووقفه عن العمل ضد المصالح المرتبطة بالحكومة البريطانية".

"إن السبب الرئيسي للإرباك فيما يتعلق بصيانة السلام والحياد بين البحرين وقطر في البحر إنما يكمن في البلبلة الحالية حول من هو المسئول. ذلك بأن مختلف الشيوخ في البر القطري يستطيعون وضع أنفسهم تحت الحماية العثمانية التي لم تتسلم رسمياً واجباتها بهذا الصدد ولو كانت مسؤوليات الأمور موضحة بحسم فإن القلق الدائم وغير الملائم بصدد البحرين جدير بأن يختفي"[1].

1- Molly Izzard , The Gulf : Arabia's western approaches – London : J.Muray , 1979 , p. 130 .

وفي نفس التاريخ بعث العميد روس إلى حكومة الهند (رقم 306/1433 بتاريخ 19 ديسمبر 1874م)[1].

يرد شيخ البحرين على الرسالة البرقية لحكومة الهند قائلاً بأن هدفه من إرسال نجدة لمساعدة الزبارة كان الدفاع عن جزيرته وليس التعدي على جيرانه ولمح إلى استعداده للاسترشاد بسياسة الحكومة الهندية البريطانية.

وبعث العقيد روس بتقرير في 3 نيسان (أبريل) 1875 م (رقم 407 – 107) يقول فيه أن شيخ البحرين يصر على الإعلان بأن جميع قطر هي خاضعة وتابعة للبحرين وفي الفقرة 2 من الرسالة رقم 1342 سياسي بتاريخ 10 مايو 1875 م طلب إلى العقيد روس بأن يخبر شيخ البحرين ما يلي: [2]

"إن سعادة الحاكم العام والمجلس يلاحظون بأسف بأن شيخ البحرين ما يزال يكشف بوضوح عن نواياه بتوريط نفسه في شؤون البر القطري، وينبغي الآن أن يفهم بوضوح بأنه إذا ما ثابر على انتهاجسبيل يخالف نصيحة حكومة الهند وبالتالي يصبح متورطاً في تعقيدات البر القطري فإن نتائج ذلك ستكون عليه وحده. وأن الحكومة البر يطانية سوف تجد نفسها حرة بأن تتخذ حياله ما تراه من الإجراءات اللازمة بحكم الضرورة".

وقلم الملازم فريزر المساعد السياسي المقيم شخصياً بنقل فحوى الرسالة أعلاه إلى شيخ البحرين الذي رد عليه بأن "أوامر حكومة الهند البريطانية تمنع التدخل في البر القطري ولا سيما في الزبارة".

ومضى الشيخ يقول بأنه قد كان مطيعاً لهذا الأمر.

"إن سبب عدم تدخلنا في شؤون الزبارة في هذا الوقت هو ببساطة طاعتنا لأوامر الحكومة وليس مرده أن حقوقنا أصبحت باطلة أو لاغية".

وفي الوقت نفسه أرسل الشيخ أخاه ليتقدم بالطلبات التالية إلى العقيد روس[3]

"1- أن يؤجل إخلاء الزبارة إلى ما بعد موسم الغوص حيث في ذلك الوقت يكون أصدقاء الشيخ المخلصون متغيبين مما يجعل الجزيرة معرضة بشكل غريب للهجوم (أي جزيرة البحرين) لكن العقيد روس رد عليه بأنه لا يستطيع أن يتحمل أي تأخير آخر في الانسحاب من الزبارة".

2- محمد نصر مهنا،مرجع سابق،ص. 190 .

1-المرجع السابق،ص. 191 .

2- Rose Marie . Zahran :The Creation of Qatar, p.28-29

"2- والطلب الثاني إبقاء سفينة حربية باستمرار في البحرين". لكن العقيد روس رفض أن يعد بترك مثل تلك السفينة خلال فصل الحر. وأن يكن قد أضاف بأنه ينبغي على السفن الحربية أن تزور جزيرة البحرين بقدر الإمكان وأن تقدم المعونة العاجلة في حالة الهجوم على الجزيرة".

"3- والأمر الثالث أن الزبارة ربما تسترد في وقت أو آخر" وعلى هذه النقطة رد العقيد روس بأنه لا يعتقد بأن الحكومة البريطانية ستبدل قرارها وأشار العقيد روس وهو يدوي في رسالته هذا الأمر بأن عبارات (المنع)، (أمر الحكومة) صدرتا عن الشيخ من تلقاء نفسه وقال روس بأنه يعتقد بأن أية محاولة لتوضيح الفرق بين النصح والأمر ربما أدى إلى بلبلة عقل الشيخ وإلى إضعاف التأثير الناتج عليه مما لمح به وقد وافق على إجراءات العقيد روس هذه.

العتوب يفتحون البحرين، وينقلون مقر حكمهم من قطر إليها عام 1783م :

وبعدها بشهر أو شهرين، استسلمت الحامية الإيرانية في البحرين لعتوب الزبارة الذين جاء إخوانهم من الكويت لنجدتهم في نفس الوقت. وهكذا أصبحت جزر البحرين تحت سيطرة آل العتوب، وأصبحت هي – لا الزبارة- مقر شيوخهم. وكان أحمد بن خليفة هو أول شيخ من العتوب يحكم البحرين.

ويذكر لوريمر في صدد هذا الفتح على ص1272 (من الترجمة العربية المنقحة) من تاريخ البحرين ما يلي :

"وقد حدث هجوم مضاد من جانب شيخ بوشهر يعاونه مؤيدون أنصار من رأس الحقبة وهرمز- كما هو مذكور في تاريخ قطر- لكن شيوخ العتوب في الزبارة استطاعوا أن يصدوا هذا الهجوم ويوقعوا به هزيمة نكراء، وأرسل الشيخ ناصر رسالة يبلغ فيها ابنه الذي تركه مسئولاً عن البحرين نبأ هزيمة الإيرانيين ويطلب إليه تعزيز مركزه والصمود في موقعه. لكن الرسالة وقعت في قبضة أسطول من ستة زوارق كبيرة أرسلها العتوب من الكويت لنصرة بني جلدتهم في الزبارة فغير الأسطول وجهته وأغار على المنامة،وأضرم فيها النيران، وحاصر الحامية الإيرانية في القلعة ولحق بالعتوب الشماليين هؤلاء من البحرين بقية العتوب من الزبارة والرويس بأسرع ما كانت تسمح به وسائل الانتقال المتوافرة آنذاك.

كذلك لحقت بهم فرق أخرى من مختلف قبائل قطر، من بينها آل مسلم من الحويلة، وآل بن علي من الفويرط، وآل سودان من الدوحة، وآل بوعينين من الوكرة، والقبيسات من خورحسان، وآل سليط من الدوحة، والمنانعة من أبو الظلوف، والسادة من داخل قطر. وسرعان ما احتل

الغزاة جزر البحرين، واستسلمت الحامية الإيرانية في حصن المنامة – بعد حصار دام حوالي الشهرين – في 26 يوليو سنة 1873 م، وسمح لأفرادها بالعودة إلى بوشهر".

جزر حوار، هيجزء من الساحل القطري الغربي (جيولوجياً وتشكيلياً) ثم انفصلت عنه ، آل ثاني يحكمون جزر حوار منذ نهاية القرن 19.

- **مجموعة رسائل الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني في شأن جزر حوار:**

ما كاد الشيخ عبد الله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر (1913 – 1949) يحسم مشكلة التمرد المدعوم من مشيخة البحرين في شمالي بلاده بمنطقة الزبارة حتى فوجئ بنزول بعض حرس البحرين في مجموعة جزر حوار الواقعة ضمن التحديد الأدنى للمياه الإقليمية لبلاده، ورافق ذلك ادعاءات بحرينية في الجزر وتواطؤ مع مشيخة البحرين على تمرير ذلك الاعتداء.

ولم يكن في وسع الشيخ أن يقبل المنطق المعكوس الذي جعل من صاحب الحق الأصيل في أرض مدعياً يطلب منه تقديم الإثباتات على أنه يمتلك ما ملكته شريعة الحق استناداً إلى القواعد القانونية الدولية المسلم بها.

وكانت الحكومةالبريطانية قد أصرت على أن تكون طرفاً أصيلاً في اتفاقية امتياز الزيت التي منحت بإصرار منها على تنفيذ معاهدة 1916 إلى الشراكة الأنجلو –إيرانية، وكانت الاتفاقية قد شملت بعلم الحكومة البريطانية وموافقتها وتوقيعها جزر حوار ضمن الخريطة الرسمية الملحقة باتفاقية الزيت ومع ذلك فقد أصر الانجليز على أن يكون الشيخ هو الطرف المدعى لملكية جزره في حوار بعد أن أوعزت للبريطاني بلجريف مستشار حكومة البحرين بإنشاء أمر واقع في الجزر لتوفير حجة واهية بتملك البحرين لها كأمر واقع ممارس. لم يسع الشيخ عبد الله إلا أن يؤكد بأن ذلك التصرف البحريني خال من كل شرعية مهما يبلغ مدى الوجود الذي أنشىء في الجزر على أساس الأمر الواقع.

الأسانيد التاريخية للنزاع بين قطر والبحرين

– مقدمة

أولاً : أسانيد قطر

ثانياً : أسانيد البحرين

مقدمة تاريخية:

تعد الإماراتين قطر والبحرين تاريخياً من الدول التي خضعت للحماية البريطانية حتى أصبحتا مستقلتين عام 1971 م ، فالبحرين عبارة عن مجموعة من الجزر الصغيرة وتقع غير شاطئ الجزيرة العربية وارتبطت مع الحكومة البريطانية باتفاقية حماية في الأعوام ، 1861 ، 1869 ، 1880 ، 1892 م ، بينما دخلت قطر في اتفاقية حماية مماثلة امتدت من عام 1916 إلى 1971 م ، وخضعت قطر للسيطرة الفعلية العثمانية في الأعوام الممتدة من 1870 إلى 1961 وقد تمركز الوجود العثماني في عاصمة قطر من خلال فرقة عسكرية صغيرة على الرغم من أن الشيخ جاسم بن محمد مارس فعلياً سلطة الحكومة الفعلية في قطر كقائمقام، وفي عام 1870 م اندلعت عدة مواجهات في قطر بسبب ممثل البحرين في الوكرة عام 1867 م من خلال إلقاء القبض على أحد الرعايا القطريين وترحيله إلى البحرين، وتم طرد ممثل البحرين من الوكرة، قامت البحرين نتيجة لهذا الحادث بالتعاون مع حاكم أبو ظبي بشن هجوم مسلح عبر البحر على البدع والدوحة وتم تدمير الدوحة بالكامل ونهب العديد من المدن القطرية. بيد أن القبائل القطرية مجتمعة لأعدت خطة للانتقام أدت إلى الهجوم على جزيرة البحرين، إلا أن الحكومة البريطانية تدخلت وتم الترتيب لإتفاقية 6سبتمبر حيث تقرر بموجبها تعويض قطر عن الأضرار التي ألحقت بها نتيجة الغزو، كما تبع ذلك اتفاقيات أخرى مع البحرين منعتها من التدخل في شؤون قطر وذلك في 12 سبتمبر 1868 م (1).

إن خلفية تاريخ الخلاف لحدود بين قطر والبحرين تمثلت في النزاع على السيادة على جزر حوار واستمرت ما يقارب من 62 سنة بسبب القرار البريطاني الذي قضى بتبعية جزر حوار للبحرين عام 1939 رغم أنها تقع على بعد ميل واحد من الساحل القطري في حين أنها تبعد 25ميلاً عن الساحل البحريني والقرار الآخر حول الزبارة وهي جزء من البر القطري، ويعود أصل هذا النزاع إلى أواخر القرن الثامن عشر، ويرتبط بهذين لنزاعين نزاع على الحدود البحرية تولد أثر صدور القرار البريطاني عام 1947م قسم قاع البحر بين كل من قطر والبحرين وفقاً لمبادئ اعتبرتها بريطانيا عادلة، وأن فشتي الديبل وقطعة جرادة يتبعان البحرين(2).

1- مذكرة قطر المضادة المقدمة لمحكمة العدل الدولية، المجلد 3 الملحق 111 90 ص 650.

2- كتاب الدكتور حسن كامل مدير عام حكومة قطر ومستشارها القانوني في مذكرة حكومة دولة قطر على السيادة على جزر حوار. أرشيف الديوان الأميري الصفحات من (223 – 231)

أهم الموضوعات التي تناولتها المحكمة [1]: (1)

1- السيادة على منطقة الزبارة .

2- السيادة على جزر حوار .

3- السيادة على جزيرة جنان .

4- تعيين الحدود البحرية .

5- خط حدودي بحري واحد .

6- تعيين حدود البحر الإقليمية .

7- خط الأبعاد المتساو .

8- تحديد السواحل ذات العلاقة .

9- فشت العظم .

10- قطعة جرادة .

11- فشت الديبل.

12- طريقة خطوط الأساس المستقيمة .

13- الظروف الخاصة .

14- تحديد الجرف القاري والمنطقة الاقتصادية الخالصة .

15- التفاوت في الثروات الطبيعية بين الدولتين .

تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين قطر والبحرين (قطر ضد البحرين)

في 8 تموز/ يوليه 1991، أودعت حكومة دولة قطر لدى المحكمة طلباً ترفع فيه دعوى على حكومة دولة البحرين، بشأن نزاعات معينة قائمة بينهما تتصل بالسيادة على جزر حوار ، والحقوق السيادية في ضحال ديبال وقطعة جرادة وتعيين حدود المناطق البحرية للدولتين.

[1] انظرحكم محكمة العدل الدولية بشأن تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين دولة قطر ودولة البحرين والتي فيها تفصل لكل فقرة ورأي القضاة فيها.

وبنت قطر في طلبها، اخصاص المحكمة على أساس إتفاق معينة بين الطرفين قيل أنها أبرمت في ديسمبر 1987 ديسمبر 1990م، وحسبما ذكرته قطر، فإن موضوع ونطاق الالتزام باخصاص المحكمة قد تحددا بصيغه اقترحتها البحرين على قطر في 26 أكتوبر 1988م وقبلتها قطر في ديسمبر 1990. وفي رسالتين موجهتين إلى أمين قلم المحكمة في 14 تموز/ يوليه 1991 و 18 أغسطس 1991م، طعنت البحرين في أساس اخصاص المحكمة الذي استندت إليه قطر. وفي إجتماع عقد في 2 أكتوبر 1991م لتمكين رئيس المحكمة في التثبت من أراء الطرفين، توصل الطرفان إلى إتفاق مفاده أن المستصوب أن تكرس المرافعات في البداية لمسألتي إخصاص المحكمة في النظر في النزاع ومقبولة الطلب. واستناداً إلى ذلك أصدر الرئيس في 11 أكتوبر 1991 أمرا (تقارير محكمة العدل الدولية لعام 1991، الصفحة 50 (النص الأنجلزي))، قرر فيه أن تعالج المرافعات الخطية هاتين المسألتين أولاً؛ وحدد الرئيس في الأمر نفسه، وفقاً لإتفاق آخر توصل الطرفان في إجتماع عقد في 2 تشرين الأول/ أكتوبر، الموعدين النهائيين : 10فبراير 1992 لتقديم مذكرة قطر و 11 يونيه 1992 لتقديم مذكرة البحرين المضادة. وقد أودعت كل من المذكرة والمذكرة المضادة في الموعد المحدد لها[1].

ولكي نتكلم عن أسانيد كل من قطر والبحرين وسيادة كل منهما على مناطق النز اع لا بد من أن نتكلم في عجالة عن الجذور التاريخية الأولى لهذه المشكلة –وأسباب النزاع –ومراحل تطوره – الحدود المقترحة لتسوية النزاع.

في الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية لا بد من التمييز بين مرحلتين تاريخيتين، مرحلة سلطة القبيلة، ومرحلة سلطة الدولة، سيادة العرف والعادات وسيادة القوانين.

وقد استلزمت فترة التحول ما بين المرحلتين، سنوات عسيرة انهارت فيها قيم وأصول وأعراف، ونهضت على أنقاضها أسس أكثر حداثة وعصرية، ودارت عجلة الزمن ولم يعد بإمكان المشيخات الإفلات من حتمية التطور والتغيير ومقتضياته، كما أنه لم تكن بوسعها بين الحفاظ على الإرث الجذوري القبلي، ومفاهيم السيادة والشرعية القانونية للدولة، وعندما حاولت فوجئت بمشكلات في النسيج الاجتماعي / السياسي، فكانت مسألة الحدود تعبيراً صارخاً عن هذا التحول الكبير.

وفي ظل عالم تحكمه مؤسسات وأُطر دولية استقرت دعائمه وثبتت أركانه، فإن مشكلة الحدود بين قطر والبحرين ينبغي معالجتها وفق هذا المفهوم، و مسألة تبعية قطر للبحرين، وأن الإنجليز هم الذين عملوا على فتق هذا الرتق الذي كان قائماً بين الكيانين يتم عن جهل واسع

[1] الجمعية العامة للإمم المتحدة نيويورك 2001 الوثائق الرسمية للدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 4 (A/56/4)

بالتـاريخ و منطلقاتـه إذا أن مقتضـيات المرحلـة كانـت تسـتوجب علاقـة مـن نـوع خـاص، ولكنهـا ليست تبعيـةأو سيادة أيـاً كـان تساهلنا فـي تعريـف المصـطلح، وليسـت انحيـازاً إذا قلنـا أن الجـذور الأولـى للدولـة الحديثـة والمعاصرة فـي قطـر كانـت أسبق ومتقدمـة علـى نظريتهـا فـي البحـرين، وأن السلطة في البحرين انطلقت بعد – فترة إرهاص وبلورة – من قطر.

مشكلة الحدود البحرية بين قطر والبحرين هي في جوهرها مشكلة اقتصادية – سياسية – اجتماعيـة، بل هـي مشكلة مؤسستين تشابهتا في ظروف النشأة، والتطور، ولم تشفع صـلة القربـى ولا اختلاط الشعبين إلا في الحد من غلواء ذلك النزاع.

إن الخـلاف حـول الزبـارة – وجـزر حـوار – وفشـت الـديبل وجـرادة مشـكلة حدوديـة كـان للعامـل الاسـتراتيجي الـدور الفاعل في تحريكهـا مـع بدايـة الحقبـة النفطيـة، واسـتوعبت المشـكلة فـي بعض مراحلهـا مضـمون "الحـق التـاريخي" الـذي عبـرت عنـه المؤسسـة الرسـمية فـي البحـرين، بينمـا وجدت دولـة قطـر مـلاذاً فـي القوانين الدوليـة المعاصرة يمكن من خلالها أن تنتصر لحقها السليب، وقـد عبـرت الدبلوماسـية القطريـة فـي مراحـل مختلفـة عـن إيمانهـا العميـق بمشـروعية وعدالـة ذلـك المنطلـق والإذعـان لمقتضـياته ومفرداتـه بينمـا تستند وجهـة النظـر البحرينيـة علـى رصـيد واسـع مـن السـيولة فـي العلاقـات الإقليميـة أقـرت لهـا بحقهـا فـي الجزيـرة والفشـوت، وأن ظروفهـا السياسـية والاقتصادية الخاصة تلزمها بالحفاظ على ذلك الحق.

أولاً : أسانيد دولة قطر:

تقـع قطـر فـي منتصـف السـاحل الغربـي للخليج، وهـي بوجـه عـام مقفرة لا تصـلح للزراعـة وتتكون من شبه جزيرة من صـخور غير وعرة، وصـحراء حصـوية، وقد برزت عـام 1868 م إمارة مستقلة عن البحـرين التـي حكمتهـا منـذ 1766 م بعد قيـام القبائـل القطريـة بثورات متعددة استمرت أكثر من عشرين عاماً ، انتهت إلى معاهدة 1868 م وكانت بريطانيا وراءها[1].

ولقد انحصـر الخـلاف بين قطـر والبحـرين حـول عدد من الجـزر والأراضـي الواقعـة بينهمـا، وهـي منطقـة الزبـارة في اليابسـة القطريـة، ومجموعـة جـزر حـوار، وجزيرتـا قطعـة جرادة، وجد جنـان، وهمـا جزيرتـان صـغيرتان وفشـت الـديبل، وفشـت العـزم وعـدد مـن الفشـوت الصـغيرة الأخـرى، فضـلاً عـن مصـائد الأسـماك واللؤلـؤ الواقعـة بـين البلـدين، وانتهـاء بحـدود الميـاه الإقليميـة لكـل دولـة[2]، وستتناول فيما يلي أسانيد دولة قطر التي استندت إليها في مطالبتها بهذه المناطق.

1- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 78.

1-http.//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/Neezahododsecol

1- الزبارة:

تقوم هذه المدينة على آثار قرية كبيرة على الساحل القطري مقابل جزيرة البحرين من جهة الجنوب، وتمتد من البحر كرأس عريض، و بها بعض العيون، وتنمو فيها مراع للإبل.

وبالنسبة إلى القطريين وأسرة آل ثاني تعد الزبارة مصدراً تاريخياً مهماً، فمنها تبدأ سلطة آل ثاني في قطر منذ استقرارهم بها، وكان ثاني جد الأسرة مولوداً بها وكان من تجار اللؤلؤ المشهورين، واستطاع بفضل ثروته وجاهه أن يكون وكيلاً للسعوديين في قطر، فقد كان مسؤولاً عن جمع الضريبة من القبائل القطرية وتسليمها إلى إمام السعوديين في نجد، وكان ابنه محمد بن ثاني حاكماً للدوحة تحت سلطة آل خليفة، واستطاع ابنه جاسم بن محمد بن ثاني الحصول على الانفصال عن البحرين بمقتضى المعاهدة المبرمة عام 1868 م ، ولما كان سكان الزبارة من بني النعيم غير خاضعين لسلطة آل ثاني بل يغيرون على جيرانهم، فقرر الشيخ آل ثاني أن يقضي على قوتهم فهجم عليهم بقوة كبيرة عام 1878م وحاصر قلعة مريد خمسة عشر يوماً، سقطت بعدها وتفرق بنو نعيم بين الدوحة والبحرين، وانتهت الزبارة مدينة مزدهرة بعد هذا التاريخ[1].

كذلك وقد استندت قطر على الوثائق البريطانية والمعاهدة الموقعة عام 1868م وأنه لم يرد فيها أن الحكومة البريطانية قد اعتبرت شبه جزيرة قطر تابعة للبحرين بل هي كيان سياسي منفصل، حتى الاتفاقية الموقعة بين بريطانيا والبحرين في فبراير عام 1820م لم تتضمن نصاً يعني أن قطر تابعة للبحرين وأن كلمة "توابع البحرين" الواردة بالنص لم تذكر قطر صراحة وإنما هناك عدة جزر صغيرة مجاورة لمقر إقامة شيخ البحرين[2].

وتؤكد حملة كل من شيخي البحرين وأبو ظبي في أكتوبر عام 1867م على شبه جزيرة قطر الوضع الاستقلالي السياسي لقطر عن البحرين، إذ لا يعقل أن تشترك البحرين في هجوم مع أبو ظبي على أحد توابعها، وإنما العكس هو الذي قد يكون صحيحاً .

كذلك استندت قطر إلى توضيح الأحداث والاتفاقيات المبرمة عام 1913، 1914 والرسائل المتبادلة عام 1937 م بين المقيم السياسي البريطاني ووزير الدولة لشؤون الهند، كلها

.doc_cvt-htm 18/5/2009.

2- فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية من منطقة الخليج العربي، دراسة سياسية – تاريخية – قانونية، دار الكتب القطرية، 2000، ص 302.

Aitchlson,A Collection of Treaties , engagements of Sands relating to lands and -3 Neighboring Countries , delhi , 1933 , Vol , XI , P.255

تشير بشكل واضح أنه ليس ولم يكن للبحرين سيادة على الزبارة[1]. اتخذت المحكمة قرارها حول سيادة قطر على الزبارة بالإجماع.

2- جزر حوار:

مجموعة من الجزر مملوءة بالنشاط والحركة، تضم ست عشرة جزيرة متلاصقة. وسطحها جبلي مرتفع، وتبدو على شكل ربع دائرة. تبعد نحو عشرين كم، من الجنوب الشرقي لأقصى جنوب البحرين، في رأس البحر، وعلى بعد أقل من ثلاثة كم من قطر. ويمكن الوصول إليها من السواحل القطرية، على الأقدام، في حالة جزر البحر. وتقسم إلى حوار الشمالية، وساد الجنوبية وممزوزة، واستوحت تسميتها من الحوار، ولد الناقة؛ إذ إن أطرافها تتصل بسواحل قطر، وتشبه حواراً يرضع ضرع أمه. وتبدو صورة مصغرة من البحرين، تشبهها في كل شيء، حتى في وجود الجبلفي وسطها، وتعدها البحرين، تاريخياً، جزءاً من ممتلكات آل خليفة؛ بينما تثير قطر المشكلة، من ناحية قانونية، نظراً إلى قربها منها، فتطالب بسيادتها القانونية عليها[2].

ويهتم البحرينيون بهذه الجزر؛ لما تمثله من ثقل جغرافي، يشكل ثلث المساحة الجبلية للبلاد فعدوها وحدها تشكل 90% من النزاع. ويرى بعض المراقبين أن حوار، هي لب الخلاف؛ وأن البحرين ما لم تكن لتقبل بأدنى من تبعيتها إليها.

أما باقي المناطق المتنازع فيها، فهي جزر صغيرة، ما كانت لها أهمية في الماضي؛ ولكن، في العصر الحديث، ظهرت فيها الثروات الطبيعية، من النفط والغاز؛ فجزيرة فشت الديبل غنية بالغاز الطبيعي، وهي متاخمة لحقل الشمال القطري. وتقع على بعد 12 ميلاً، في اتجاه الشمال الشرقي من قطر.

وقطعة جرادة "أوفشت جرادة" المتاخمة لحقل الشمال القطري، كذلك، والتي أعطيت للبحرين تحولها دولة نفطية، وتحتضن ثالث مخزون عالمي للغاز الطبيعي. وقد كانت بيوت خبرة عالمية، ووثائق بريطانية، قد قالت، وقت الانتداب البريطاني، إن قطعة جرادة عائمة فوق بحر من النفط والغاز الطبيعي[3].

السيادة على جزر حوار:

1- فتحي عفيفي ، مرجع سابق ، ص. 305

2- http.//www.moqatel.com/openshare/behoth/siasia2/Neezahododsecol. doc_cvt-htm 18/5/2009.

1- فتحي عفيفي ، مرجع سابق ، ص. 305

2-Saldanha , J . A . The Persian Gulf Percis Vol , III , London 1986 , Archive editions : pp . 20-21

اعتمدت قطر على الأحداث التي أعقبت إبرام اتفاقية 1868 م والتي أنشأت الكيان السياسي للدولة وبسط سيادة الدولة على كامل الإقليم واعتمادها على العديد من الوثائق التاريخية الرسمية وغير الرسمية التي تثبت أن جزر حوار جزء لا يتجزأ من الإقليم القطري.

في بداية الثلاثينات من القرن العشرين كانت الاكتشافات النفطية تسير على قدم وساق في منطقة الخليج، وكانت شركة "بتروليو مكوتسشن " من الشركات العاملة في هذه المنطقة؛ فسعت إلى معرفة مرجع جزر حوار، وفشت الديبل لتتسق مع السلطة المعنية للبحث عن النفط فيها. فكتب المندوب السامي البر يطاني في الخليج إلى شيخ قطر يبلغه بضرورة النظر في مسألة ملكية جزر حوار، وفشت الديبل، والرد على الحكومة البريطانية[1].

وبُعث برسالة إلى الحكومة البريطانية عن طريق الحاكم البريطاني في الهند، أكد فيها أن حوار جزء من قطر بحكم موقعها الطبيعي.

وفي عام 1937 م جهت القوات القطرية على الزبارة، وتدخلت بريطانيا، وسُوي النزاع، ورسمت الحدود بينهما.

وفي عام 1947 أصدرت بريطانيا قراراً ثانياً بضم فشت الديبل، وقطعة جرادة إلى البحرين.

وفي عام 1965 م، طلبت قطر حل الخلاف حول الجزر ودياً، واستمرت المطالبة إلى ما بعد استقلال البلدين عن بريطانيا، عام 1971 م.

تقدمتقطر باقتراحات وعروض لإبرام اتفاقيات تعاون اقتصادية بينها وبين البحرين، ومن هذه العروض إنشاء جزيرة في المياه الإقليمية للبحرين بدلاً من حوار، وكانت البحرين ترفض كل هذه العروض[2].

ظلت القضية تتفاعل في تاريخ العلاقات بين البلدين بين مد وجزر حتى حصولهما على الاستقلال 1971م حيث بدأت مرحلة جديدة من العلاقات الودية سمحت للطرفان بالبحث عن وسيلة لحل الخلاف الحدودي بطرق ودية، وبالفعل عرضت قطر على البحرين أن تبرم معها اتفاقية تعاون اقتصادي في مجال التنقيب عن البترول داخل المناطق المتنازع عليها، مع احتفاظ كل من البلدين بموقفه بالنسبة لحق السيادة، إلى حين الاتفاق على تسوية ترضي الطرفين مبنية على أسس القانون الدولي، يبدو أن البحرين ظلت على تمسكها بالقرار البريطاني وحق سيادتها

-1Saldanha , J , A . The Oersian Gulf precis : Vol , - IV ; precis of Qatar affairs , 1873 – 1903 ,Archives Editions , London 1986 , PP . 66 – 165 .

علـى الجـزر محـل النـزاع، إلـى أن تـم التوصـل إلـى اتفـاق عـام 1978م، يقضـي بعـدم القيـام بـأي تصرف –في الجزر (يؤدي إلى تغيير أوضاعها الراهنة) حتى يتم الاتفاق على تسوية[1].

تجدد النزاع في مارس 1982م، عندما قامت البحرين بإجراء مناورات عسكرية في منطقة "فشـت الـديبل" عـن طريـق السـفينة الحربيـة البحرينيـة التـي سـميت "حـوار" واعتبـرت قطـر هـذه المناورات بمثابة عمل استفزازي واحتجت رسمياً على ذلك، وفي أكتوبر 1984م، عزمت البحرين علـى إجراء دراسات مـع خبراء أمريكـان وعـالميين بشـأن تنفيذ مشـروع ضـخم يهدف إلـى ردم جزء مـن منطقـة فشـت الـديبل وإنشـاء مدينـة عليهـا حتـى يتسـنى للبحـرين المطالبـة بنصـف حـق غـاز الشـمال القطـري الـذي سيصـبح بعد هـذا الإجـراء داخـل الميـاه الإقليميـة البحرينيـة، وازدادت الأمـور سوءاً فـي ديسـمبر 1985م عندما أصـدرت البحـرين قراراً يقضـي بإقامـة منطقـة للتدريب العسـكري فـي المجـال الجـوي لشـمال غـرب قطـر، تشـمل جـزر حـوار –وجـزءاً كبيـراً مـن الجـرف القـاري القطـري، بـل وتمتـد داخـل مياههـا الإقليميـة فـي بعـض الأمـاكن، وإزاء ذلـك احتجـت قطـر بمـذكرة رسـمية، وأرسلت إلى المنظمـة الدوليـة للطيـران المـدني التـي طالبـت البحـرين بعـدم طـرق المجـال الجوي لدولة أخرى ذات سيادة[2].

استـمر النـزاع قائمـاً إلـى أن تفجـر فـي إبريـل 1986م، فـي شـكل عمـل عسـكري، عنـدما هاجمت أربـع طـائرات مروحيـة تابعـة لسـلاح الجـو القطـري جزيـرة "فشـت الـديبل" حيـث كـان يجـري إنشاء مقر تابع لقوات الدفاع البحرينية، مما أسفر عن سقوط بعض الجرحى من الفنيين والعمال المكلفين بهذه الإنشاءات[3]، واستمر التوتر في علاقات قطر والبحرين، إلى أن نجحت الوساطة السـعودية فـي عقد لقـاء بـين وزيـري خارجيـة البلـدين فـي ديسـمبر 1990م تـم فيـه الاتفـاق علـى استمرار جهود الوساطة السعودية حتى مـايو 1991م. وبعدها يجوز عرض النزاع علـى محكمـة العدل الدوليـة لتواجـه قطر موقفاً شبيهاً بحالـة حدودها مـع السعودية لتصل الحكومـة القطريـة إلـى قناعـة مفادهـا أنـه لابد من تخطـي الحوار السياسـي والعـاطفي، حيث أن التجارب أثبتت أن الحلول

-2Al-Baharna , Hussain : The Legal Status of The Arabian Gulf States , A Study of Their Treaty Relations & their International Problems , University Of Manchester 1988 , P 249

1- حسن أبو طالب، حول فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 11، أبريل 1992، ص. 192

2- فتحي عفيفى ، مرجع سابق ، ص 357 .

السياسية المؤقتة تنتهي في الغالب بزوال الظروف التي أوجدتها، لذلك يجب الأخذ بالأساليب القانونية القائمة على أسس دولية. معترف بها وصادرة عن هيئات قضائية دولية أو إقليمية، ولعل في تجر بة حصول قطر على جزيرة حالول بعد رفع شكوى أمام المحكمة الدولية مما أدى لانتهاء النزاع حول هذه الجزيرة، الدليل الذي يؤكد على نجاح هذه الوسائل القانونية فتقدمت قطر بطلب رسمي لبحث نزاعها الحدودي مع البحرين إلى محكمة العدل الدولية في 8 يوليو 1991م [1].

ثلياً : أسانيد دولة البحرين:

أ- جغرافية البحرين :

أطلق العرب اسم البحرين على الإقليم الممتد على ساحل الخليج العربي بين البصرة وعُمان، فهو يشمل ما نعتبره في الوقت الحاضر الكويت والإحساء وقطر وجزر البحرين الحالية المعروفة قديماً باسم أوال وهي متصلة غرباً باليلمة، وشمالاً بالبصرة وجنوباً بعمان.

لا تحدد المصادر بدقة الأماكن التي تفصل البحرين عن اليمامة أو عن البصرة، ولا ريب أن الدهناء، ودحل يبرين هو الحد الطبيعي فلابد أن يكون هو الحد الإداري للبحرين في الغرب، والفاصل بينها وبين اليمامة، أما شمالاً إلى رأس الخليج العربي وتدخل فيها كاظمة.

أما الفاصل بينها وبين عمان فهو مدينة جرفار، وقد اعتبروها من العروض التي تشتمل على اليمامة والبحرين وما والاهما[2].

1- الزبارة:

3-فتحي عفيفي، مرجع سابق، ص 357.

1-عبد الرحمن عبد الكريم العاني، البحرين في صدر الإسلام، ص 19.

تجددت مشكلة الزبارة عندما طالب شيوخ البحرين بأرض أجدادهم، ويذكر تشارلز يلجريف المستشار البريطاني لحكومة البحرين في كتابه "حياتي الشخصية" أن أحد شيوخ البحرين السابقين قال لو سئلت بعد الموت فلن أجيب إلا بكلمة "الزبارة"، فمدينة الزبارة هي الأرض التي خرج منها آل خليفة وفتحوا جزر البحرين، وهي موطن أجدادهم وكان من أسباب مطالبتهم بها، ما ذكر عن معاهدة عقدت بين قبيلة النعيم وحاكم قطر بحضور الكولونيل "بيلي"، ولكن بريطانيا نفت أن هذه المعاهدة قد أبرمت لعدم وجودها في سجلات حكومة الهند، علماً بأن حاكم البحرين يعتبر قبيلة النعيم من رعاياه. وقد علق الدكتور حسين البحارنة على ذلك، بأنه ليس إدعاء من أجل الأرض، بل إدعاء للسيطرة على رعايا يسكنون دولة أخرى[1].

الرواية البحرينية لمشكلة الزبارة:

الرواية البحرينية حول المشكلة تقول أن حاكم قطر طمع في وجود النفط في أرض الزبارة وأراد أن يصفي الموقف لصالحه فاختلق تلك المشكلة، وفي عام 1937 متحديداً في 10 مارس. الموافق أول محرم عام 1356هـ بعث شيخ النعيم برسالة إلى شيخ قطر والتي كان من أثرها أنها عقدت المشكلة فترة تقارب ستة شهور، مما أدى إلى تدخل المعتمد البريطاني في البحرين (هكنبوتام)، والمقيم السياسي في (بوشهر) وطلبا من البحرين أن تقدم مستنداتها التي تثبت حقها في مدينة الزبارة، فقدمت البحرين مذكرة مؤرخة في 14 إبريل عام 1937م، إلى المعتمد البريطاني اشتملت على ما يأتي[2]:

1- لسنوات عديدة مضت – كانت قبيلة النعيم، وهي بحرينية الأصل، وبعض أفرادها يقطنون البحرين، وهي الساكنة الوحيدة في الزبارة.

2- أن قبيلة النعيم في الزبارة لا تدفع الضرائب بما فيها رسوم الجمارك إلى شيخ قطر، كما أن شيخ قطر لم يكن يصر على أن يحمل رعايا البحرين وثائق سفر لمن يزورون الزبارة.

3- أن قبيلة النعيم تطيع الأوامر التي يصدرها شيخ البحرين لسنوات طويلة.

4- أوضح شيخ البحرين في مذكرته أن مطالبته بالزبارة لن تؤثر بأي صورة من الصور على حقوق شركة نفط قطر وعملياتها.

تلك هي مذكرة الإدعاء بملكية الزبارة التي قدمتها البحرين للمعتمد البريطاني.

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 129.

3- المرجع نفسه، ص 130-131.

وكان الموقف لذي انتهت إليه الحكومة البريطانية بعد دراستها لهذه المذكرة هو أنها أبلغت شيخ البحرين في عام 1873م، بأنه ليس له حقوق واضحة أو مهمة على قطر.

وكان رأى المقيم السياسي البريطاني في البحرين أن الأسانيد الشرعية لإدعاء البحرين ضعيفة ويجب أن تسقط، والحقيقة أن بريطانيا واجهت موقفاً صعباً للغاية، بسبب الصداقة التي تربطها بحكومة البحرين من جهة، ولأهمية البحرين بالنسبة لقطر من جهة أخرى، ولذلك حثت الأطراف المتنازعة على الدخول في مفاوضات[1].

الموقف البريطاني من حرب الزبارة:

بدأت حرب الزبارة بعد انتهاء المباحثات التي جرت في قرية الغارية عام 1937م في نهاية شهر يونيو وأوائل شهر يوليو والتي انتهت بضم الزبارة إلى أملاك شيخ قطر.

أما بالنسبة إلى بريطانيا فقد أبلغت شيخ البحرين أنها كانت واضحة في موقفها السياسي منذ القدم بأنه يجب ألا تتدخل في شؤون الزبارة، وكان الموقف البريطاني من العوامل التي منعت أي مجال للتدخل من قبل قوى أخرى كانت بريطانيا تحسب حسابها وهي ابن سعود، كما أن بريطانيا كانت تضمن أن كلا الطرفين القطري والبحريني لن يتدخل في امتياز النفط[2].

الموقف البحريني من حرب الزبارة:

استاءت حكومة البحرين من نتيجة حرب الزبارة، وقيل أنها كانت خديعة نفذتها بريطانيا عندما قام ممثلها السياسي في البحرين بمغادرة البلاد مساء يوم السبت 3 يوليو عام 1937م الموافق 24 ربيع الثاني 1356هـ. وأبحر إلى الدوحة وهناك رشا رؤساء بني هاجر، وهم قبيلة محالفة للنعيم ببعض الأموال فكتبوا رسالة مزورة إلى شيخ قطر باسم قبيلة النعيم يطلبون التسليم وإلقاء السلاح. وهذه الرواية تظهر مدى الأسى الذي أصاب حكومة البحرين نتيجة للحرب، ولم تلبث أن طلبت حكومة البحرين من الحكومة البريطانية في 4 يوليو عام 1937م أن تسمح لأفراد قبيلة النعيم بالقدوم إلى البحرين بسبب نتائج الحرب[3].

1- عبد الحميد عبد القادر غنيم، مشكلات الحدود السياسية في الساحل العربي للخليج العربي، القاهرة، 1975، ص: 70.

1- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 137.

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 138.

وفي مثل هذا التاريخ بعثت حكومة البحرين إلى المقيم البريطاني برسالة حددت فيها المناطق التي تطالب بها، ورغم أن تلك المناطق وجدت مغلوطة الكتابة، فإنها اشتملت على أحد عشر موقعاً في شبه جزيرة قطر وهي: [1]

- النقاب
- الفريحة
- عين محمد
- ام الشويل
- الزبارة
- قلعة ام ريد
- البريجة
- حلوان
- ليشه
- ماشوشي
- المحرقة

كما طلبت حكومة البحرين من الحكومة البريطانية بالسماح لها ببحث قضية الزبارة في لندن، عن طريق تقديم مذكرة يتولى إعدادها محامون بريطانيون وأبدت استعدادها كذلك لإرسال مندوبين عنها إلى أوروبا لشرح قضية الزبارة، وكان رد الحكومة البريطانية هو أن السلطة الوحيدة المخولة هي الحكومة البريطانية، وأن فائدة عرض القضية هي إتاحة الفرصة لشيخ البحرين كي يعرض الموضوع كاملاً [2].

اتفاقية الزبارة :

استمرت العلاقات بين قطر والبحرين في توتر وانقطاع ومنذ أكتوبر عام 1943 م ألقت بريطانيا بثقلها لإنهاء مشكلة العلاقات القطرية البحرينية وإعادة الوضع إلى ما كان عليه عام 1936م، وفي 9 ديسمبر عام 1943 م اقترح شيخ البحرين سلمان بن حمد آل خليفة على بريود المقيم البريطاني في الخليج – خلال مقابلة بينهما – فكرة إقامة "مناطق محايدة" بين البحرين وقطر، وعندما أبلغ هذا الاقتراح إلى المعتمد البريطاني قام على الفور ببحثه، وحاول معرفة مدى

3- أمل الزياني، البحرين من 1783-1973، بيروت، 1973، ص 60.

1- محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، بغداد، 1963، ص 103.

تقبل الجانب القطري لوجود خط عازل أو أرض عازلة (غير تابعة لأحد) بين قطر والبحرين[1].
وكانت حكومة البحرين قد وضعت مسودة اتفاقية على أساس إعادة الوضع الذي كان سائداً في الزيارة عام 1936م، وعرضت هذه المسودة على شيخ قطر عبد الله بن جاسم آل ثاني، وبعد أن درسها مع مستشاريه أقرها في 26 إبريل عام 1944م، وفي 17 يونيو تم التصديق على مسودة الاتفاقية بالصيغة التي وضعت مساء اليوم السابق باستثناء واحد، هو حذف كلمة "منطقة" التي جاءت بها، وفي 21 يونيو عام 1944م وافق شيخ البحرين الشيخ سلمان بن محمد آل خليفة على صيغة الاتفاقية مع التعديل الطفيف الذي أجراه شيخ قطر، وتوقعت الحكومة البريطانية أن يأتي الحكم على نجاح الاتفاقية بعد زيارة ولي عهد قطر الشيخ حمد بن عبد الله آل ثاني للبحرين. وما أن زارها حتى أعلنت حكومة الهند في 24 أغسطس عن استبشارها بنجاح تلك الزيارة والتي كانت مثمرة من جميع الوجوه واعتبرتها التجر بة الأولى لنجاح الاتفاقية[2].

جزر حوار :

تكشف الوثائق البريطانية أن النفط وعمليات التنقيب عنه واكتشافه في المنطقة هي التي لفتت الأنظار إلى أهمية حوار، ومن هنا انبعثت المشكلة ثم تطورت، فقد جاء في رسالة مستشار حكومة البحرين إلى المعتمد البريطاني في 6 صفر 1355هـ الموافق 28 إبريل 1936م، أن الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أوصاه أن يبلغ المعتمد بأن مجموعة جزر حوار التي تقع ما بين الطرف النهائي لجنوب جزيرة البحرين وساحل قطر، إنما هي جزء من دولة البحرين بلا منازع، وأنها ستدخل في مفاوضات النفط في أراضي البحرين التي لم تكن ضمن امتياز عام 1925م، وقام المقيم السياسي في الخليج بكتابة رسالة سرية وعاجلة إلى وزير حكومة الهند، أرسل نسخة منها للمعتمد البريطاني في البحرين في 25 مايو عام 1936م، وكانت تدور حول وجود جزيرة حوار على الخريطة الملحقة باتفاقية نفط قطر، مما قد يظهر أن الجزيرة تابعة لقطر، ولكن هذه الخريطة بينت أيضاً ، بالإضافة إلى قطر، جزءاً من الأراضي المجاورة التي تشمل جزر البحرين، وعلى ذلك فظهور حوار على الخريطة ليس دليلاً بالطبع على ملكيتها من قبل أي من الطرفين القطري والبحريني[3]...

2- http://www.google.com,http:11212.100.I98.18/openshare/indexF-html

3- محمود بهجت سنان ، مرجع سابق، ص 105.

1- خالد السر جاني، مرجع سابق ، ص 179

وقد أكدت إحدى اللجان البريطانية المنوطة بدراسة الموضوع في اجتماعها المنعقد في 9 يوليو عام 1936 م،قرارها المؤقت التي توصلت إليه وهو:

"إنه بالنظر إلى الدلائل المتوفرة في الوقت الحاضر، فإن جزر حوار تبدو وكأنها تخص شيخ البحرين، وأشار بلجريف مستشار حكومة البحرين على الشيخ في 16 يوليو عام 1936م، أنه لا اعتراض على فتح باب المفاوضات في لندن مع الشركتين المتنافستين، وهما (بتروليوم كونسشن) المحدودة وشركة نفط البحرين، حول المنطقة غير المحددة في البحرين والتي تشمل جزر حوار. وقد أدار بلجريف المفاوضات[1].

وفي 5 إبريل عام 1938م، طلبت شركة (بتروليوم كونسشن) المحدودة استئناف المفاوضات مع شيخ البحرين بشأن المنطقة التي تقع فيها حوار، وكانت تريد أن تعرف ما إذا كانت الجزر تخص البحرين أم لا، كما طالبت الشركة بـ (فشت الديبل) التي تقع إلى الشمال الشرقي من جزيرة البحرين الرئيسية بنفس الشيء، وعلى ذلك فقد اقترح المقيم البريطاني في نفس اليوم الإجراء التالي وبعث به إلى الدائرة السياسية في حكومة الهند[2]:

أ- تكتب رسالة باسم المقيم السياسي إلى شيخ قطر، ويبلغ فيها أنه بالنظر إلى مفاوضات النفط التي ستبدأها شركات معينة فإن مسألة ملكية (حوار) و (فشت الديبل) يجب أن يبت فيها، بموجب الحجج المتوافرة حالياً لدى الحكومة البريطانية، فإن هذه الجزر تبدو وكأنها تخص شيخ البحرين، وتعتقد الحكومة البريطانية قطعاً أن شيخ قطر قد يرغب في تقديم مطالبة بشأن هذه الجزر، فإن كان يرغب فعلاً في ذلك فعليه تقديم هذه المطالب إلى الحكومة البريطانية خلال مدة محدودة (ولتكن شهرين) وبعد ذلك فلن ينظر في مطالبه.

ب- إرسال كتاب إلى شيخ البحرين يوضح أنه عندما تتسلم رد شيخ قطر، فلسوف يرسل إليه ويمكنه عندئذ أن يرد على أي إدعاء يدعيه شيخ قطر.

ج- ترسل رسالة ثانية إلى شيخ البحرين تشير إلى الرسالة السابقة ويطلب فيها منه أن يسمح بتأجيل المفاوضات مع الشركات المعنية إلى أن تقرر ملكية (حوار) و (فشت الديبل).

د- ترسل رسالة إلى شركة (بابكو) لإحاطتها علماً بالإجراء الذي تم اتخاذه بشأن تأجيل المفاوضات.

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 154.

1- المرجع نفسه ، ص 155.

وختم المقيم البريطاني اقتراحه بقوله: "من وجهة النظر السياسية، فإنه من الملائم تماماً أن نعطى جزر حوار للبحرين، حيث أن هذا سيعادل ويوازي قرارنا السابق بإعطاء الزبارة لقطر".

وفي 20 مايو عام 1938 م بعث المعتمد البريطاني إلى شيخ قطر برسالة ذكر فيها أن حكومة البحرين ادعت ملكيتها لجزر حوار، وأنها كانت مستولية عليها بالفعل، والدافع الفعلي الآن هو أنه نتيجة لاستيلاء حكومة البحرين رسمياً على تلك الجزر منذ فترة من الزمان، أصبح لها إدعاء ظاهري عليها، ثم طالب بإرسال الإثباتات الرسمية في أسرع فرصة ممكنة، وبالفعل كان لرسالة المعتمد البريطاني وقع سيء على شيخ قطر الذي رد عليها في 27 مايو عام 1938م[1].

رد البحرين على رسالة حكومة قطر :

أولاً : يذكر الشيخ عبد الله أن حكومة البحرين لم تحتل تلك الجزر إلا في الأيام الأخيرة. وهذا الإدعاء غير صحيح لأن جزر حوار كانت ولا تزال ملكاً لحاكم البحرين ويسكنها رعاياه لمدة تزيد على قرن.

ثانيا: أن القول بأن "بعض صيادي الأسماك عند ارتيادهم في البحر لصيد السمك يأوون لهذه الجزيرة، كما يأوي الصيادون في غيرها من الجزر، وذلك عادة مألوفة، إنما هو قول مضحك ووصف غير صحيح لبقعة تضم جالية من العرب استقرت هناك، واستوطنت لوقت طويل وهم يسكنون في بيوت ثابتة مبنية من الحجر مع زوجاتهم وعائلاتهم وأغنامهم وحميرهم.

ثالثا : يشير الشيخ عبد الله إلى (تصرفات) حكومة البحرين في حوار، وهذه الكلمة لا يصح استعمالها لوصف تعمير حاكم ما لقسم من بلاده، والواقع أن حكومة البحرين قد مدت طرقاً وأقامت تحصينات وعلامات برية وبحرية.

كما أنها حاولت حفر بئر ارتواز ية في جزر حوار شأن ما يجري في الأقسام الأخرى من البحرين.

رابعاً :يقول الشيخ عبد الله أنه بصفته حاكماً لقطر له الحق في ملكية جزر حوار، فإذا كان الأمر كذلك فلم لم يستخدم قط حقه هذا الذي يدعيه في تلك الجزر وسكانها ويبدو أن الشيخ عبد الله كان إلى قبل سنة واحدةيجهل وجود هذه الجزر، وأنه تحرك الآن وادعى ملكيتها ضاناً أنها ربما تحتوي على النفط.

خامساً : يتضح كذلك من إدعاء الشيخ عبد الله أنه يستند في إدعائه بملكية جزر حوار على قوله "منذ أن صرح باستقلال قطر واعترف بحكمي عليه" أن التاريخ المضبوط للاعتراف

2- عبد العزيز محمد المنصور، مرجع سابق، ص 156.

بالشيخ عبد الله كأمير لقطر هو كما أظن محفوظ، ونعتقد أنه قبل خمسة عشر أو عشرين سنة. ويستدل إذاً من كتاب الشيخ عبد الله أنه قبل تاريخ الاعتراف به –كانت جزر حوار ملكاً للبحرين، وإذالم تكن تلك الجزر قبل الاعتراف به رسمياً ملكاً للبحرين، فلمن إذن كانت؟ والذي يظهر لنا أنالشيخ عبد الله لم يبرر برهاناً ، أو حتى جزءاً من برهان أو دليل يؤيد به إدعاءه.

سادساً : أن جزر حوار المشتملة على جزيرة كبيرة وجزيرتين أو ثلاث صغار وعدد من الجزر الصخرية، هي قسم من أرخبيل جزائر البحرين، وقد كانت جزر حوار تحت حكم شيوخ البحرين تقريباً منذ استيلاء آل خليفة على البحرين في عام 1783م.

سابعاً : أن سكان حوار من رعايا حاكم البحرين، وهم يثبتون هذه الحقيقة في العريضة المرفقة بالمذكرة والمذيلة بتوقيعات رؤسائهم. أن سفن سكان حوار مسجلة في البحرين، وتبحر وهي رافعة علم البحرين، ويستخدم أهالي حوار جواز السفر البحريني، ويدفعون في البحرين رسوم تسجيل سفنهم، أن أهالي حوار يعيشون في البحرين وليست لهم معاملات مع قطر.

ثامناً : أن نفوذ حاكم البحرين لا يزال ليسرى في حوار ولا يسرى فيها نفوذ أي حاكم آخر، سواء على السكان أو على جميع الأشياء المنقولة وغير المنقولة.

تاسعاً : أن الشيخ عبد الله لا يستطيع أن يبرز برهاناً يبرر به ادعاءه بملكية الجزر أو بياناً من سكانها أو وثائق، أو حوادث تثبت ادعاءه، وكل جداله ينصب على أنه بما أن الجزر قريبة من ساحل قطر فيجب أن تكون تابعة له.

عاشراً : اشتملت المذكرة تفصيلات عن قضايا عرضت في محاكم البحرين بخصوص منازعات بين أهالي حوار حول أملاك منقولة أو غير منقولة، وكانت إحداها مرفوعة من مجموعة من الأشخاص أطلق عليهم المستشار "سكان حوار" وذلك بتاريخ 18 نوفمبر عام 1939م، وتتعلق بإثبات ملكيتهم لمنازلهم في حوار.

وفي 29 مايو عام 1939 م قدمت حكومة البحرين مذكرة إلى المقيم البريطاني بالخليج أشارت فيها إلى أن هناك قريتين في حوار إحداهما في الطرف الشمالي والأخرى في الطرف الجنوبي وأن البرك الموجودة فيها والمحفورة في الصخور أو المبنية من الحجر عندما يكون فصل الشتاء عادياً تكون مصدر مياه لسكان حوار، ولكن عندما يشح المطر فإن الماء يجلب بالقوارب من البحرين وليس من قطر، كما أن الجزيرة غنية بالجبس، وتحتوي على رمال جيدة تستخدم للبناء في البحرين، كما تستعمل في صناعة نوع غريب من الأواني المستديرة الشكل لا يوجد لها مثيل في مكان آخر، وهذه المادة تجلب بالقوارب إلى البحرين، أما العائلات الرئيسية التي سكنت في حوار فهي قبيلة الدواسر ومقرها الرئيسي في البحرين (زلاق) و (بوديه)، كذلك وذكرت الحكومة الكثير من الوصف للجزيرة ومراعيها وشكل البيوت عليها، وميناء ديره الشمالي

بها، واستطردت المذكرة تقول أن حقوق الصيد خارج ميناء حوار والجزر الأخرى كان يصدرها شيخ البحرين عادة، أما فخاخ السمك فهي مسجلة في دائرة الأراضي التابعة لحكومة البحرين كيفية المصايد الأخرى في المياه البحرينية. كما أن رعايا البحرين لا يسمح لهم بتصنيع الجبس في حوار بدون إذن كتابي من حكومة البحرين.

وأرسلت الحكومة البريطانية في 11 يوليو عام 1939م، رسالة إلى شيخ قطر أبلغته فيها بأنها ترى أن جزر حوار تتبع دولة البحرين، وليس لدولة قطر، ونتيجة لهذا القرار، طالبت شركة الامتيازات النفطية المحدودة المعتمد البريطاني (ويتمن) في 2 ديسمبر عام 1939م بتأمين الطريق الذي يربط البحرين بزكريت الواقعة على ساحل قطر، والذي يمر بين جزيرة حوار الرئيسية والمدخل البحري لجنان "على بعد حوالي ميل إلى الجنوب منها" بحيث يظل هذا الطريق مفتوحاً لمرور الشركة، وذلك إذا ما أقدمت شركة نفط البحرين على القيام بعمليات تنقيب في مجموعة جزر حوار في المستقبل[1].

وفي 23 ديسمبر عام 1947م، بعث المعتمد السياسي في البحرين برسالة إلى كل من حاكم قطر وحاكم البحرين، جاء فيها طلبه بما يلي:

أ- تحديد الحظ الفاصل بين قطر والبحرين.

ب- تحديد منطقة جزر حوار التابعة للبحرين في رأي الحكومة البريطانية.

ج- تقرير تبعية (فشت الديبل) و (جرادة) للبحرين مع بيان أنهما ليستا جزيرتين وليس لهما مياه إقليمية .

ومما يحدد ذكره أن كتاب المعتمد السالف الذكر، أشار إلى أن الخط الفاصل بين قطر والبحرين سينحرف عند جزر حوار باعتبارها تابعة للبحرين.

وفي ديسمبر 1985م أصدرت البحرين قراراً يقضي بإقامة منطقة للتدريب العسكري في المجال الجوي لشمال غرب قطر، تشمل جزر حوار -وجزءاً كبيراً من الجرف القاري القطري بل وتمتد في مياهها الإقليمية في بعض الأماكن، وإزاء ذلك احتجت قطر بمذكرة رسمية وأرسلت إلى المنظمة الدولية للطيران المدني التي طالبت البحرين بعدم طرق المجال الدولي الجوي لدولة أخرى ذات سيادة[2].

1- عبد العزيز منصور، مرجع سابق، ص 160.

2- فتحي عفيفي، مرجع سابق، ص 357.

وبناء على ما تقدم دراسته نستطيع أن نجمل مجموعة من الأسانيد التاريخية الناجزة والتي تنهض كعوامل رئيسية في تحديد الفصل القانوني للنزاع الحدودي بين قطر والبحرين على النحو التالي[1]:

أولاً : إن الوثائق البريطانية على تناقضاتها قد سلمت بعائدية جزر حوار وفشت الديبل وجرادة إلى البحرين دون أن تقدم تفسيراً مقنعاً لهذه العائدية سوى أن مصالحها في البحرين كانت تفوق نظيرتها قطر، كما أنها لم تتورع عن تحذير شيخ البحرين في غير مناسبة أن الجزر من الوجهة القانونية تميل إلى تابعية قطر، وأنها قد أسدت إليه معروفاً لا يجب أن ينساه عندما تؤيده في هذا الخلاف كما أنه لم يرد نص صريح بالوثائق البريطانية أو العربية يفيد بتسليم الحكومة القطرية بتابعية هذه المناطق الخلافية لحكومة البحرين أو حتى التهاون فيها بالبيع أو التأجير أو الهبة، كما لم تثبت وجهة النظر البحرينية ما يخالف هذا الرأي أو ذاك التوجه.

ثانياً: إن الحكومة القطرية قد حرصت على تجديد المطالبة تباعاً بحقها في امتلاك هذه المناطق[2]. المتنازع عليها، وقد تنوعت هذه المطالبة إما بالقول أو الفعل أو حتى تسجيل اعتراضاتها على سياسة فرض الأمر الواقع "وضع اليد" التي كانت حكومة البحرين تحاول إقرارها على شكل وطبيعة النزاع، ومن ثم تبدو عدم قانونية نظرية التقادم بمقتضى السلوك اللاحق الذي انتهجته قطر.

ثالثاً : إن الحكومة البريطانية صاحبة الحماية على كل من قطر والبحرين حتى عام 1971م، والتي كانت تسيطر على الإدارة السياسية في البحرين بما يفوق نسبة 80% لم تقم بدور الوسيط لنزيه بإقرار مسئوليها وإنما كانت تحاول فرض ما تقره وثائقها من مصالح عليا، ناهيك عن تناقضاتها الداخلية في مرحلة السقوط والتلاشي وضياع الهيبة والمصداقية والاتزان، ومن ثم لم تعد العبرة بما تقوله الوثائق وإنما الجهة التي أصدرتها والحكم على مدى صلاحيته وفساده في الإثبات أو النفي والأخذ والرد وهي أمور من بديهيات القضاء الدولي بحيث تصبح الدولة الحامية كالرجل الذي فقد أهليته، ولم يعد مسئولاً عن أفعاله، فيتم رفع الوصاية منه، وكل ما يترتب على ذلك من التزامات وواجبات، وإذا كان الحال هكذا بالنسبة لدولة الحماية فإنه من باب أولى لا يحق للمحميات التابعة لها، والتي هي بالضرورة منقوصة السيادة ، أن تعول على مطالبات أو تقر مكاسب تحققت لها في مرحلة الإرهاص والتكوين ولم تكن تمتلكها أصلاً وهي الضرورة ذاتها التي دعت فقهاء القانون الدولي إلى إرساء قواعد وشرائع تعالج حالة الفوضى هذه في العلاقات الدولية ولا يقرون مبدأ الحقوق التاريخية – على فرض وجودها – الذي من شأنه

3- خالد السرجاني، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، 1986، ص178-181.

تغيير خريطة العالم من الأساس، ومن ثم فالعبرة هنا للقانون الدولي المتطور أكثر في اعتمادنا على وقائع التاريخ في شأن النزاع الحدودي بين قطر والبحرين.

وإذا حاولنا تقديم تحليلاً قانونياً لمقتضيات النزاع بين قطر والبحرين، فإن مبدأ التقادم أو وضع اليد لمدة طويلة، يعد من الطرق الثابتة لاكتساب الملكية في القانون الخاص، متنازع في اعتباره مكسباً للملكية الإقليمية بين فقهاء القانون الدولي العام، وبين الرأيين يقع الإجماع بأن وضع اليد لمدة طويلة تقدر بنحو خمسين عاماً، لهو من الطرق المكسبة للملكية شريطة استقراره، دون اعتراض من الدولة الأصلية صاحبة الإقليم أو من سكانه، وأن تكون قد تخلت عنه نهائياً، وأن يكون النظام الدولي قد استتب على بقاء هذا الإقليم في ملكية الدولة واضعة اليد عليه، وثمة مبدأ قانونياً آخر يعد امتداداً، أو مكملاً لتفسير هذا المبدأ، وهو ذلك المتصل بالسلوك اللاحق، الذي سلكه الطرفان في أعقاب صدور اتفاق، أو رأى، أو استشارة تتعلق بالمناطق المتنازع عليها، فصلاً وعملاً يعد البينة بل خير البينات على التفسير الصحيح، والوقائع اللاحقة وإن كانت غير قاطعة، فإن قيمتها تكمن في إفساد التقادم الذي يشترط وضع اليد الهادئ، ووفقاً لهذا الإطار من الفهم فإن وضع اليد الذي أقرته البحرين على جزر حوار وفشت الديبل، كما هو مثبت بالوثائق البريطانية والوقائع لم يكن هادئاً، بمقتضى السلوك اللاحق الذي انتهجته قطر التي لم يسلم حكامها البتة، كما لم يقروا السيطرة البحرينية على الجزر ولم يصدر عنهم اتفاقاً أو تعهداً بهذا المعنى، ومن جهة أخرى فإن البحرين قد عمدت هي الأخرى في إطار من المساو إفساد التقادم القطري في "الزبارة"، عن طريق إثارة مشكلة تابعيتها وعائديتها، كلما أثيرت القضية الحدودية بين الجانبين، يبدو أن هذا الزعم يتعارض مع مبدأ قانوني ثابت يحدد سيادة الدولة الإقليمية بأنها تقف عند حدود إقليمها ولا تتعداها إلى إقليم غيرها من الدول، كما أن القانون الدولي لا يقر السيادة على الأتباع دون الأرض القاطنين عليها، الأمر الذي جعل من المطالبة البحرينية مشكلة فريدة من نوعها ولا يمكن تصنيفها أو وضعها في وضعها القانوني[1].

يبقى أن نشير إلى أن وضع الخليج العربي يصنفه بحراً داخلياً مغلقاً، في حين اعتبرته اتفاقية جنيف للجرف القاري 1958م جرفاً قارياً بأكمله نظراً لضيق مساحته وامتداده، ويعتبر منطقة اقتصادية خالصة وفقاً لاتفاقية قانون البحار الجديدة لعام 1982م. وبما أن التحديد الأخير قد محا "أو أزال" أو "جب" كل ما قبله فإن المنطقة الاقتصادية الخالصة في دول إمارات الخليج العربي لا يمكن أن تمتد إلى أكثر من (50) ميل بحري، وفي حال تقارب الدولتين إلى ما دون هذه النسبة المحددة، فإن القانون الجديد قد اعتمد خط المنتصف كإجراء أخير يمكن أن يقدم

1- فتحي عفيفي، مرجع سابق، ص 358.

فصلاً للنزاعات البحرية، وعليه فإن محكمة العدل الدولية من المفترض أنها بعد دراسة الوثائق المختلفة التاريخية والقانونية، سوف تعتمد مثل هذه النتيجة في الخلاف حول جزر حوار وفشت الديبل وجرادة بين قطر والبحرين[1].

وهذا التحليل يفسر وإلى حد بعيد مغزى الموقف البحريني الرافض للتحكيم الدولي عندما تمسكت قطر بنظر الخلاف لدى محكمة العدل الدولية، إذ أن الخبراء البحرينيون يدركون بقدر عدم قانونية الحقوق التاريخية، على فرض وجودها، كما يدركون بالقدر ذاته أن القانون الدولي للبحار يعتمد نسبة البعد بالأميال الذي هو في صالح قطر، ومن ثم تبدو قطر في المقابل واثقة إلى حد بعيد بأن قرار المحكمة سيقر بأحقيتها في المناطق المتنازع عليها، ومن ثم فإن السيناريو المتوقع هو أن الحل الودي الذي ارتضاه الجانبان بعد قرار المحكمة لن يعرف طريقة إلى هذا الموضوع، الذي تنظر من خلاله قطر إلى أن تكون لها مصداقية في العمل السياسي، وأن الحكمة تقتضى عدم هدر الأموال في جمع الوثائق وتقيحها وتكليف خبراء قانونيون للدفاع عن قضيتهم لمجرد إثبات حقهم ويتركوه، ناهيك عن عدم الجرأة على مثل هذا الفعل الذي هو ملك من الأملاك السيادية للدولة، وبما أن قرار المحكمة غير ملزم، ولا تملك الآلية لتنفيذ مثل هذه الأحكام، فإن البحرين سوف تجد نفسها في حل من هذا الالتزام الذي لم تتعاطى حياله بالأساس ولا يعرف على وجه الدقة ماذا سيكون المخرج من هذا المأزق[2].

المطالب الختامية في محكمة العدل الدولية لكل من دولة قطر و دولة البحرين :

- **مطالب دولة قطر :**

وفي ختام الجلسات طلبت قطر من المحكمة أن ترفض كل المطالب والإدعاءات المخالفة وأن تقوم بما يلي :

أولاً : أن تحكم وتعلن وفقاً للقانون الدولي :

ألف – (1) أن لقطر سيادة على جزر حوار.

(2) وأن ضحال ديبال وقطعة جرادة مرتفعات تنحسر عنها المياه وتخضع لسيادة قطر؛

باء – (1) أن دولة البحرين لا سيادة لها على جزر جنان ؛

(2) وأن دولة البحرين لا سيادة لها على زبارة ؛

1- المرجع السابق، ص 358.

2- علي صادق أبو هيف، القانون الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1965، ص 396.

(3) وأن أي إدعـاء مـن جانـب البحـرين بشـأن خطـوط الأسـاس الأرخبيليـة ومنـاطق صـيد اللؤلـؤ وصـيد الأسـماك لـن تكـون لـه علاقـة بغـرض تعيـين الحـدود البحرية في القضية قيد النظر؛

ثانياً : أن ترسم خطاً واحداً للحدود البحرية بين المناطق البحرية لقاع البحر باطن الأرض والمياه العلوية التي تخص كلاً من دولة قطر ودولة البحرين على أساس أن زبارة وجزر حواروجزيرة جنان تعود لدولة قطر لا لدولة البحرين، على أن يبدأ ذلك الخط من النقطة 2 من اتفاق تعيين الحدود المبرم بين البحرين وإيران في عام 1971م، ثم يبعد خط القرار البريطاني المؤرخ 23 كانون الأول/ ديسمبر 1947م، حتى النقطة NSLB ، ثم يمتد إلى النقطة S1 من اتفاق تعيين الحدود المبرم بين البحرين والمملكة العربية السعودية في عام 1958م.(1)

مطالبة دولة البحرين :

وجاء في الإلتماسات الختامية للبحرين ما يلي :

نلتمس من المحكمة، أن ترفض كل المطالب والإدعاءات المخالفة، وأن تحكم وتعلن ما يلي :

1- أن للبحرين سيادة على زبارة .

2- أن للبحرين سيادة على جزر حوار، بما فيها جنان وحد جنان .

3- وأنه نظراً لسيادة البحرين على كل التضاريس الجزرية وغيرها، بما فيها فشت الديبال وقطعة جرادة،التي تشمل أرخبيل البحرين، فإن الحدود البحرية بين البحرين وقطر تحدد على النحو المبين في الجزء الثاني من مذكرة البحرين .

حكم المحكمة في الجلسة العلنية بتاريخ 16 آذار/ مارس 2001 م ، أصدرت المحكمة حكمها، الذي ينص فقرة منطوقة فيما يلي :

(1) بالإجماع

ترى أن دولة قطر لها السيادة على زبارة .

(2) (أ) بإثني عشر صوتاً مقابل خمسة أصوات .

ترى أن دولة البحرين لها السيادة على جزر حوار .

الفصل الرابع :

المطالبة الختامية وحكم المحكمة الدولية

وردود الفعل

أولاً : المطالبة الختامية لكل من قطر والبحرين وحكم محكمة العدل الدولية

ثانياً : رد فعل قطر

ثالثاً : رد فعل البحرين

رابعاً : ردود الفعل العربية و الخليجية و العالمية

أولاً : المطالب الختامية في محكمة العدل الدولية لكل من دولة قطر و دولة البحرين :

- مطالب دولة قطر :

وفي ختام الجلسات طلبت قطر من المحكمة أن ترفض كل المطالب والإدعاءات المخالفة وأن تقوم بما يلي :

أولاً : أن تحكم وتعلن وفقاً للقانون الدولي :

ألف – (1) أن لقطر سيادة على جزر حوار.

(2) وأن ضحال ديبال وقطعة جرادة مرتفعات تنحسر عنها المياه وتخضع لسيادة قطر؛

باء – (1) أن دولة البحرين لا سيادة لها على جزر جنان ؛

(2) وأن دولة البحرين لا سيادة لها على زبارة ؛

(3) وأن أي إدعاء من جانب البحرين بشأن خطوط الأساس الأرخبيلية ومناطق صيد اللؤلؤ وصيد الأسماك لن تكون له علاقة بغرض تعيين الحدود البحرية في القضية قيد النظر؛

ثانياً : أن ترسم خطاً واحداً للحدود البحرية بين المناطق البحرية لقاع البحر باطن الأرض والمياه العلوية التي تخص كلاً من دولة قطر ودولة البحرين على أساس أن زبارة وجزر حواروجزيرة جنان تعود لدولة قطر لا لدولة البحرين، على أن يبدأ ذلك الخط من النقطة 2 من اتفاق تعيين الحدود المبرم بين البحرين وإيران في عام 1971 م ، ثم يبعد خط لقرار البريطاني المؤرخ 23 ديسمبر 1947 م حتى النقطة NSLB ، ثم يمتد إلى النقطة S1 من اتفاق تعيين الحدود المبرم بين البحرين والمملكة العربية السعودية في عام 1958م.

مطالبة دولة البحرين :

وجاء في الإلتماسات الختامية للبحرين ما يلي :

نلتمس من المحكمة، أن ترفض كل المطالب والإدعاءات المخالفة، وأن تحكم وتعلن ما يلي :

1- أن للبحرين سيادة على زبارة .

2- أن للبحرين سيادة على جزر حوار، بما فيها جنان وحد جنان .

3- وأنهنظراً لسيادة البحرين على كل التضاريس الجزرية وغيرها، بما فيها فشت الديبال وقطعة جرادة،التي تشمل أرخبيل البحرين، فإن الحدود البحرية بين البحرين وقطر تحدد على النحو المبين في الجزء الثاني من مذكرة البحرين .

حيثيات الحكم :

أولاً : منطقة الزبارة :

أقرت المحكمة تبعية الزبارة إلى قطر استناداً إلى اتفاق عام 1868م، بين بريطانيا العظمى وشيخ البحرين يظهر أن أي محاولة من جانب البحرين للمطالبة بحقوق في الزبارة من خلال استخدام القوة العسكرية عن طريق البحر لن يسمح بها من جانب بريطانيا، وبالتالي فإن المحكمة لا تجد أي أساس قانوني لإقامة سلطة من جانب البحرين على الزبارة على الرغم من إدعاء البحرين بأنها استمرت في ممارسة السيطرة عليها بواسطة قبيلة النعيم الموالين لهم، وفي عام 1895، كان هناك تدخل عسكري، لوقف تدخل العثمانيين لها، لذا رأت المحكمة أنه لم يكن هناك أي سلطة على منطقة الزبارة إلا لقطر، وبالتالي اتخذت المحكمة قرارها حول سيادة قطر على الزبارة بالإجماع[1].

ثانياً : جزر حوار :

إن مسألة السيادة على جزر حوار كانت أهم المسائل التي أثارت الانقسام والاختلاف بين المحكمة نظراًللاعتبارات الجغرافية والتاريخية المحيطة بالجزر، وقد ادعت البحرين أنها مارست السيادة على جزر حوار وأن القرار البريطاني الصادر في يوليو 1939 والذي يخضع الجزر لتبعية البحرين يغي اعتباره حكماً صادراً من هيئة تحكيم، أي حكم نهائي لا يقبل المراجعة فيه، وليس للمحكمة اختصاص بإعادة النظر فيه أو إبطال حكم صادر من هيئة أخرى، ولكن المحكمة الدولية رأت أن الاتفاق البريطاني لا يشكل اتفاقاً دولياً أوتحكيماً وقد بنت رأيها معتمدة على الكثير من الأحكام الصادرة من محكمة العدل الدولي الدائمة، ومحكمة العدل الدولية[2].

---

[1]http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. dac-1cvt.htm.

1- فتحي العفيفي ، مرجع سابق ص 220.

أما الاعتبارات التاريخية التي اعتمدت عليها قطر فتتمثل في الأحداث التي أعقبت إبرام اتفاقية 1868م والتي أنشأت الكيان السياسي للدولة، واعتمدت على كثير من الوثائق التاريخية الرسمية وغير الرسمية التي تثبت أن جزر حوار جزء لا يتجزأ من الإقليم القطري.

وبعد جدل طويل من كلا الطرفين القطري والبحريني حول مسألة السيادة على الجزر أصدرت المحكمة حكمها والذي في النهاية اعتمد كلياً على القرار البريطاني الصادر عام 1939 يمنح الجزر للبحرين، أي أنه في النهاية لم تنظر المحكمة في مسألة عدم وجود ممارسة للسيادة ولم تنظر كذلك لقاعدة الملكية الأصلية التي تعود لدولة قطر ولا عشرات الخرائط الموثقة التي قدمتها قطر كما أن المحكمة لم تنظر في المبدأ القائل (لكل ما بيده لكل ما بحوزته) [1].

ثالثاً : جزيرة جنان:

حكمت المحكمة بتبعية "جنان" إلى دولة قطر بعد النظر إلى القرار البريطاني لعام 1939م والذي لم يتضمن أي إشارة إلى جزيرة جنان ولم يذكر أنها جزء من البحرين، ولم تتمكن المحكمة من استخلاص نتيجة محددة من القوائم الثلاث التي قدمتها البحرين قبل 1939 والتي لم تظهر جنان إلا في واحدة منها، وبالتالي...... فإن الحكومة البريطانية لم تعترف لحاكم البحرين بالسيادة على جزيرة جنان، وهكذا نجد أن المحكمة استندت مرة أخرى إلى قرارات إدارية صادرة من السلطات البريطانية وتحديداً قرار 1939م[2].

رابعاً : قطعة جرادة :

حكمت المحكمة الدولية بتبعية قطعة جرادة إلى البحرين وهي جزيرة صغيرة تقع في حدود 12 ميل بحري من كلا البلدين ، وكان الخلاف يدور حول ما إذا أن قطعة جرادة تعتبر ضحضاح أم جزيرة، ولكن بعد تحليل الأدلة التعريفية والنتائج التي توصل إليها الخبراء انتهت المحكمة إلى أن قطعة جرادة تنطبق عليها المعايير التي تعتبر من خلالها جزيرة وينبغي أن تؤخذ في الاعتبار عند رسم خط الوسط، إلا أن المحكمة نظرت إلى حجم هذه الجزيرة الصغيرة والأنشطة التي مارستها عليها فانتهت إلى أن ذلك يكفي لدعم دعوى البحرين من أن لها سيادة

2- عبد الله عبد اللطيف المسلماني، مرجع سابق، ص 81.

3- المرجع السابق، ص 104 – 105.

عليها. وذلكعلى الرغم من شك المحكمة فيما كان حفر الآبار الارتوازية يعد عملاً سيادياً أو أنه تمت ممارسته كعملاً سيادياً [1].

خامسا: فشت الديبل :

حكمت المحكمة بسيادة قطر على مرتفع فشت الديبل التي كانت ترى أن فشت الديبل ضحضاح لا يمكن تملكه بينما ادعت البحرين أن لضحضاح بحكم طبيعته يعد أرضاً قابلة للتملك، وقد لاحظت المحكمة وفقاً لقانون البحار أن الضحضاح منطقة متكونة طبيعياً من أرض محاطة بالمياه الذي تعلوه وقت الجزر بينما تغمرها المياه وقت المد، وكان السؤال الفاصل من وجهة نظر المحكمة هو عما إذا يمكن للدولة اكتساب السيادة بواسطة التملك أو الاستيلاء للضحضاحالواقع في عرض البحر الإقليمي التابع لها عندما يكون ذلك الضحضاح نفسه واقعاً في عرضالبحر الإقليمي لدولة أخرى، كذلك وأخذت المحكمة بفرضية مبدأ القرب الجغرافي في أن الجزر الواقعة في المياه الإقليمية تخضع لسيادة الإقليم الأقرب، ولم تجيز كذلك إدعاءات البحرين المتعلقة بأعمال السيادة على البحر، ومن هذا كله رأت المحكمة أنه ليس للبحرين الحق في استخدام الضحضاح في المنطقة الواقعة والمتداخلة بينها وبين قطر كخط أساس، وكذلك الأمر بالنسبة لقطر، وأنه من المستقر في القانون الدولي بأن الإقليم كي يكون قابلاً للاستيلاء والسيادة عليه يجب أن يكون بصفة دائمة فوق سطح الماء في حالة المد ولا يتشكل مثلاً من صخور قاحلة غير مغمورة بالماء في حالة الجزر فقط، ما لم تكن هذه الأقاليم واقعة في نطاق المياه الإقليمية للدولة، وكان القرار النهائي للمحكمة كما ذكرنا هو أن فشت الديبل ضحضاح يقع تحت سيادة دولة قطر[2].

سادساً : مصاييد اللؤلؤ:

المحكمة لا تعد وجود مصاييد اللؤلؤ، حتى لو كانت تستغلها البحرين، مبرراً لأن يكون لها الحق في هذه المصاييد.... وقد طلبت قطر ترسيم خط بحري يتبع الجرف القاري ، والبحرين لا تعترف بهذاالخط لأنه لا يلاءم دولة حديثة. ورأت المحكمة أن القرار البريطاني، كانت له علاقة بتحديد الجرف القاري، والمناطق الاقتصادية فقط. وهناك فارق كبير بين شواطئ كل دولة، واستندت المحكمة إلى قرارات لها سابقة، ورأت أن الفارق الكبير بين أطوال الشواطئ ظروفاً خاصة، ويمكن أن تؤدي إلى تعديل الشواطئ، وعليه فإن خط الارتكاز، لقياس المياه الإقليمية، هو أكثر نقاطالبحر انخفاضاً ، وهو أمر له علاقة بسيادة الدولة البحرينية على

1- عبد اللطيف المسلماني، حكم محكمة العدل الدولية، مرجع سابق، ص 126 – 1280.

2- عبد اللطيف المسلماني حكم محكمة العدل الدولية، مرجع سابق، ص 129 – 134 .

أراضـيها. ووفقـاً للفقـرة 2 مـن قـانون 1982م، فـإن للجـزر، مهمـا كانـت أبعادهـا الوضـع نفسـه والحقوق في مياه إقليمية مثل أي أرض أخرى[1].

سابعاً : تحديد الجرف القاري :

قـررت المحكمـة بـأن خـط الحـدود البحـري الواحـد فـي الجـزء الشـمالي سيتشـكل ابتـدءا بواسطة خط من نقطة تقع في شمال غرب فشت الديبل وتتقابل مع خط الأبعاد المتساوية كما تم تعديلـه، وستتجه الحدود بعدها نحو خط الأبعاد المتساوية حتـى تقابل خط تعيين الحـدود البحريـة بين المناطق البحرية بإيران. من جهة ودولة قطر ودولة البحرين من جهة أخرى[2].

ثامناً : تعيين الحدود البحرية :

اتخـذت المحكمـة حكمهـا مـن مبـادئ القـانون الـدولي فقد أقـرت بـأن الطـرفين متفقـين بـأن قرارهـا ينبغـي أن يصـدر لقواعد القاون الـدولي، وحيث أن قطـر والبحـرين ليسـتا طرفـاً فـي اتفاقيـة جنيـف لقـانون البحـار المبرمـة فـي 29 إبريـل عـام 1958م، وحيـث أن البحـرين صـادقت علـى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982 في حين أن دولـة قطر وقعت عليها، وحسب لهذا قـررت المحكمـة أن القـانون الـدولي العرفـي هـو القـانون واجـب التطبيـق، وذهبـت المحكمـة إلـى أن الإقليم الـذي يبقـى فوق المـاء فـي حالـة المد قـادر علـى أن يرتـب بحـر إقليمـي إلـى مسـافة 12 ميـل بحري بحد أقصى[3].

ردود الفعل :

رحبت كل من قطـر والبحـرين بقرار محكمـة العدل الدوليـة فـي لاهـاي الـذي أنهـى النـزاع الحـدودي بينهمـا، واحتفلت كل دولـة بالحدث، وأعلن يوم السبت 2001/3/17م، وهو اليوم التـالي لصـدور الحكم، عطلـة رسمية فـي كـلا البلـدين ابتهاجاً بالمناسبة. ودعـا أميرا البلـدين إلـى تجـاوز الماضـي وفـتح صـفحة جديـدة مـن التعـاون المشـترك. كمـا أجـرى ولـي عهـد قطـر اتصـالا هاتفيـا بنظيـره

1- http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. dac

2- عبد اللطيف المسلماني مرجع سابق، ص ص 129 – 134

3- المرجع نفسه، ص ص،129-134

4- http://www.aljazeera.net/News/archive/archive?ArchiveId=5095

البحريني، وتناول الحديث بينهما مستقبل العلاقات بعد صدور الحكم. وفور إعلان الحكم في لاهاي تصافح وزيرا خارجية قطر والبحرين اللذان كانا حاضرين في المحكمة وتعانقا. وتبادل الوفدان القطري والبحريني القبلات تعبيرا عن قبول الحكم. وأعرب وزير الخارجية البحريني محمد بن مبارك آل خليفة عن سروره بصدور الحكم وتوجه بالشكر إلى المحكمة. وقال الوزير البحريني إن من المهم والضروري أن تطوى صفحة الماضي ويكون التركيز على تعزيز علاقات البلدين.

ثانياً: رد فعل قطر[1]:

عبر أمير قطر، الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، عن عدم رضاه عن الحكم ولكنه قال أن بلاده تعد الخلاف عقب صدور الحكم منتهياً بين البلدين وقال: "على الرغم مما تضمنه القرار، من جوانب إيجابية، إلا أنه لم يكن بالأمر الهين على نفوسنا، ذلك أن لتلك الجزر في وجدان شعبنا مكانه كبرى، تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن، وحرص أبناءه على الارتباط بكل ذرة من ترابه". وأعلن أن قرار المحكمة قد أنهى الخلاف القائم بين الدولتين، وهنأ الشعبين القطري والبحرين بانتهاء الخلاف، كما توجه بالتقدير والشكر إلى خادم الحرمين الشريفين الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية، والسلطان قابوس بن سعيد حاكم سلطنة عمان، لدورهما وجهودهما في هذا الصدد.

وأجرى ولي عهد قطر الشيخ جاسم بن حمد آل ثاني اتصالاً هاتفياً بنظيرة البحريني الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، وفور إعلان الحكم في لاهاي تصافح وزير خارجية قطر والبحرين اللذان كانا حاضران في المحكمة وتعانقا، وتبادل الوفدان القطري والبحريني التهاني تعبيراً عن قبول الحكم، واعتبر وزير الخارجية القطري الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني أن التسوية التي توصلت إليها المحكمة ستزيد من التضامن العربي، وأعلن استعداد قطر لبدء أي تعاون مباشر مع البحرين. ويرى مراقبون أن الحكم إذا طبق سيمثل إنجازاً مهماً وسابقة حضارية لحل النزاعات الحدودية بين الدول.

وفي المؤتمر الصحفي الذي عقده الشيخ حمد وزير الخارجية القطري عقب إعلان الحكم في لاهاي أكد أن بلاده حصلت على 80% من المطالب الخمسة التي نظرت فيها المحكمة. وقال أن قطر ترى أن مكاسبها، تبنى على عدة قواعد من أهمها: أنها لم تكن تتصرف في شيء من الذي قضى لها الكم به، عدا منطقة الزبارة التي عادت إلينا الآن رسمياً وقانونياً. كما تحسب الدوحة المكاسب بحساب الكيلومترات المربعة التي رسمتها محكمة العدل الدولية لجهتها،

1-http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. Dac -cvt.htm.

والتي تزيد على ألفي كيلو متر مربع، بين ماء وأراضي. وهو ما قصده الوزير الشيخ حمد بن جاسم وهو يقول:

"إذا أردنا الخوض في حسابات الربح والخسارة، فإننا زدنا أكثر بحساب الكيلومتر المربع.

لكن أهم مكسب غنمته قطر، وظل خافياً عن الكثيرين هو "فشت الديبل"، فقد كانت قطر تخشى أن يتحول الفشت بثرواته الضخمة إلى الأيادي البحرينية. وقال أحد أعضاء الوفد القطري: "لقد ربحنا المستقبل".

وفي مؤتمر صحفي لمح وزير خارجية قطر أن بلاده لجأت إلى التكتم على أهمية فشت الديبل. ومقوماتها الاقتصادية حتى النطق بالحكم، وكانت فرحة القطرين غامرة عندما حكمت لهم به المحكمة. وعلق أحدهم بالقول إن "فشت الديبل" "يبنى لنا عشرين جزيرة مثل حوار التي خسرناها".

كما يعتقد القطريون أنهم حصلوا على أربعة من المطالب الخمسة التي كانت معروضة أمام المحكمة فضلاً عن أن حوار التي فقدوها لم يفقدوا الملاحة حولها، بل في المياه التي تفصلها عن البحرين. وقد خرج القطريون إلى الشوارع في الدوحة، للتعبير عن فرحتهم بانتهاء الخلاف بين البلدين الشقيقين.

وبعد صدور الحكم توجه أمير دولة قطر بخطاب إلى الشعب القطري وهذا نصه:

ثالثاً: رد فعل دولة البحرين[1]:

ترى البحرين أنها الكاسبة في قرار المحكمة، ووصف أميرها القرار بأنه قرار حكيم وأعلن التزام بلاده به وأعرب عن أمله في أن يسهم الحكم في فتح صفحة جديدة مشرقة بين البلدين وتحقيق تطلعات الشعبين.

وعبر الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، عن ترحيبه بقرار المحكمة وأكد أنه يشكل فوزاً تاريخياً ويوم انتصار لبلاده ويؤيد ذلك ما قاله أحد القضاة في البحرين حين وصف الحكم بأنه نصر بنسبة 75% للبحرين، 25% لقطر، وهذا من مفارقات الحكم، أن وجد فيه الطرفان ما يرضيهما.

1-http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. dac-1cvt.htm.

وأثنى أمير البحرين على جهود الوساطة العربية وخص بالشكر قيادتي المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

وأمر الشيخ حمد بن عيسى، فور صدور الحكم، باتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تنفيذ الحكم ودعا إلى استئناف أعمال اللجنة العليا المشتركة برئاسة ولي العهد في قطر والبحرين للبدء بمشروعات التنمية المشتركة، على جانب الحدود لتصبح نموذجاً للبناء المشترك بين البلدين، وفي مقدمتها مشروع الجسر.

كما زار الأمير جزر حوار لأول مرة منذ صدور قرار المحكمة الدولية في الثامن عشر من يوليه 2001م ودعا المواطنين إلى قضاء إجازاتهم في الجزر، واطلع الأمير على المشروعات الجديدة التي تهدف إلى تطوير الجزر سياحياً وعمرانياً.

أما الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس وزراء البحرين فقد زار جزر حوار بعد صدور الحكم وهي أول زيارة له لتثبيت تبعيتها للبحرين، وأكد أن العلاقات بقطر باتت على أحسن ما يرام، وأنها ستكون مثالاً يحتذي به الآخرون، وزار الشيخ حمد بن عيسى أمير البحرين الدوحة يوم الثلاثاء 20 مارس عقب صدور الحكم وقالت وسائل الإعلام أن الزيارة كانت بهدف تبادل التهاني مع أمير قطر، وكانت الزيارة مناسبة مهمة لإعادة أعمال اللجنة العليا المشتركة المشار إليها.

ولما كان البحرينيون يعدون جزر حوار لب النزاع، فقد عم الشارع البحريني ابتهاج عبروا عنه كعادتهم بالمسيرات في الشوارع إلى ساعة متأخرة من مساء يوم إصدار الحكم، وعبر كثيرون منهم عن رأيهم من خلال وسائل الإعلام وقالوا أنهم يأملون طي صفحة الماضي، ونسيان سنوات النزاع التي أهدرت فرصاً كثيرة للتقارب والتكامل بين الطرفين، والتطلع إلى مستقبل أكثر استثمارا للفرص المتاحة بين البلدين. وأجمعت الآراء على أن انتهاء القضية بحد ذاته هو مكسب للطرفين، وعلى الرغم من امتعاض بعض البحرينيين من حصول قطر على جزيرتي جنان وفشت الديبل المتميزتين بالغاز، إلا أنهم أكدوا أن قرار المحكمة لا خلاف في أنه أعطى البحرين مناطق غنية بالنفط، وقال أحدهم: "لهم الغاز، ولنا النفط".

وقد وجه الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة أمير البحرين كلمة إلى مواطنيه، على أثر إصدار محكمة العدل الدولية حكمها في الخلاف الحدودي مع قطر والتي قال فيها:

رابعاً : ردود الفعل العربية والخليجية[1]:

1- http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / cvt.htm.-1sec02. dac- -1

أما على الصعيدين الخليجي والعربي، فقد وصف الأمين العام المساعد للجامعة العربية أحمد بن حلة الحكم بأنه أزال حقل ألغام بين البلدين، وأثنى على الروح الحضارية التي لجأ إليها البلدان وطالب بأن يتخذ نموذجاً لحل الخلافات، وخاصة نزاع الجزر بين إيران والإمارات العربية المتحدة، ودعا إلى إقرار مشروع محكمة العدل العربية على غرار محكمة العدل الدولية لحسم الخلافات العربية.

واستقبلت حكومة السعودية الحكم الصادر بارتياح كبير باعتبار أن هذا الحكم من شأنه أن يفتح أفاقاً جديدة نحو تعزيز العلاقات الأخوية بينها ويساهم بكل تأكيد في ترسيخ الأمن والاستقرار والازدهار في المنطقة.

وأنه ليسر المملكة العربية السعودية قيادة وشعباً أن تبارك وتهنئ قادة البلدين الشقيقين وشعبيهما على هذا الإنجاز التاريخي الحضاري والذي يؤكد على حكمة قادة البلدين وحرصهم على الالتزام بقواعد الشرعية الدولية وحل النزاع بالطرق السلمية بما يكفل تعزيز الأمن والاستقرار.

وفي الكويت عبر نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الأحمد الصباح عن ارتياحه لحكم محكمة العدل الدولية الذي أرضى الطرفين، وأمل أن يكون القرار في مصلحة الطرفين والعلاقات الخليجية. وكان الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت قد وجه برقيتي تهنئة إلى أميري قطر والبحرين أكد فيها أن الحكم لا يمثل ربحاً أو خسارة لطرف دون الآخر، وإنما يعد انتصاراً للجميع ويضيف لغة جديدة إلى بناء العلاقات التاريخية القائمة بين دول مجلس التعاون، ويسهم في تحقيق الأمن والاستقرار وتعزيزهما في ربوع المنطقة.

كذلك عبر الوزير المسؤول عن الشئون الخارجية في سلطنة عمان، يوسف بن علوي ابن عبد الله عن ترحيب السلطنة بقرار المحكمة وبتوجهات قيادتي البلدين نحو البدء بمرحلة جديدة للتعاون المثمر بينهما، وأضاف ابن علوي، في تصريحات بثتها وكالة الأنباء العمانية أن هذا القرار سيفتح آفاقاً جديدة أمام البلدين الشقيقين في كافة المجالات. وسيدعم مسيرة العمل المشترك لدول مجلس التعاون الخليجي ورأى أن الأشقاء في البحرين كسبوا دولة قطر، والأشقاء في دولة قطر كسبوا دولة البحرين.

وفي الإماراتعبر نائب رئيس مجلس الوزراء الإماراتي الشيخ سلطان بن زايد آل نهيان، عن ترحيبه بقرارالمحكمة القاضي بحل النزاع مؤكداً أنه يشكل "حدثاً تاريخياً" وإنجازاً يعكس حكمة حكومتيالبلدين، وأن الإمارات ترى في هذا الحكم انتصاراً للتضامن والتآزر، وتغليباً للحكمة ومنطق العقل، ومثالاً ناصعاً للتعاطي الحضاري.

ولقد أعرب الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي الشيخ جميل الحجيلان عن أمله أن يسهم الحكم النهائي الذي صدر من المحكمة في المزيد من تعزيز مسيرة مجلس التعاون لما فيه

خير شعوب المنطقة، كذلك وأعربت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مع مجلس التعاون الخليجي عن ارتياحهما لما لقيته حكم محكمة العدل الدولية في لاهاي من ارتياح لدى قطر والبحرين، وإغلاق ملف النزاع الحدودي بين البلدين الشقيقين، وفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما، وطالبت الأمانة العامة للجامعة العربية في بيان لها بحل جميع الخلافات الحدودية بين بعض الدول العربية بالوسائل السلمية، وأعربت عن أملها أن تستجيب إيران إلى الدعوة بعرض النزاعفي جزر الإمارات العربية المتحدة على محكمة العدل الدولية للفصل فيه، والقبول بما تقرره المحكمة في هذا الشأن.

ولقد هنأ الرئيس حسني مبارك، والعاهل الأردني الملك عبد الله الثاني أميري قطر والبحرين في اتصالات هاتفية. فيما رحبت الجمهورية اليمنية بقبول دولتي قطر والبحرين المشترك بحكم لاهاي والتزامهما المشترك وقال وزير خارجية مصر: "إن الالتجاء لمحكمة العدل الدولية، والمساعي العربية الخيرة، والحكم الذي قبل به الطرفان، يمثل صيغاً فعالة لحسم الخلافات، وإعادة بناء العلاقات بأسلوب يخضع لأطر القانون الدولي والممارسة القانونية الدبلوماسية الهادئة، وأسلوباً يحتذي به لحل النزاعات على المستوى العربي".

وقال د. محمد المسفر: أشرق فجر جديد على منطقة الخليج والجزيرة العربية هذا الشهر في الربع الأول من العام الأول من القرن الواحد والعشرين، وبذلك نقول بأنه قد تحددت معالم الجغرافيا وبقيت المعالم الداخلية التي لا يعلمها إلا الله والراسخون في العلم الذاتي للنفوس، نحن لا نتحدث عن ما هو مكنون النفس بقدر ما نتحدث عن مستقبل، كيف ننظر إليه جميعاً ، ولست هنا بصدد التحليل النفسي عند ولاة الأمر فينا، ولكني أقول بأن معالم الجغرافيا قد وضعت معالمها على الطبيعة وبقي علينا أن ننطلق في معراج الحياة والمستقبل الجديد[1].

خامساً : ردود الفعل العالمية[2]:

أما بالنسبة إلى ردود الفعل العالمية فقد بادر بها الرئيس الأمريكي الذي أجرى اتصالاً هاتفياً بأميري البلدين مهنئاً بانتهاء الخلاف بينهما، وأعرب رؤساء البعثات الدبلوماسية المعتمدة لدى المنامة يتقدمهم السفير الألماني، عميد السلك الدبلوماسي عند استقبال أمير البحرين لهم عن تهليهم على قرار محكمة العدل الذي أثبت حق البحرين في جزرها ومياهها، وعن سرور دولهم لهذا القرار الذي أنهى الخلاف، وعزز دور هذه الهيئة الدولية في تسوية النزاعات، كما

[1] **http://www.aljazeera.net/Channel/archive/archive?ArchiveId=89566**

[2] http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/NeezaHodoo/sec02.doc_cvt.htm

هنأت باريس كلاً من الدولتين معبرة عن سرورها لإعلانهما تصميمها على تنفيذ قرار المحكمة، وجاء في بيان الخارجية الفرنسية أن فرنسا مقتنعة بأن حل هذا النزاع سيسمح للبلدين باستكمال التقارب الذي شرعا به، وسيساهم أيضاً في استقرار منطقة الخليج.

وأصدرت الخارجية البريطانية بياناً هنأت فيه الدولتين بالحنكة السياسية التي أبدتاها إزاء تسوية النزاع الحدودي، مؤكدة تطلع الحكومة البريطانية إلى تنفيذ البلدين للحكم، وتطوير علاقات وثيقة بينهم.

وهكذا أغلق أخيراً ملف أطول نزاع إقليمي ورد إلى المحكمة الدولية والذي استمر لمدة تسع سنوات متداولاً أمام المحكمة الدولية في لاهاي والتي من الصعب جداً أن تصل إلى حكم يشكل انتصاراً

لطرف على حساب الطرف الآخر، إذ لابد من التوفيق بين الاعتبارات التاريخية والجغرافية إلى جانب الاعتبارات القانونية، وهناك خطوات ثابتة ومعروفة لحل النزاعات الدولية وتسويتها والوارد حدوثها طبعاً لكثرة عدد الدول وتضارب مصالحها وأهدافها مما يؤدي إلى اللجوء إلى المحاكم الدولية وهذه الخطوات هي[1]:

1- **المفاوضات** : وتعني تبادل الرأي بين الدولتين المتنازعتين بهدف الوصول إلى تسوية للنزاع الذي حصل بينهما، وتتم المفاوضات في الغالب عن طريق المبعوثين الدبلوماسيين أو عن طريق مندوبين مخصصين لهذا الغرض إذا كان النزاع ذا أهمية خاصة ويكون تبادل الآراء بين المفاوضات شفهياً أو كتابياً، وقد يتطلب الأمر إضافة فنيين لكلا الفريقين المتفاوضين إذا كان النزاع مثلاً يتعلق بالخلاف حول الحدود ومن أمثلة القضايا التي حُلت عن طريق المفاوضات انسحاب إسرائيل من صحراء سيناء الذي تم بعد مفاوضات طويلة بين مصر وإسرائيل.

2- **الوساطة** : وهي الخطوة الثانية لحل النزاع الناشب بين الدول في حال فشل المفاوضات المباشرة بين الدولتين المتنازعتين، وفي هذه الخطوات تقوم إحدى الدول وخاصة إذا كانت ترتبط بعلاقة صداقة بين الدولتين المتنازعتين بالتوسط بينهما إما من أجل العودة للمفاوضات بينهما ويطلق على هذا الأسلوب (الخدمات الودية) أو أن تشترك الدولة الوسيطة في المفاوضات بصورة فعلية ومباشرة ويعرف هذا الأسلوب (بالوساطة) حيث تقوم الدولة الوسيطة حسب هذا الأسلوب بالتوفيق بين المطالب المتعارضة للدول المتنازعة والتخفيف من حدة الجفاء بينهما وبدون صفة ملزمة، وتنتهي مهمة الدولة الوسيطة في هذه الحالة إذا تبين لها أن وساطتها

2- http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. dac-1cvt.htm.

غير مقبولة من كلا الطرفين المتنازعين أو أحدهما، أو إذا قرر أحد الطرفين المتنازعين عدم قبول هذه الوساطة، ومن أمثلة القضايا التي حلت بالوساطة رفع الحظر الاقتصادي عن ليبيا الذي استمر لمدة سبع سنوات بسبب الجهود التي بذلها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز – حفظه الله– ورئيس جنوب أفريقيا السابق نيلسون مانديلا. وهناك أسلوب آخر للوساطة لحل المنازعات الدولية يطلق عليه (الوساطة المزدوجة) وهي خاصة بالمنازعات الخطيرة التي تهدد السلم العالمي وفيها تقوم إحدى الدولتين المتنازعتين باختيار دولة أجنبية لتتولى عنها المفاوضة بشأن النزاع القائم حيث تعمل الدولتان المختارتان في البداية على عدم قطع العلاقات السلمية بين طرفي النزاع، ثم تقومان بالمفاوضات لتسوية النزاع وفي حدود (30) يوماً يمتنع خلالها طرفا النزاع من الحديث حوله، فإذا لم تنجح المساعي حول ذلك وتوتر الوضع بين الدولتين المتنازعتين بقطع العلاقات السلمية بينهما فإنه مطلوب من الدولة الوسيطة في هذه الحالة استغلال الفرصة المناسبة للعمل على إعادة السلم بين طرفين النزاع.

3– **لجان التحقيق الدولية** : حيث يلجأ إليها طرفا النزاع إذا كان الخلاف بينهما على وقائع معينة حيث تقوم هذه اللجان بإيضاح حقيقة الوقائع المختلف عليها حتى تكون المناقشة فيما بعد لحل النزاع مستندة إلى وقائع صحيحة، وتقوم لجان التحقيق بأعمالها في جلسات سرية وتتخذ قراراتها بأغلبية الآراء وتعلن تقاريرها في جلسات علنية، إلا أن الرجوع للجان التحقيق لحل المنازعات بين الدول ليس ملزماً بل يتم باتفاق الأطراف المتنازعة.

4– **لجان التوفيق** : وهي تشبه لجان التحقيق في السعي لحل النزاع بين الدول إلا أن لجان التوفيق يكون من مهامها أيضاً اقتراح حل للنزاع يمكن أن يرضي الطرفان المتنازعة.

5– **التحكيم** : ويعرف بالتسوية القضائية للمنازعات الدوليةوهو يتصف بالإلزام لأطراف النزاع حول ما يصل إليه من قرارات إلا أنه لا يلجأ إليه إلا باتفاق الأطراف المتنازعة، وقد يتم التحكيم عن طريق لجان تحكيم خاصة، وتتألف لجنة التحكيم الخاصة من خمسة محكمين يعين اثنان منهم من قبل الدولتين المتنازعتين ويعين الثلاثة الباقون بمن فيهم رئيس اللجنة باتفاق الطرفين على أن يكونوا من دول أجنبية. وقد يتم التحكيم بلجوء الطرفين المتنازعين إلى (محكمة العدل الدولية) التي أنشئت سنة 1920م وفصلت في كثير من المنازعات الدولية، وهي تتألف من خمسة عشر قاضياً معينين بمعرفة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة وهي تتميز عن لجان التحكيم بأن أطراف النزاع لا يتدخلون بتعيين قضاتهم لحل النزاع بينهم، وتنظر هذه المحكمة في القضايا المعروضة أمامها في جلسات سرية إلا أن الحكم يُتلى في جلسة علنية وتفصل المحكمة في قضايا المنازعات برأي الأكثرية من قضاتها وإذا تساوت الأصوات رجح الجانب الذي فيه رئيس المحكمة، أما القضاة الذين يخالفون رأي الأغلبية فيوضح رأيهم في بيان مستقل، وحكم محكمة العدل الدولية نهائي وغير قابل للاستئناف إلا أنه يمكن إعادة النظر فيه

في حالة ظهور وقائع تؤثر وبشكل حاسم في الدعوى وكانت هذه الوقائع غير معلومة لدى المحكمة وقت إصدار الحكم ولا الدولة التي طلبت إعادة النظر في الحكم، وألا يكون جهلها بهذه الوقائع نتيجة إهمال منها، وأن يكون طلب إعادة النظر في الحكم خلال مدة ستة أشهر من تاريخ اكتشاف الوقائع وبشرط ألا يكون قد مضى على صدور الحكم عشر سنوات، ومن أمثلة القضايا التي حلت عن طريق محكمة العدل الدولية الخلاف الحدودي بين البحرين وقطر.

6- **الجمعية العامة للأمم المتحدة** : حيث أقر ميثاق هيئة الأمم المتحدة لهذه الهيئة الدولية الحق في مناقشة أية قضية تتعلق بحفظ السلم والأمن الدوليين عندما يطلب منها ذلك من إحدى الدول أو من مجلس الأمن الدولي وتصدر الجمعية العامة للأمم المتحدة توصياتها بشأن النزاع المعروض أمامها بأغلبية ثلثي الأعضاء إذا كان النزاع يمس السلم والأمن الدوليين وبالأغلبية العادية في المنازعات الأخرى، وتوصيات الجمعية العامة ليست ملزمة إلا أنه يجدر بالدول المتنازعة وقد التزمت بأهداف الهيئة الدولية أن تجعل هذه التوصيات محل اعتبار لديها.

7- **مجلس الأمن الدولي** : حيث يعتبر قيام مجلس الأمن الدولي بنظر النزاع الذي يحصل بين دولتين أو أكثر هو الخطوة الأخيرة لحل النزاع، إذ يحق لمجلس الأمن الدولي في البداية دعوة الأطراف المتنازعة إلى حل الخلاف بينهما بالطرق السلمية (سالفة الذكر) فإذا أخفقت في ذلك وجب عليها عرض الأمر على المجلس الذي له أن يوصي بما يراه مناسباً لحل النزاع، ويتخذ مجلس الأمن الدولي قراراته بأكثرية تسعة من أعضائه الخمسة عشر بشرط أن يكون الخمسة الأعضاء الدائمون (أصحاب حق النقض) من بينهم، وقرارات مجلس الأمن الدولي لحل المنازعات هي مجرد توصيات لأطراف النزاع، يمكنهم أن يأخذوا بها أو يتحولوا عنها لطرق التسوية السلمية إلا أنه في حالة استمرار النزاع وأصبح مهدداً للسلم والأمن الدوليين، فإن من حق مجلس الأمن الدولي أن يقرر ما يراه لازماً لحفظ السلم والأمن الدوليين ويكون قراره في هذه الحالة ملزماً لأطراف النزاع وغيرهم من الدول الأعضاء في الهيئة الدولية.

ملاحق:

معاهدات، خرائط ورسائل

- **اتفاقيـة عـام 1868 بـين الشـيخ محمـد بـن ثـاني والحكومـة البريطانيـة، بشـأن السـلام البحري**

أتعهد أنا، محمد بن ثاني شيخ قطر، بموجب هذه الاتفاقية أمام الله، بتنفيذ المواد الموضحة فيما يلي، والتي تم الاتفاق عليها، بيني وبين اللفتنانت كولونيل بيلي، المقيم السياسي لحكومة صاحب الجلالة البريطانية في الخليج (الفارسي) :

أولاً : أتعهد بالعودة إلى الدوحة والإقامة بسلام في مينائها.

ثانياً : أتعهد بأن لا أقوم بأية أعمال عدوانية في البحر، مهما كانت الأسباب، وعندما تنشب أية نزاعات، أو سوء تفاهم، فإنني أتعهد، في جميع الحالات، أن أرجع إلى المقيم السياسي الربيطاني بشأنها.

ثالثاُ : أتعهد بأن لا أساعد محمد بن خليفة، تحت أية ظروف، أو أقيم معه أية ارتباطات من أي نوع.

رابعاً : أتعهد كذلك بأنه إذا وقع محمد بن خليفة في يدي، أن أسلمه للمقيم السياسي.

خامساً : أتعهد بأن أحافظ للشيخ علي بن خليفة، شيخ البحرين، على كافة العلاقات التي كانت قائمة فيما بيننا وبين شيخ البحرين،حتى الآن، وفي حالة حدوث أي خلاف في الرأي، ينشأ عن أي مشكلة، سواء بشأن أي دفعات مالية أو خلافها، فإننا نحيل هذا الخلاف إلى المقيم السياسي البريطاني.

– وقع بحضوري من جانب محمد بن ثاني شيخ قطر .

24 جمادى الأولى 1285 هـ

12 سبتمبر 1868م

توقيع

اللفتنات كولونيل لويس بيلي

المقيم السياسي لصاحب الجلالة البريطانية في الخليج

الكابتن ر . أ . براون

قائد سفينة صاحب الجلالة "فيجيلانت"

– Aitchison, A collection of treaties, Engagments and Sanads, Relating to India and neighbouring Countries, Vol. XI, Delhi, 1973, p. 255.

"بسم الله الرحمن الرحيم"

"حكومة قطر"[1]

من عبد الله بن جاسم الثاني حاكم قطر

إلى جناب الأجل المكرم عالي الجاه المفخم سعادة مستر أ.ج. ويتمن آى.س.إس. باليوز دولة بريطانية العظمى في البحرين المحترم.

بعد السلام اللائق بمقامكم السامي وجزيل التحية والاحترام.

لي الشرف بأن أشير إلى الصداقة المتينة التي بيني وبين حكومة بريطانية العظمى وما احتوت عليه من حسن العلاقات وتوثيق الروابط والمعاهدات التي اعتمد عليها بعد الله في جميع ما يعرض لي. وبالنظر إلى ذلك قدمت إلى فخامة رئيس الخليج وإلى سعادة معتمد دولة بريطانية العظمى في البحرين فيما مضى احتجاجاتي وشكواي من الأمور المخلة التي بدت من جانب البحرين نحو قطر والموقف الشاذ الذي وقفته حكومة البحرين وعلي حينما قمت ببعض إجراءات تحصن وحدي في شئون بلادي وداخلين بدون مبرر أو مستند حقيقي يسوغ لها ذلك. وقد بسطت ما جرى بسطاً وافياً فيما قدمته وطلبت وجه الاستناد الذي تستند عليه فيما قامت به في جميع أعمالها التي أقدمت عليها لإثارة الخواطر والإخلال بالصداقة التي كانت متبادلة وتعكير صفو حسن الجوار السائد بين الطرفين. والآن أراها بدرت منها بادرة جديدة لا شك أن تحدث مشاكل أخرى لذلك أحببت أن أبين لسعادتكم تتذكرون ما قلته لكم في تشريفكم الأخير إلى الدوحة عندما تناولنا الكلام على أحوار.

فقد أخبرت سعادتكم أن حوار هو قطعة من قطر بموقعه الطبيعي والوضعي وليس يخفى على كل من له إلمام بالأوضاع الجغرافية والطبيعية أو كل من شاهد وضعه طبيعي أن حوار بطبيعة الحال قطعة من قطر وإن كانت جزيرة صغيرة قد فصلها رقراق من الماء ولكنها بوضعها لاصقة بقطر ووليدته وهي منه وإليه ولشد ما أدهشني ما سمعته بهذين اليومين من بعض التصرفات التي أجرتها حكومة البحرين في حوار ولقد عجبت من إجراءات حكومة البحرين قوامها على أمور ربما تكون مدعاة لمشاكل لا تحمد مغبتها بدون أن يكون لها ما يجيز مثل هذه الأعمال وقد حسبت ذلك اعتداء لا يصح السكوت عليه وتحدياً منها لحقوق غيرها.

إلى أني أخبرت فيما مضى أني لا أحب خلق المشاكل وإيجاد النزاع ما لم أرى الاعتداء والدوافع والمبرر مما لا يسوغه عرف ولا تجيزه شرائع وقوانين وحيث أني مرتبط ارتباطاً وثيقاً بالدولة البريطانية العظمى بصداقة ومحالفة وعالم بما لها من الإشراف على هذه الجهات

1- وثائق التاريخ القطري-من الوثائق البريطانية و العثمانية 1868-1949 م. ص.52 .

وإطلاعها بالأوضاع السياسية والجغرافية فيما أردت أن أزوع الأمر أولاً –محتجاً لدى سعادتكم على هذه التصرفات والإجراءات التي لا أعرف كيف أقدمت حكومة البحرين على إجراءها في حوار التابعةلقطر وآمل أن تعيروا ذلك جانب اهتمام سعادتكم وتجزون ما يلزم بهذا الشأن تفادياً من وقوع مشاكل تكون مدعاة لعدم الطمأنينة لذلك فضلت إخبار سعادتكم لأن ذلك واجب علي وأرى أن تبادروا بإخباري بما يراه سعادتكم بهذا الشأن لأن الحالة تقتضي المبادرة بسرعة وكف أيدي من اغتنوا وتجرؤا في مثل هذه التصرفات على غير معلومتين ولي وطيد الأمل أن سعادتكم سيعمل اميراه واجباً عليه نحو ذلك حباً بالسكون والاطمئنان وختاماً تقبلوا فائق تحيتي ودمتم.

حرر في 10 ربيع سنة 1357 هـ

بسم الله الرحمن الرحيم"

"حكومة قطر"[1]

من عبد الله بن جاسم الثاني حاكم قطر

إلى جناب الأجل المكرم عالي الجاه المفخم سعادة مستر أ.ج. ويتمن آى.س.إس. باليوز دولة بريطانية العظمى في البحرين المحترم.

بعد السلام اللائق بمقامكم السامي وجزيل التحية.

لقد استلمت كتاب سعادتكم رقم س/324 لسنة 1938 تاريخ 20 من 1938 موافق 20 ربيع الأول 1357وأحطت علماً بما ذكر سعادتكم عما كتبناه في خصوص جزر حوار وإني أشكر سعادتكم أجل الشكر على العبارات الطيبة التي بسطموها في كتابكم كما أشكر حكومة جلالة الملك التي اشتهرت بميلها للحق والعدل في جميع مواقفها المشرقة، كما أنها جديرة بكل شكر وتقدير لا زالت موفقة لما فيه خيرها ونجاحها.

لقد قرأت كتاب سعادتكم، بتفكر وإمعان، وعليه أجيب ... قلتم سعادتكم ما نصه (والحقيقة الراهنة هي من جراء استيلاء حكومة البحرين على الجزر منذ مدة من الزمان فلها إدعاء ظاهري بها).

فلا أظن يا سعادة المعتمد أن لدى حكومة البحرين مستند شرعي يبرر لها هذا الإدعاء كما أني أظن بأن سعادتكم بحسب اطلاعكم على الأوضاع السياسية لا تعتقدون حقيقة بصحة هذا الإدعاء لأن حكومة البحرين لم تستول استيلاء ً رسمياً على هذه الجزء منذ مدة من الزمن...

والحقيقة التي لا غبار عليها أن جزء حوار لم تزل تابعة لقطر كمثيلاتها من الجزر ولم تمتد يد حكومة البحرين بالاستيلاء عليها إلا في الأيام الأخيرة... مما أوجب اهتمامنا بالأمر وتقديم احتجاجاتنا بذلك. أتذكر يا سعادة المعتمد أنه حين تذاكرنا مع سعادتكم عن حوار قد أخبرت سعادتكم أن حوار من جزر قطر وأنكرت على حكومة البحرين ادعاءها بهذه الجزر.

ولا بد تعلمون سعادتكم أن جزر حوار كباقي الجزر والرؤوس الممتدة من البحر والسواحل التابعة لقطر لم يطرأ عليها أي أمر من شأنه أن يغير وضعها أو يبرر لأحد أقل ادعاء، ولذلك عجبت لإقدام حكومه 88 ن في الأيام الأخيرة وعلى غير علم منا بالمجيء إلى طر وإجراءها بعض التصرفات بدون ن عهد أن لحكومة البحرين حقاً شرعياً يبرر أعمالها بهذه الجزر. ولا أعرف بأي وجه أقدمت حكومة البحرين على ذلك ولا بأي استناد تجرأت بهذه الأيام

1- وثائق التاريخ القطري- مرجع سابق. ص.53 .

على جزر حوار، الأمر الذي أوجب استنكارنا لهذا العمل. يا سعادة المعتمد إن هذه الجزيرة من مدة زمن لم يجر فيها تصرفات أو إجراءات توجب الاهتمام والاستنكار بل بقيت كغيرها من الجزر اللهم إلا إن كان بعض صيادين للأسماك عند ارتيادهم في البحر لصيد السمك يأوون إليها كما يأوي الصيادون في غيرها من الجزر وذلك عادة مألوفة وحين علمنا بالتصرفات التي أوجبت الاهتمام والتي قامت بها حكومة البحرين في الأيام الأخيرة بجزر حوار التي من حقنا ملكيتها نظراً لكونها من جزر قطر لم يسعنا أن نزيل ذلك التصرف بالفعل المضاد ونمدح تصرفاتها في هذه الجزيرة مع يقيننا من حقنا بملكية هذه الجزر. وحسبنا ذلك اعتداء فرأينا من الواجب أن نخبر سعادتكم أولاً نظراً للروابط والعلاقات الموجودة بيننا وما لحكومة جلالة الملك من حق الإشراف على هذه الاختصاصات وإني واثق بأن سعادتكم ستنظرون إلى ما أوضحه بهذا الشأن بعين الجد والاهتمام وآمل أن تتجهوا بفكركم إلى الأقوال الحقيقية التي تتفق مع العقل والمنطق وتتطبق على القواعد والأصول في هكذا مسائل. والآن أزوع لسعادتكم شكواي الرسمية على ما أقدمت عليه بتصرفاتها حكومة البحرين في جزرهن من حق ملكية غيرها بما يأتي بيانه.

أولاً : -لست بحاجة لأوضح موضوع هذه الجزر الجغر افي بالتفصيل فسعادتكم أدرى بذلك...

ثانياً : -بصفتي حاكماً على منطقة قطر وما احتوى عليه من شواطئ وجزر ورؤوس وكل شيء تابع له فمن حقي ملكية هذه الجزر.

ثالثاً : - أن حكومة البحرين لم يكن لها استيلاء ظاهري على جزر حوار منذ مدة من الزمان وهذه الجزيرة منذ صرح باستقلال قطر واعترف بحكمي عليها لا تزال كغيرها من جزر قطر لم يكن لحكومة البحرين استيلاء عليها ولم تمتد أيدي حكومة البحرين بالتصرف الظاهري إلا في هذه الأيام وهذا ما أوجب استنكاري وتقديم شكاوى إليكم.

رابعاً : - بما أنه من الواضح أن حوار محسوبة من جزر قطر وداخلة في منطقته ولم يطرأ عليها فيما مضى ما من ش 89 غير وضعها السياسي حسب مقتضيات العرف المعمول به في هذه الأمور فبأي حق يجوز لحكومة البحرين ادعاءها بذلك وعلى أي وجه من الوجود تستند حكومة البحرين فيما اقتفت عليه؟

خامساً : - المرجو من سعادتكم أن تنظروا في هذه المسألة بعين التحقيق لأن الواجب يقضي على أن ألتمس من حكومة جلالة الملك أن تلاحظ هذه الشكوى وتقيد حكومة البحرين عن التصرفات غير الجائزة والتحدي لحقوق الغير طالما لا يوجد لدى حكومة البحرين مستند شرعي معترف بحقيقة صحته يبرر لها هذه التصرفات أما أنا فمن حقي أن أعترض على كل تصرف بدر من حكومة البحرين في جزر أحسبها من ممتلكاتي.

ونظراً تكون سعادتكم وجهتم نظري إلى الضرورة اللازمة لأضمن رعاياي بأن لا يقوموا بعمل من شأنه أن يؤدي إلى مشاكل مع البحرين في المدة التي تكون فيها مسائل حوار تحق النظر فأنا أيضاً أطلب من سعادتكم أن توقفوا الأعمال والتصرفات التي تقوم بها حكومة البحرين في جزر قطر إلى أن تبت حكومة جلالة الملك في المسألة على منهج العدل والإنصاف حسبما أعلنتم عنها بكتابكم.

إني واثق من جريان العدل والإنصاف من لدن حكومة جلالة الملك وتطبيق ذلك في الوقت الحاضر من لدن سعادتكم لحيث تجرى المسألة الحاضرة على قدم المساواة إلى حين اتضاح الحقيقةقي هذه المسألة، وآمل أن سعادتكم سيوجه اهتماماً عظيماً لذلك حيث مقصدنا جميعاً استتباب السكونوالاطمئنان وختاماً تفضلوا بقبول تحيتي واحترامي ودمتم متمتعين بالصحة والرفاهة.

رسائل بين عبد الله بن جاسم الثاني حاكم قطر وبين أ.ج. ويتمن آى.س.إس. باليوز دولة بريطانية العظمى في البحرين

حرر في 27 مايو 1938 موافق 27 ربيع الأول 1357هـ

"بسم الله الرحمن الرحيم"

"حكومة قطر"[1]

من عبد الله بن جاسم الثاني حاكم قطر إلى جناب الأجل المكرم عالي الجاه المفخم سعادة مستر أ.ج. ويتمن آى.س.إس. باليوز دولة بريطانية العظمى في البحرين المحترم.

بعد التحية والاحترام، أود أن أعلن عن سروري بمقابلة سعادتكم عند تشريفكم إلى الدوحة مساء30 في 1938 أأسف لقصر هذه الزيادة التي لم أستكمل بها سروري بمقابلتكم على ما يرام إلا أني أمل أن أحصل على سرور أكثر بمقابلة سعادتكم في زيادة أخرى وإني أرجو لكم الصحة والتوفيق في زيارتكم هذه إلى سواحل عمان وأتمنى لسعادتكم سعداً ونجاحاً في جميع أعمالكم كما آمل أن قد وصل سعادتكم إلى البحرين بحالة طيبة ورفاه كامل.

وفي الوقت نفسه أشير إلى المحادثات التي جرت بيني وبين سعادتكم في مساء 30 مي 1938 عندما شرفتم الهوة وأريد أن أعززها كتابياً ليتسنى لسعادتكم الإلمام بها إلماماً كافياً. ذاكرتموني سعادتكم بمسألة حوار وشكرت سعادتكم على ما أعرفتم لي عن إشباع المسألة بحثاً وتدقيقاً حتى يتضح الحق، ولكن تبنت حكومة جلالة الملك في المسألة على منهج العدل والحق والإنصاف يقتضي الأمر بحثاً وتمحيصاً لكي توضح الحقيقة وسألتموني سعادتكم عما إذا كان لدي شيء أقوله عن حوار زيادة عما في كتابي الذي بين سعادتكم وقد أجبتم أن ما كتبته هو بالنسبة في الموقف الحاضر الآن ونظراً لما كتبه سعادتكم لي في هذا الشأن وليس كل ما لدى من الإدلاء في هذه القضية محصور من نفس الكتاب الذي أشرتم إليه وإنما النظر والبحث بتطور الموقف ولكل مقام مقال.

وأنا حتى الساعة لم أعرف ولم أتبين ما الذي تستند عليه حكومة البحرين في اعتدائها على حوار، ولعلى متى سمعت ما لديها من قول حسبته صحة لها في هذا الاعتداء يكون لدى ما يقضى عليه أو ما ينفيه ويثبت حقه ولذا فأنا ألتمس من سعادتكم توجيه نظر فخامة رئيس الخليج وإيقاف حكومة جلالة الملك على ذلك على أني مطمئن غاية الاطمئنان من عدالة حكومة جلالة الملك وموقفها المشرف في هذا الخصوص ومعتمد على مالي من الصداقة وحسن

1- وثائق التاريخ القطري - المرجع السابق، ص55 .

العلاقات مع حكومة جلالة الملك. أما ما ذكرته لك عن الذين تسللوا إلى البحرين بدعاية غير شريفة على أن حكومة البحرين بحسب تبلغي عنها أنها منعت رعايا قطر وبدون استثناء من دخول البحرين إلا من استثناهم سعادة المعتمد لدولة بريطانيا العظمى في كتابه، إذن كيف أفسر سماح حكومة البحرين لأناس من رعايا قطر فتسللوا دون معلومتي ومعلومة سعادتكم إلى البحرين لقصد سيء وتدعيهم ينزلون إلى البحرين وهذا ما هو مقرر رسمياً ولما قررته حكومة البحرين نفسها فبأي حق تقرر حكومة البحرين منع رعايا قطر بصورة ر سمية ثم تسمح لبعضهم. فلولا أن حكومة البحرين وجدت بهؤلاء مجالاً لبث دعايتها لما سمحت لهم فألتمس من سعادتكم النظر في هذه المسألة وعدم السماح لأحد من أهالي قطر وغيرهم ما دام حكومة البحرين أبلغت بواسطة معتمد دولة بريطانية أنها منعت رعايا قطر فيجب أن يكون الأمر على الوجوه الحقيقية.

إن حكومة البحرين ليست تقصد من السماح لهؤلاء الذين يتسللون إلى البحرين حسبما بينته لسعادتكم إلا بث دعاية مضرة يقصد منها العيش بالأمن والطمأنينة ولا زالت ترسل الرسل وتبعث بالنقود للتغرير بالبسطاء والإغراء على الإخلال بالسكون وإثارة الخو اطر. وقد تدركون سعادتكم بطبيعة الحال أن الدعايات المضرة غير جائزة لدى أهل الشرف والشهامة وأنها محرمة في جميع الشرائع.

فآمل لسعادتكم أن تلاحظوا هذه المسألة بالدقة وتدركوا بفكركم الثاقب ما ينتج من وراء ذلك على أني أتجه بفكر سعادتكم إلى بعض من تسللوا إلى البحرين فلربما أحدهم يستقل سفينة من سفن البحرين للمجيء بها خفية إلى إحدى مواني قطر فأنا بحسب الأصول ملزم باتخاذ الإجراءات القانونية ضد السفينة ومن بها لذلك ألفت نظر سعادتكم إذا استحسنتم استلفات نظر أولياء الأمور إلى ذلك وكفى بفطنة سعادتكم.

وختاماً تفضلوا بقبول تحيتي وصادق تمنياتي

حرر في 16 ربيع ثان 1357 هـ

التوقيع

عبد الله بن جاسم آل ثاني

"بسم الله الرحمن الرحيم"

"حكومة قطر"[1]

من عبد الله بن جاسم الثاني حاكم قطر إلى جناب الأجل المكرم عالي الجاه المفخم سعادة مستر أ.ج. ويتمن آى.س.إس. باليوز دولة بريطانية العظمى في البحرين المحترم دام مجده.

السلام اللائق بمقامكم السامي وجزيل التحية والاحترام يا سعادة المعتمد أود أن أبلغ سعادتكم عما يساورني من الامتعاض للوضع الراهن بجزر حوار التي هي قطعة من أرض وجزء من بلادي. ولا بد أن سعادتكم علمتم بما أوضحته لفخامة رئيس الخليج بكتابي تاريخ 5 شوال 1358 من احتاجي على الوضع الحالي في تلك الجزر. وبينت لفخامته أني لا أعترف ولا أسلم بأن لحكومة البحرين أدنى علاقة مشروعة بجزر حوار مع العلم بأنني سأحتفظ بحقوقي في تلك الجزر منكراً كل عمل يجري بها.

وها قد مرت مدة طويلة والوضع لم يتغير بل ازداد من سيء إلى أسوأ، ويؤسفني أن أعبر لسعادتكم عن شدة تألمي لبقاء الحالة على ما هي عليه في جزر حوار. وحتى علمتم سعادتكم بالتصرفات الغير مشروعة والمغايرة للحقوق والواجبات القانونية عذرتموني إذا لم أسكت عن قطعة أعتبرها من أرض وأحسبها جزءاً متمماً لبلادي واثقاً أن عدالة الحكومة البريطانية لا تجيز ولا ترضى باغتصاب الحقوق والأراضي لغير أهلها الشرعيين. قضى اليوم العشرين من ربيع الثاني سنة 1359 تسلل إلى أحد سواحل قطر الغربية ثماني سفن من السفن النن لترسو عادة في حوار واغتنموا فرصة غياب الحراس ورجال الجندية فاجترءوا على النزول في قطر والتسلل إلى أراضيها وارتكبوا هناك أموراً مخلة بتصديهم لبعض رعاياي من أهالي قطر ونقلهم على حين غفلة إلى تلك السفن وإلى سعادتكم أسماء من نقلوا من الرجل:

حسن بن درويش وأفراد عائلته

ناصر بن علي بن حذيف وأفراد عائلته

سعد الطاموخة وأفراد عائلته

علي الطاموخة وأفراد عائلته

عبد الله ودرويش أبناء ناصر المطاوني وأفراد عائلتهما

وأرى أن عملاً كهذا لا يعبر عنه إلا اعتداء صريحاً وخطوة جريئة وقد يترتب عليها نتائج سيئة فلو صادف أن رآهم رجال الحرس لجرت بينهم أمور قد تكون عواقبها وخيمة. ويظهر من

1- وثائق التاريخ القطري - المرجع السابق، ص.57 .

هذا العمل وغيره أن حكومة البحرين قد اتخذت من جزر حوار لترسل منها الحملات على سواحل قطر حين ما يخلو لها الجو. ولم يحظر ببال أحد مع العلم بالأوضاع الراهنة في هذه الأطراف أن الاستهانة بالمسؤوليات والاستهانة بالحقوق في مثل الظروف الراهنة بين البحرين وقطر أن تصل الحال مبتخفيها في مثل هذه الجراءة وهذا التحدي. فأراني مضطراً وقد بلغت الحالة إلى هذا الحد لاتخاذ تدابير فعالة لصيانة كرامتي وبلادي ولحفظ حقوقي من التعديات المتكررة التي بدرت من حكومة البحرين على هذه السواحل – ولا يمكنني أن أسكت بأي حال من الأحوال على الوضع الراهن الآن بجزر حوار لأن المسألة وصلت إلى حد خطير لا يمكن الصبر عليه والسكوت عنه...

إني أحرر هذا الكتاب لإبلاغ سعادتكم عن هذه الحادثة والتهم والاحتجاج على هذا العمل الفظيع ولكن تعلمون سعادتكم أن هناك نقاط في تلك السواحل من الأهمية بمكان يجب عليّ محافظتها ومبيناتها لاستقرار الطمأنينة والراحة. فإذا كان أن سفن البحرين بلغ بها الجرأة إلى حد أن أسطولاً منها مشحوناً بالرجال بتسلل برجاله إلى تلك السواحل على حين غفلة من الحرس ورجال الجندية وتنزل منه الرجال إلى أراضي قطر لكن ترتكب أمور مخلة من شأنها أن تؤدي إلى تعكير الصفاء السائد في تلك المنطقة. فقد أخشى أن تؤول المسألة طالما الحال بلغت هذا الحد إلى ما هو أعظم. وأريد بهذا الكتاب أن ألفت نظر سعادتكم ليوجه اهتمامكم إلى هذا الحادث ويقوم بما ليزم من الإجراءات التي يراها سعادتكم من مقتضيات استقرار لأن الحالة أصبحت من الخطورة بمكان. وكذا أن تنظروا بعين بصيرتكم لما أشرت إليه بشأن الجزر وتعيروا المسألة جانب اهتمامكم وقد تعلمون سعادتكم أنه يشق علي أن تبقى الأوضاع في حوار على ما هي عليه الآن.

وختاماً تقبلوا فائق احترامي وصادق تحياتي في 2 جمادى الأولى

توقيع

عبد الله بن جاسم الثاني

حاكم قطر

معاهدة في ما بين الحكومة البريطانية وشيخ قطر 1916م[1]:

نص الاتفاقية المؤرخة في 3 تشرين ثاني – نوفمبر 1916 والتي تم التصديق عليها في 23 آذار – مارس 1918م، بين حكومة جلالته والشيخ عبدالله آل ثاني حاكم قطر.

" حيث جدي، المرحوم الشيخ محمد بن ثني وقع اتفاقاً يوم 12 أيلول – سبتمبر 1868 ملتزماً فيه عد القيام بأي خرق للسلام البحري وحيث أن هذه الالتزامات تجاه الحكومة البريطانية قد انتقلت إلي بصفتي خلفه على قطر، فإنني :

1- أتعهد أنا الشيخ عبدالله بن جاسم بن ثاني، كما فعل الشيوخ العرب الأصدقاء حكام أبو ظبي ودبي والشارقة وعجمان وأس الخيمة وأم القيوين بالتعاون مع الحكومة البريطانية السامية، بالقضاء على تجارة العبيد والقرصنة وعلى الحفاظ على السلام البحري عموماً.

لهذا الغرض قام الكولونيل السير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) بتزويدي بالاتفاقيات والالتزامات السارية المفعول بين الشيوخ المذكورية أعلاه والحكومة البريطانية السامية، وأنا أعلن بهذا بأنني سوف أتقيد بروح ونصوص الاتفاقيات والالتزامات السالفة الذكر.

2- من جهة أخرى، تتعهد الحكومة البريطانية بأن تتحني أنا وسفني، ورعاياي وسفنهم، كافة الحصانات والامتيازات والأفضليات التي تمنحها للشيوخ أصدقائها، وكذلك لرعاياهم ولسفنهم. تصديقاً على ذلك فقد قام السير برسي كوكس، في التاريخ المذكور، بتوقيع كافة الاتفاقيات والالتزامات في النسخة الممنوحة لي. كما أنني من جهتي أقوم في نفس التاريخ بختم كافة الاتفاقيات والالتزامات بتوقيعي وخاتمي، وذلك على نسختين أخريين مطبوعتين لنفس المعاهدات والالتزامات حتى يكون ذلك معلوماً.

3- وقد قمت بشكل خاص، أن الشيخ عبدالله، بالإضافة إلى ذلك، بإصدار إعلان يمنع استيراد وبيع الأسلحة في الأراضي التابعة لي وفي مرافئ قطر؛ وتقديراً للالتزامات التي أدخلت فيها الآن، توافق الحكومة من جهتها على منحي تسهيلات لشراء واستيراد

2- المرجع نفسه، ص 13 – 16.

الأسلحة من مخازن مسقط أو من أي مكان آخر توافق عليه الحكومة البريطانية وذلك لاستعمالي الشخصي وتسليح أتباعي، وذلك من الأسلحة والذخائر التي قد أحتاجها بكميات معقولةأقوم بطلبها بطريقة يمكن ترتيبها فيما بعد عن طريق المعتمد السياسي في البحرين. كما أنني أتعهد بشكل قاطع بأن الأسلحة والذخائر التي أحصل عليها بهذه الطريقة لن يعاد تصديرها بشكل من الأشكل خارج أراضي، أو بيعها لعامة الناس، ولكن ستكون مخصصة فقط لتلبية احتياجات رجال القبائل التابعين لي وأتباعي الذين يجب علي تسليحهم للمحافظة على الأمن في الأراضي التابعة لي لحماية حدودي. وفي تقديري، أن الكمية التي أحتاجها في البداية ستكون بحدود خمسمائة قطع سلاح.

4- ألتزم أيضاً ، أنا الشيخ عبدالله، بأن لا أقيم علاقات أو أراسل أو استقبل مندوب أية دولة أخرى دون موافقة الحكومة البريطانية السامية؛ كما أنني بدون تلك الموافقة لن أمنح أية دولةأخرى أو رعاياها أي أراضٍ سواء عن طريق الإيجار أو البيع أو نقل الملكية، أو كهدية أو بأية طريقة أخرى مهما كانت.

5-كما أعلن أيضاً بأنني لن أمنح أحداً ، حق صيد اللؤلؤ أو أية امتيازات أو احتكارات أخرى أو حقوق تمديد كابلات، دون موافقة الحكومة البريطانية السامية.

6- لن تزيد الضرائب الجمركية على بضائع التجار البريطانيين المستوردة إلى قطر، عن تلك المحصلة من رعاياي على بضائعهم، والتي لن تزيد بحال من الأحوال على5% من قيمة البضائع. كما أن البضائع البريطانية لن تكون عرضة لأية مستحقات أو ضرائب أخرى من أي نوع كان بخلاف تلك التي تم تحديدها.

7- بالإضافة إلأى ذلك أتعهد أنا الشيخ عبدالله، تعهداً خاصاً ، بالسماح للرعايا البريطانيين بالإقامة في قطر بغرض التجارة وأن أحمي أرواحهم وممتلكاتهم.

8-كا أتعهد أيضاً ، إذا وجدت الحكومة البريطانية ضرورة لذلك، باستقبال معتمد من قبل الحكومةالبريطانية يكون مقر إقامته البدع، ليكون وسيطاً في تسيير الأعمال التي قد تكون للحكومة البريطانية معي ولرعاية مصالح التجار البريطانيين المقيمين في موانئ أو الذين يقومون بزيارة تلك الموانئ بطريقة قانونية.

9- أتعهد أيضاً بالسماح بإقامة مركز بريد بريطاني وتمديد خطوط البرق في أي مكان من الأراضي التابعة لي من الآن فصاعداً عندما ترغب الحكومة البريطانية في ذلك، كما أتعهد بحماية هذه المنشآت عند إقامتها.

10-تتعهد الحكومة البريطاني السامية، من جهتها، تقديراً للاتفاقيات والالتزامات التي دخلت فيها معها، بحمايتي وحماية رعاياي والأراضي التابعة لي من أي اعتداء من جهة البحر وأن تفعل ما بإستطاعتها لتحصيل التعويضات عن أي أذى قد يلحق بي أوو برعاياي عند ركوبنا البحر للقيام بنشاطنا المشروع فيه.

11- كما أنها تلتزم بالوقوف إلى جانبي إذا ما تعرضت أنا ورعاياي لأي اعتداء من البر داخل الأراضي القطرية. مع ذلك فإنه يُفهم من ذلك بأن هذا التعهد يلزم الحكومة البريطانية فقط في الحالات التي لم يأت هذا الاعتدء سواء من ناحية البر أو البحر من حادث استفزازي أو اعتدء من قبلي أو من قبل رعاياي ضد الآخرين.

تصديقاً لذلك قمنا أنا ليوتنانت –كولونيل سير برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج (الفارسي) وأنا الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني على التوالي بتوقيع ووضع أختامنا على هذا المستند الأصلي وعلى أربع نسخ أخرى منه.

تحرر في السادس من محرم 1335هـ الموافق للثالث من تشرين ثاني – نوفمبر 1916م.

(وقع وختم من)

عبدالله بن جاسم آل ثاني	**ليوتنانت كولونيل بي . زد. كوكس**
شيخ قطر	**المقم السياسي في الخليج (الفارسي)**

سي . هيلمز فورد

نائب الملك وحاكم عام

الهند

- أ.د.أحمد زكريا الشلق، أ.د. مصطفى عقيل، د. يوسف إبراهيم العبدالله، تطور قطر السياسي، من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة، الطبعة الرابعة 2009، الدوحة، ص 291 – 294 .

مرفق (1) بمعاهدة عام 1916م

الرسالة الموجهة من المقيم السياسي، في الخليج (كوكس)
إلى الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني حاكم قطر

بعد التحية :

حيث أن سموكم قد أبرمتم اليوم معي نيابة عن الحكومة البريطاني، معاهدة بغرض توثيق العلاقات بين الحكومة البريطاني السامية وبينكم وحيث أن سموكم قد عبر عن رأيه بأن الوقت لم يحن بعد لوضع 7 و 8 و 9 موضع التنفيذ والتي تتعلق بـ :

1- السماح بدخول الرعايا البريطانيين إلى قطر والإقامة فيها بغرض التجارة .
2- السماح بوجود معتمد مقيم نيابة عن الحكومة البريطانية .
3- إقامة مكاتب بريد وبرق في أراضيكم .

لذا فإنني ، نيابة عن الحكومة البريطانية ، قبلت برأيكم وأخبركم بهذا وبأن الحكومة البريطانية لا ترى ضرورة في الوقت الحاضر لتنفيذ هذه الاجراءات وسوف تمتنع عن الضغط عليكم من أجلها إلى أن تنشأ الحاجة إليها في المستقبل . كما أن هذه البنود لن توضع موضع التنفيذ بدون التشاور التام معكم والحصول على موافقتكم .

وحيث أنكم أوضحتم لي بأنكم وأتباعكم تمتلكون عدداً لا بأس به من العبيد منذ أمد طويل ، سابق لهذه المعاهدة ، وأنه سيكون من الصعب على موظفي الحكومة التدخل بينهم وبين أربابهم ، بناء عليه فإني أخبركم بأني أقدر موقفكم من هذه المسألة وأنه لو حصل عبيدكم على المعاملة الحسنة والعادلة فإنه لن يكون هناك أي تدخل من قبل ممثلي الحكومة في هذه المسألة .

هذا ما لزم توضيحه وليحفظكم الله ...

ليوتنانت كولونيل بي . زد . كوكس
المقيم السياسي في الخليج

(الفارسي)

حرر في البدع ، الثالث من تشرين ثاني – نوفمبر 1916م
(السادس من محرم 1335هـ) .

- مأخوذ عن : . R/15/1/ 627 , pp. 211 – 212

مرفق (2) بمعاهدة عام 1916

إعلان من الشيخ عبدالله يتعلق بتجارة السلاح

ليكون معلوماً لكل من يطلع على هذا البيان :

حيث أنه أصبح معلوماً لدينا بأن تجارة السلاح ونقله إلى الهند البريطانية وفارس والكويت والبحرين والساحل المتصالح، أمر ممنوع تماماً .

لذا، قررت أنا الموقع أدناه عبدالله بن جاسم آل ثاني شيخ قطر، أن أفعل ما باستطاعتي لمساعدة الحكومة البريطانية لوضع حد لهذه التجارة غير القانونية، وأني أعلن بهذا أنه من تاريخ هذا الإعلان يمنع منعاً باتاً استيراد وبيع السلاح والرصاص وكافة أنواع الأسلحة والذخائر المستوردة إلى الأراضي القطرية أو إلتي تصدر منها وأنها ستكون عرضة للضبط والمصادرة في المستقبل.

توقع وختم **عبدالله بن جاسم آل ثاني**

شيخ قطر

حرر في البدع في السادس من محرم 1335هـ

(3 تشرين ثاني – نوفمبر 1916).

———

مأخوذ عن : R/15/1/627, pp. 211 – 212.

تجديد الحماية عام 1935

مكتب المقيم السياسي

في الخليج الفارسي

مؤرخ في الحادي عشر من آيار – مايو 1935م

رقم س/128 لعام 1935م

الشيخ عبدالله بن جاسم آل ثاني، C.I.E.

حاكم قطر المحترم

بعد التحيات

بالإشارة إلى رسالتكم رقم 54/8 المؤرخة في 18 نيسان – أبريل 1935م (14 محرم 1354هـ) حول موضوع الحماية التي تكون الحكومة البريطانية على استعداد لتقديمها لكم على البر، حيث أنكم في هذه الرسالة تسألون عن الترتيبات التي تنوي الحكومة اتخاذها حول موضوع الحماية هذا.

1- أن تعليماتي من حكومة جلالته تخولني إجابتكم بما يلي :

(أ) سوف تمنح الحماية لكم شرط –وهو ما كنت قد أوضحت لكم شفهياً – أن تعطوا امتياز النفط الذي تقوم شركة الزيت الأنجلو – فارسية بالتفاوض بشأنه، لتلك الشركة.

(ب) إن حماية حكومة جلالته –كما سبق أن أوضحت لكم شفهياً – سوف تتعلق بأي اعتداء خارجي، مثل تلك الغزوات أو الاعتداءات الخطيرة التي تتعلق بأي اعتداء خارجي، مثل تلك الغزوات أو الاعتداءات الخطيرة التي تتعرض لها أراضيكم من خارج حدودكم، فهذه الحماية، كما أوضحت لكم شفوياً أثناء زيارتي الأخيرة وهو ما وافقتم عليه، تعني بطبيعة الحال، الغزوات الخطيرة، وليس الاعتداءات الصغيرة، وفيما يتعلق بهذا الأمر، تتوقع حكومة جلالته منكم اتخاذ كافة الخطوات المعقولة للدفاع عن أنفسكم والحفاظ على الأمن داخل حدودكم.

(ج) أما بشأن الأساليب التي تقترحها حكومة جلالته لمساعدتكم، فإنها تقترح تنفيذ هذا الأمر من خلال سلاح الجو الملكي.

(د) أنكم تعلمون بالطبع أنه لكي تتمكن الطائرات في الحالات الطارئة من المجئ لمساعدتكم في أسرع وقت ممكن ولتمكينها من مباشرة مهامها بصورة فعالة عند وصولها فإنه من الضروري لسلاح الجو الملكي الحصول على تسهيلات معينة على أراضيكم، هذه التسهيلات هي كلتالي : حرية استعمال التلغراف اللاسلكي عند الضرورة لأنه كما تعلمون، فإن جوهر الدفاع بواسطة الطائرات يمكن في سرعة الاتصال، وإعداد بعض الأماكن لنزول الطائرات سيكون ضرورياً أيضاً بالإضافة إلى بعض الترتيبات لتخزين الوقود والاحتياجات الأخرى الضرورية لتتمكن الطائرات من العمل بفاعلية، وسيتطلب الأمر أيضاً قيام طائرات وضباط من سلاح الجو الملكي بزيارة قطر من وقت لآخر، عندما يرى قائد هذا السلاح ضرورة لذلك من أجل معاينة ترتيبات سلاح الجو الدفاعية ومن أجل الحصول على المعلومات بالتعاون معكم التي ستكون ضرورية لهم لإعداد خططهم في الدفاع عنكم.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،

توقيع وختم

ليوتنانت كولونيل تي . سي . فاول

المقيم السياسي في الخليج (الفارسي)

مأخوذ عن R/15/1/632, pp.36 – 38

قانون رقم (1) لسنة 1962

بتنظيم الإدارة العليا للأداة الحكومية

نحن أحمد بن علي آل ثاني حاكم قطر

بعد الاطلاع على المرسوم الصادر في 16 جمادي الأولى 1380 الموافق 5 نوفمبر 1960 بإنشاء وزارة المالية ،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في 16 جمادي الأولى 1370 الموافق 5 نوفمبر 1960 بتعيين حضرة صاحب السمو الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني ولي العهد ونائب الحاكم وزيراً للمالية ،

وبعد الاطلاع على المرسوم الصادر في 16 جمادي الأولى 1380 الموافق 5 نوفمبر 1960 بإنشاء المجلس الاستشاري لشئون المالية العامة ،

وبناء على ما عرضه علينا نائب الحاكم وزيرة المالية قررنا القانون الآتي :

مادة (1)

يُعهد لنائب الحاكم بالسلطات الآتية :

1) إعداد سياسة عامة تقوم على أساس خطة شاملة تكفل للدولة أكبر قسط من النهوض الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإداري .

وترفع تلك الخطة الشاملة للحاكم لإقرارها خلال مدة تجاوز ثلاثة أشهر من تاريخ نشر هذا القانون .

وعلى نائب الحاكم أن يقدم للحاكم سنوياً تقريراً كاملاً عن السياسة الحكومية العامة يشمل تفصيلاً ملاحظاته ومقترحاته على ضوء تجربة تطبيقها في العام المنصرم .

2) اقتــراح القــوانين والمراســيم المنظمــة للمبــادئ الرئيســية والقواعــد الأساســية للسياســة الحكوميــة العامــة فــي كــل مــن النــواحي الاقتصــادية والاجتماعيــة والثقافية والإدار ية وغيرها .

3) إصــدر اللــوائح والقــرارات والأوامــر الإداريــة والنشــرات الدوريــة اللازمــة لتنفيــذ السياسة الحكومية العامة وفقاً لأحكام القانون .

4) الرقابة العليا على سير النظام الحكومي المالي والإداري .

5) تعيين الموظفين وإعفاؤهم من مناصبهم وفقاً لأحكام القانون .

مادة (2)

تنشأ للحكومة إدارة عامة تكون الهيئة المركزية لها .

مادة (3)

تتألف الإدارة العامة من ثلاث إدارات رئيسية هي :

1 – إدارة الشئون المالية .

2 – إدارة الشئون الإدارية .

3 – إدارة شئون البترول .

ويصدر نائب الحاكم قراراُ بتحديد اختصاصات كل من هذه الإدارات ، وينظم أقسامها .

مادة (4)

يعين مدير ووكيل كل من الإدارات المبينـة في المادة (3) كما يعين رئيس لكل قسم من أقسام كل إدارة وفقاً لأحكام القانون .

وتدعم كل إدارة بالعدد الكافي من الموظفين ذوي الكفايات الملائمة .

مادة (5)

تنشأ للحكومة إدارة للشئون القانونية يتولى إدارة تها المستشار القانوني للحكومة.

ويعين المستشار القانوني بمرسوم بناء ً على عرض نائب الحاكم.

ويصدر بتحديد اختصاصات إدارة الشئون القانونية وبتنظيم أقتسامها قرار من نائب الحاكم بناء على عرض المستشار القانوني.

مادة (6)

ينشأ منصب يسمى من يتولاه المدير العام للحكومة ويعين المدير العام بقرار من نائب الحاكم بعد الحصول على موافقة الحاكم.

ويصدر نائبا الحاكم قراراً بتحديد اختصاصات المدير العام. ويكون المدير العام مسؤولاً أمام نائب الحاكم عن أداء واجبات وممارسة اختصاته.

مادة (7)

يلغى منصب المدير العام للشئون المالية والإدارية .

مادة (8)

تلغى جميع القواعد والأنظمة المخالفة لأحكام لهذا القانون .

مادة (9)

يصدر نائب الحاكم القرارات اللازمة لتنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريد الرسمية.

حاكم قطر

أحمد بن علي آل ثاني

صدر في 17 فبراير 1962 – الموافق 13 رمضان 1381.

- نشر بالجريدة الرسمية عدد (1) لسنة 1962.

قرار رقم (2) لسنة 1962

بتحديد اختصاصات المدير العام للحكومة

نائب الحاكم

بعد الاطلاع على المادة (6) من القانون رقم (1) لسنة 1962 بشأن تنظيم الإدارة العليا للأدارة الحكومية.

قررنا الآتي :

مادة (1)

يُعهد لمدير عام الحكومة بالاختصاص الآتي :

1- متابعة الخطط التنفيذية لسياسة الحكومة العامة ومراقبة تطبيق كافة الإدارات الحكومية لتلك الخطط وفقاً لأحكام القانون.

2- الإشراف المباشر على طرق أداء كل إدارة من إدارات الإدارة العامة لوظائفها.

2- رسم القواعد الكفيلة بتنسيق وسائل التعاون بين إدارات الإدارة العامة فيما بينها، وتنظيم الاتصال بينها وبين سائر إدارات الحكومة الأخرى.

3- دراسة ومعالجة المسائل الهامة المختلفة التي تعرض للإدارة العامة.

4- عرض جميع المسائل الهامة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها.

مادة (2)

يعتمد تنفيذ حكم المادة السابقة اعتباراً من تاريخ هذا القرار، وينشر في بالجريدة الرسمية.

خليفة بن حمد آل ثاني

صدر في 17 فبراير 1962 – الموافق 13 رمضان 1381

مذكرة تفسيرية

بتحديد اختصاصات المدير العام للحكومة

تضمنت المادة الأولى من هذا القرار تحديداً لوظائف المدير العام التي تشمل متابعة الخطط التنفيذية لسياسة الحكومة العامة، ومراقبة تطبيق كافة الإدارات الحكومية لتلك الخطط وفقاً لأحكام لقانون، والإشراف المباشر على طريق أداء كل إدارة من إدارات الإدارة العامة فيما بينها، وتنظيم الاتصال بينها وبين سائر إدارات الحكومة الأخرى، ودراسة ومعالجة المسائل الهامة المختلفة التي تعرض للإدارة العامة، وعرض جميع المسائل الهامة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها.

ويين مما تقدم أن القرار يترك لإدارات الإدراة العامة تصريف المسائل العادية، ويوجب عرض المسائل الهامة على المدير العام لدراستها زمعالجتها بنفسه. كما يوجب على الأخير عرض جميع المسائل الهامة والكبرى على نائب الحاكم لاستصدار قراراته بصددها.

صدر في 17 فبراير 1962 – الموافق 13 رمضان 1381

معاهدة الصداقة بين دولة قطر والمملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى إيرلندا الشمالية في 3 سبتمبر 1971

إن دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانبا العظمى وإيرلندا الشمالية، نظراً لأن دولة قطر قد استعادت كامل مسؤولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة.

ونظراً لأن عزم الدولتين قد استقر على أن تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الأمد القائمة بينهما.

ولما كانتا ترقبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة، قد اتفقتا على ما يلي:

المادة (1)

تستمر العلاقات بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية تسودها روح الصداقة الوثيقة، وإقراراً بذالك يقوم الطرفان المتعاقدان –إدراكاً منهما لمصلحتهما المشتركة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة – بما يلي :

أ- التشاورمعاً حول المسائل التي تهمهما سوياً عند الحاجة لذلك.

ب-تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقاً لأحكام ميثاق الأمم المتحدة.

المادة (2)

يشجع الطرفان المتعاقدان تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقاً للترتيبات التي يتفق عليها بينهما، ويجوز أن تشمل هذه الترتيبات، بين ما تشمل، ما يأتي :

أ- تدعيم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما.

ب- تدعيم الاتصال بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية في بلديهما.

ج- تشجيع تبادل المعلومات التقنية والعلمية والثقافية بينهما.

المادة (3)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حالياً في حقل التجارة ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك

العلاقات، بما في ذلك إبرام المعاهدات والاتفاقيات حول الأمور التي تهمهما في هذا الصدد.

المادة (4)

يجرى العمل بهذ المعاهدة اعتباراً من تاريخ توقيعها، وتبقى سارية المفعول مدة عشر سنوات. وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في إنهاء العاهدة قبل انقضاء المدة المذكورة بإثني عشر شهراً تظل المعاهدة قائمة حتى انقضاء إثى عشر شهراً من تاريخ الإخطار بتلك الرغبة وإثباتاُ لما تقدم، جرى توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها.

وقد حررت من نسختين في جنيف في 3 سبتمبر 1971 الموافق 13 رجب 1391 باللغتين الإنجليزية والعربية، على أن يكون لكل من النصين ذات الحجية.

عن دولة قطر	**عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية**
الشيخ أحمد بن علي آل ثاني	**جيفيري آرثر (المقيم السياسي البريطاني في الخليج)**

نص بيان بمناسبة إعلان استقلال دولة قطر في 3 سبتمبر 1971
ألقاه الشيخ خليفة بن حمد آل ثاني
نائب الحاكم وولي العهد

بسم الله الرحمن الرحيم

أيها الأخوة المواطنون

تعلمون علم ليقين أن أمنية بلدنا الكبرى كانت أن يقوم اتحاد الإمارات العربية التسع. ولقد كانت هذه الأمنية ولا تزال تنبثق من إيمان وطيد بأن ذلك الاتحاد التساعي هو أمثل وسائل التقدم والازدهار لأعضائه جميعاً ، وأفضل سبل توطيد أواصر الأخوة الوثيقة بينهم وبين باقس وطننا العربي الكبير وأقوى ضمان لاستتباب الاستقرار الذي ننشده لمنطقتنا. وانطلاقاً من هذا الإيمان، بدأت قطر في سبيل إقامة اتحاد الإمارات العربية التسع، بإعداد مشروع اتفاقية دبي التيقام بموجبها هذا الاتحاد. كما أعدت بعد ذلك خطة عملية لتنفيذ هذه الاتفاقية تنفيذاً صحيحاً في أقصر وقت ممكن.

وما فتئت قطر تعمل، بكل ما توفر لها من قوة وصبر ومثابرة على تنفيذ هذه الخطة لإخراج الاتحاد التساعي إلى النور، على ذات الأسس التقليدية السليمة التي تقوم عليها الاتحادات عامة – القديم منها والحديث – وبخاصة في مرحلتنا الأولى، حتى شاء الله سبحانه وتعالى أن يوفق الإمارات التسع بعد مناقشات دامت عامين كاملين إلى اتفاق إجماعي على الحلول الملاءمة الكفيلة بتحقيق هذا الغرض السامي والتي تضمنها الدستور المؤقت ليوفر للاتحاد في مرحلته الأولى باعتباره نواة الدستور الدائم الكامل نظاماً للحكم يتفق كما يجب مع واقع المنطقة وحاجاتها وإمكانتها الحقيقية.

ولقد كان في الإمكان أن يقوم الاتحاد فعلاً – فور الوصول إلى ذلك الاتفاق – على أساس ذلك الدستور المؤقت – القابل للتعديل للأحسن في أي وقت بمقتضى ذات أحكامه وتتحقق بذلك كبرى الأماني –غير أن بعض الإمارات الشقيقة فتحت باب المناقشة من جديد فيما سبق أن تم الاتفاق عليه ولتمرت المناقشات عاماً ثالثاً ، الأمر الذي رأى معه مشكوراً كل من حضرة صاحب الجلالة الأخ الملك فيصل بن عبدالعزيز آل سعود، عاهل المملكة العربية السعودية

وحضرة صاحب السمو الأخ الشيخ صباح السالم الصباح، أمير دولة الكويت، ضرورة تأليف وفد سعودي – كويتي مشترك للمعاونة على الوصول من جديد إلى اتفاق إجماعي يكفل قيام الاتحاد بالسر عة المنشودة على أسس سليمة يقبلها الجميع. على أن مساعي هذا الوفد الأخوية الكريمة وجهوده الكبيرة المخلصة القيمة لم تؤد إلى ذلك الإتفاق الإجماعي الضروري لقيام الاتحاد التساعي المرجو بسبب استمرار الخلاف بين الإمارات. وانقضت فترة رأت بعدها ست إمارات شقيقة أن تتفق على إنشاء اتحاد بينها، ثم تلا ذلك إعلان استقلال البحرين الشقيقة، الأمر الذي لم يترك أما قطر إلا سبيلاً واحداً ممكناً هو أن تقرر انتهاج سبيل الاستقلال الذي أصبح الوسيلة الوحيدة لصيانة ودعم كيان بلدنا والاستمرار في بناء نهضتنا الشاملة في ظل حياة أفضل، يشر ق علينا في كنفها مزيد من القوة والعزة، ويتهيأ لنا شغل المكان اللائق بنا في الأسرة الدولية، ومسايرة ركب التقدم والارتقاء، قياماً بأوجب واجباتنا نحو أنفسنا ونحو منطقتنا ونحو أمتنا العربية التي نحن جزء لا يتجزأ منها.

وطبيعي، وقد جاء قرارنا انتهاج سبيل الاستقلال نتيجة للظروف السابق إيضاحها، أن لا نجد أنفسنا بحاجة إلى تأكيد أن مثل هذه الظروف التي نرجو زوال أسبابها لا يمكن أن تؤثر على إيماننا الوطيد في أن اتحادنا في هذه المنطقة ضرورة مصيرية تحتمها مصلحتنا العليا المشتركة وتقتضيها كل تلك الروابد العميقة الجذور التي تربط بعضنا بالبعض الآخر والتي قل أن توجد بلاد في العالم تجمع بينها روابط تضاهيها قوة وشدة أصالة. ولسوف تبقى قطر، حاكماً وحكومة وشعباً، مؤيدة لمبدأ ذلك الاتحاد عاملة على تحقيقه متلعة إلى ذلك اليوم الذي يضمها فيه إلى شقيقاتها.

وتنفيذاً لقرار إعلان استقلال بلدنا، قررنا إنهاء العلاقات التعاقدية الخاصة وجميع الإتفاقيات والالتزامات والتنظيمات المرتبة عليها المبرمة مع الحكومة البريطانية. وبذلك تصبح دولة قطر دولة مستقلة استقلالاً تاماً وذات سيادة كاملة. تمارس كل مسئوليتها الدولية بنفسها، وتتولى وحدها سلطانها الكامل في الخارج والداخل على السواء، وسنبدأ فوراً باتخاذ الإجراءات اللازمة لانضمام دولتنا العربية الفتية إلى جامعة الدول العربية وإلى هيئة الأمم المتحدة.

أيها الأخوة المواطنون

لقد سعينا جاهدين سوياً ، قبل استقلالنا التام لتحقيق نهضة شاملة في بلدنا العزيز .. وخطونا في هذا السبيل خطوات واسعة، كان لها أثرها الملموس في الارتقاء بمستوى مجتمعنا في كل النواحي.

ولقد كان النظام الأساسي المؤقت للحكم عندنا، الذي أصدرناه في 2 أبريل عام 1970م، بين أهم الخطوات التي قمنا بها، حيث أرسى القواعد الرئيسية لنظام الحكم في دولتنا خلال فترة الانتقال، فنظام السلطات العامة فيها واختصاصات هذه السلطات وعلاقاتها بعضها بالبعض الآخر. وحقوق المواطنين وواجباتهم إزاء هذه السلطات. كما أنه رسم المبادئ الجوهرية الموجهة لسياستنا الداخلية في تلك النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكلها مبادئ تهدف إلى تطوير مجتمعنا تطويراً يكفل له اطراد الازدهار والرفاهية في مختلف المجالات.

هذا عن سياستنا الداخلية، وأما عن سياستنا في المجالين العربي والدولي، فقد أرسى أسسها الجوهرية أيضاً النظام الأساسي المؤقت للحكم في دولتنا، وأنه ليعنيني في هذه المناسبة السعيدة أن أؤكد تعهد دولة قطر بالالتزام بالأسس الآتية :

1- دولة قطر دولة عربية مسلمة وشعبها جزء من الأمة العربية.

2- تعمل الدولة بكل طاقتها على تقوية الروابط بينها وبين جارتها الشقيقة والصديقة، وعلى إنماء روح التعاون وتدعيم صلات حسن الجوار والتضامن في كل المجالات. كما تعمل على التعاون معها على المحافظة على السلام واستتباب الاستقرار في المنطقة.

3- تؤمن الدولة بأخوة العرب جميعاً .. وتسعى جاهدة لتوثيق عرى التآزر والترابط مع كل شقيقاتها الدول العربية والكفاح في سبيل نصرة قضايا العرب وفي مقدمتها قضية أرض فلسطين المغتصبة، وقضية الأرض العربية المحتلة، وهما قضيتا كل عربي وتؤيد الدولة تأيياُ مطلقاً حق شعب فلسطين العربي في استرجاع وطنه المغتصب، كما تؤيد تأييداً مطلقاً دول المواجهة العربية في نضالها لاستعادة أقاليمها المحتلة.

4- تهدف السياسة الخارجية للدولة إلى توثيق عرى الصداقة مع جميع الدول والشعوب المحبة للسلام. على أساس من الاحترام المتبادل والصلحة المشتركة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية.

5- تؤيد الدولة تأييداً تاماً جامعة الدول العربية .. والأهداف العليا التي يرمي ميثاقها إلى تحقيقها، وتلتزم بأحكام هذا الميثاق.

6- تقبل الدولة الالتزامات المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة .. وتعتنق مبادئ هذا الميثاق، التي تهدف إلى تدعيم حق الشعوب في تقرير مصيرها، وإنماء التعاون الدولي لخير البشرية، وإشاعة السلام والأمن في أرجاء العالم، والتزام الدول بفض خلافاتها بالطرق السلمية، وإقامة عرقاتها فيما بينها على أساس العدل والمساواة في ظل أحكام القانون الدولي.

أيها الأخوة

في هذه المرحلة الجديدة من مراحل حياتنا، يقتضيها الواجب أن نعمل معاً في ظل المبادئ والالتزامات التي أشرت إليها –على تحقيق ما نصبو إليه سوياً – من توفير كل أسباب الرفاه لشعبنا والرقي لمجتمعنا وضمان كل عوامل تمكين دولتنا من أن تكون وقد احتلت مركزها الطبيعي في الأسرة العربية خاصة، والأسرة الدولية عامة، دولة خير وعون وسلام لنفسها ولأمتنا العربية وللإنسانية جمعاء .. وإني لعلى يقين من أننا بإذن الله فاعلون.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

حكم المحكمة في الجلسة العلنية بتاريخ 16 آذار/ مارس 2001م، أصدرت المحكمة حكمها، الذي ينص فقرة منطوقة فيما يلي :

(1) بالإجماع

ترى أن دولة قطر لها السيادة على زبارة .

(2)(أ) بإثني عشر صوتاً مقابل خمسة أصوات .

ترى أن دولة البحرين لها السيادة على جزر حوار .

المؤيدون :

الرئيس غيوم، نائب الرئيس شي، القضاة أودا وهيرتزيغ وفلايشاور وهيغتر وبارا أرانغورين وكويمانى وريزيك والخصاونة وبويرغنتال، والقاضي الخاص فورتييه.

المعارضون :

القضاة بجاوي ورانجيفاوكروما وفريشتين والقاضي الخاص توريس برناردس.

(ب) **بالإجماع**

تشير إلى أن مراكب دولة قطر تتمتع في البحر الإقليمي للبحرين الذي يفصل جزر حوار عن جزر البحرين الأخرى بالحق في المرور البرئ الذي يمنحه القانون الدولي والعرفي.

(3)بثلاثة عشر صوتاً مقابل أربعة أصوات.

ترى أن دولة قطر لها السيادة على جزيرة جنان، بما في ذلك جد جنان.

المؤيدون :

الرئيس غيوم، نائب الرئيس شي، القضاة بجاوى ورانجيفا وهيرتزيغ وفلايشاور وكروما وفريشتين وبارا أراتغورين وريزيك والخصاونة وويرغنتال، والقاضي الخاص توريس برناردس.

المعارضون :

القضاة أودا وهيغتر وكويمانس، والقاضي الخاص فورتييه .

(4) بإثي عشر صوتاً مقابل خمسة أصوات،

ترى أن دولة البحرين لها السيادة على جزيرة قطعة جرادة .

المؤيدون :

الرئيس غيوم، نائب الرئيس شي، القضاة أودا وهيرتزيغ وفلايشاور وهيغتر وبارا أرانغورين وكريمانسوريزيك والخصاونة وبويرغنتال، والقاضي الخاص فورتييه.

المعارضون :

القضاة بجاوي ورانجيفا وكروما وفريشتين، القاضي الخاص توريس برناردس.

(5) بالإجماع

ترى أن مرتفع فشت الديبال الذي تنحسر عنه المياه يقع تحت سيادة دولة قطر.

(6) بثلاثة عشر صوتاً مقابل أربعة أصوات،

تقرر أن الحد البحري الوحيد الذي يقسم مختلف المناطق البحرية لدولة قطر ودولة البحرين يُرسم على النحو المبين في الفقرة 250 من هذا الحكم .

المؤيدون :

الرئيس غيوم، نائب الرئيس شي، القضاة أودا وهيرتزيغ وفلايشاور وفريشتين وهيرنغر وبارا أرانغوين وكويمانس وريزيك والخصاونة وبويرغنتال، والقاضي الخاص فورتييه.

المعارضون :

القضاة بجاوي ورانجيفا وكروماأ القاضي الخاص تويس برناردس.

– وألحق القاضي أودا بالحكم رأياً مستقلاً، كما ألحق القضاة بجاوي ورانجيفا وكروما رأياً مشتركاً مخالفاً وألحق القضاة بارا أرانغورين وكويمانس والخصاونة آراء مستقلة، وألحق القاضي الخاص توريس برناردس رأياً مخالفاً، والقاضي الخاص مورتييه رأياً مستقلاً.

كلمة أمير دولة قطر بعد حكم المحكمة[1]:

أتحدث إليكم اليوم بمناسبة صدور حكم محكمة العدل الدولية في قضية الخلاف الحدودي بين دولتي قطر والبحرين، والذي كنا نترقبه جميعاً منذ انتهاء المرافعات الشفوية أمام المحكمة في نهاية يونيو الماضي.

---

http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. dac-1 cvt.htm.

ومما لا شك فيه أن ذلك الخلاف الذي مضى عليه اثنان وستون عاماً كان طوال تلك الفترة الحدث المهيمن على العلاقات بين الدولتين وشعبيهما الشقيقين، فقد شهدت هذه العلاقات في ظله توترات عدة، وانفراجات قليلة ما كانت لتبدأ إلا لتنتهي مع ما يستجد من التداعيات الناجمة عن استمرار الخلاف بل تصاعده.

ومن هنا ترسخت قناعتنا بضرورة التماس كل السبل لإنهاء هذا الوضع، وحل الخلاف القائم بيننا وبين إخواننا في البحرين حلاً جذرياً، ليس لمصلحة العلاقات بين دولتينا وشعبينا فحسب بل لمصلحة أمن واستقرار منطقتنا الخليجية، وتعزيز كيان مجلس تعاوننا الخليجي.

وفي هذا الإطار حاولت قطر جهد استطاعتها التماس حل موضوعي لذلك الخلاف، عن طريق المفاوضات المباشرة تارة، والوساطة التي قامت بها المملكة العربية السعودية الشقيقة تارة أخرى.

إلا أن تلك المحاولات لم تكلل بالنجاح لتباين المواقف، وحساسية الأمور المختلف عليها بالنسبة إلى كل من الطرفين، ولم يعد هناك من خيار إلا التسوية القضائية، وهو ما اتفق عليه الطرفان في عامي 1987 و 1990، برعاية أخي خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، في إطار وساطته الكريمة التي انتهت بإحالة الموضوع على محكمة العدل الدولية.

أيها الأخوة المواطنون، أصدرت المحكمة مساء اليوم (أمس) حكمها النهائي. ورغم ما تضمنه من جوانب إيجابية أكدت حقوق دولة قطر في إقليمها البري، ومناطقها البحرية، وجرفها القاري ومنطقتها الاقتصادية الخالصة، بما في ذلك مغاصات اللؤلؤ، وفي جزيرة جنان، وفشت الدبيل، وقطعتي الشجرة والعرج، وغيرها من المناطق البحرية المبينة في الخريطة المرفقة بالحكم، إلا أنه قضى بتبعية جزر حوار لدولة البحرين.

ودعوني أصارحكم القول كما عودتكم دائماً، بأن قرار المحكمة، في هذا الصدد، لم يكن بالأمر الهين على نفوسنا، ذلك أن لتلك الجزر في وجدان شعبنا مكانة كبرى، تستمد جذورها من تاريخ هذا الوطن، وحرص أبنائه على الارتباط بكل ذرة من ترابه.

بيد أننا على رغم ما نشعر به من ألم، نقدر أن قرار المحكمة على أي حال أنهى الخلاف بين الدولتين، وأن بوسعنا الآن أن نترك ذلك الخلاف، الذي أصبح جزءاً من التاريخ، وراء ظهورنا.

إننا إذ نتطلع إلى المستقبل ندرك أن تضحياتنا لن تذهب سدى، إذ أنها ستضع الأساس لعلاقات أوثق وأرحب، لا تشوبها شائبة بين قطر والبحرين، وشعبيهما الشقيقين، فضلاً عن أنها

ستعزز أمن واستقرار دولنا الخليجية، وتساهم في تقوية مجلس التعاون الخليجي، ودعم مسيرة التكامل بين الدول الأعضاء.

وإنني إذ أتوجه بخالص التهنئة إلى الشعبين القطري والبحريني لانتهاء الخلاف بين الدولتين، لأمد إلى سمو أخي الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة، أمير دولة البحرين الشقيقة يداً كما كانت ملؤها الأخوة والمودة، لنطوي معاً تلك الصفحة، ولنبدأ صفحة جديدة يشارك فيها الشعبان الشقيقان في تعميق وتنظيم علاقاتنا المستقبلية والتي يتفاعل فيها البلدان لما فيه مصلحتهما، وخيرهما المشترك.

وفي هذه المناسبة أتوجه بالشكر والتقدير إلى أخي خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز، وأخي جلالة السلطان قابوس بن سعيد، لدورهما وجهودهما المميزة التي أوصلت البلدين إلى أكبر مرجعية قانونية وقضائية، لتسوية خلافهما.

كما أجدها مناسبة لأن أتوجه بالشكر والتقدير لكل من ساهم بإخلاص من أجل قضية قطر، وكل الإشادة والتقدير لشعب قطر، لمساندته ومؤازرته القوية لقضاياه الوطنية طوال العقود الستة الماضية.

رحم الله شهداء كلا البلدين.. الخلود لأجدادنا.. شهدائنا في دامسة والوكرة، إلى كل شهيد صال من أجل هذا الوطن.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته،،

كلمة أمير دولة البحرين بعد حكم المحكمة[1]:

اليوم، وبفضل الله وتوفيقه، قال القضاء الدولي كلمته الفاصلة، وأصدرت أعلى سلطة قضائية في منظمة الأمم المتحدة، وهي محكمة العدل الدولية، حكمها التاريخي القاضي بتأكيد تبعية جزر حوار –كما كانت دائماً – لدولة البحرين، وبسيادة البحرين التامة على هذه الجزر، طبقاً للقانون الدولي، مؤكدة بهذا الحكم النهائي ما آمنا به في هذا الوطن، جيلاً بعد آخر، من سيادتنا على كل شبر من أرضه. ولقد تمسكنا بعدالة قضية وطننا الغالي، وتحملنا في سبيله

1- http://www.maqatel.com /cepenshare / Behath/ siasia2 / Neezalladoca / sec02. dac-1cvt.htm

التضحيات والأعباء الجسيمة، في مختلف الميادين، ليس حفاظاً على وحدة كياننا الوطني المقدس فحسب، وإنما حفظاً كذلك لاستقرار الأوضاع، وثباتها لمصلحة الجميع في هذه المنطقة الحيوية من العالم.

ولم تكن تبعية جزر حوار لدولة البحرين موضع أي شك لدى شعبنا، وجيراننا وأصدقائنا، فالجميع مدركون أنه لم يسكن هذه الجزر لمدى قرون غير أهل البحرين، ورغم ذلك فقد واجهنا ادعاءات لا أساس لها، تذرعت بعدد كبير من الوثائق المزورة؛ لإثبات غير ذلك. ولم تكن المواجهة يسيرة أو سهلة، لكن ثبات البحرين المشرف، وتمسكها المطلق بحقوقها أديا، بفضل الله، إلى هذه النتيجة العادلة؛ ذلك أن انتزاع جزر حوار من وطنها الأم لم يكن يتعلق بهذه الجزر فحسب، وإنما كان يهدد وجودنا كأمة، ويمس مجال البحرين الحيوي في البحر والجو.

وفي هذا اليوم الأغر من تاريخ البحرين يجب علينا أن نشكر الله عز وجل، أولاً في هذا المقام، شكراً يليق بجلاله وجميل كرمه؛ حيث سمع تضرعنا في بيته الحرام، عند الملتزم بين باب الكعبة المشرفة والحجر الأسود، سائلينه أن يثبتنا على الحق، وأن يحفظ كل بقعة من أرضنا لأهلها، ويقوينا في دفاعنا عن حقوقنا المشروعة، فاستجاب سبحانه لدعائنا، ودعاء الخيرين من أهل هذا الوطن، وعلمائه الذين رافقونا في تلك الرحلة المباركة إلى الديار المقدسة، وذلك فضل من الله ونعمة، تستدعي منا مزيداً من الشكر له، والثقة بما عنده، والتمسك بمبادئ وأحكام دينه، الذي أنزله على ختم رسله. فحمداً له وشكراً، وأملنا في الله كبير أن يفتح علينا بركات من السماء والأرض، لخير هذا الوطن والمواطنين.

كما يطيب لنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى أفراد شعبنا الوفي، وإلى قواتنا المسلحة الباسلة، وإلى هيئاتنا الدبلوماسية والقانونية، وكل من تعاون من المحامين والخبراء الدوليين، مقدرين للجميع جهودهم المخلصة، ومواقفهم المشرفة، دفاعاً عن هذه القضية العادلة، التي كان لجيل الآباء والأجداد، أساساً ، من شرف الدفاع عنها، ما يستحق اليوم أعمق تقديرنا. فباسمكم جميعاً أهدي هذا الفوز التاريخي إلى ذكرى والد الوطن، قائدنا الراحل صاحب السمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، طيب الله ثراه. كما نتوجه بخالص التقدير إلى عضده وسندنا العم العزيز صاحب السمو الشيخ خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس الوزراء، والعم العزيز صاحب السمو الشيخ محمد بن سلمان آل خليفة، وإلى ولي عهدنا صاحب السمو الشيخ سلمان بن حمد آل خليفة، وجميع أفراد الأسرة المالكة، آل خليفة الكرام وجميع رجالات الدولة والوطن، الذين كانوا خير عون لنا في هذه المهمة. ونخص بالذكر منهم الشيخ محمد بن مبارك آل خليفة، وزير الخارجية المسؤول عن الشؤون الخارجية بكل اقتدار، والشيخ محمد بن خليفة آل خليفة، وزير الداخلية لدوره، ودور وزارته في خفر ومراقبة الحدود، وصون أمنها، والشيخ الفريق أول خليفة بن أحمد آل خليفة، وزير الدفاع، نائب القائد العام، المسئول عن الشؤون الدفاعية بكل العزم والرأي

الشجاع، والأخ السيد جواد سالم العريض، وزير الدولة، وكيل البحرين لدى محكمة العدل الدولية، الذي ترأس الفريق القانوني بكل الولاء والإخلاص لنا ولوطنه. ونخصهم بالشكر لأدائهم العملي المشرف الذي أسهم في تحقيق هذا الفوز للوطن.

شعبنا الوفي: إن تأكيد محكمة العدل الدولية مبادئ الحق والعدل في قضية الخلاف بين البحرين وقطر المسماة (قطر ضد البحرين) في سجل المحكمة، يمثل انتصاراً ليس للبحرين فحسب، وإنما لجميع الأشقاء والأصدقاء، وأطراف المجتمع الدولي، ومبادئ الشرعية الدولية في كل مكان. وفي هذا المقام فإنا نحيي محكمة العدل الدولية على قرارها الحكيم. ونعلن قبولنا حكمها في شموليته. وقد أمرنا باتخاذ ما يلزم من إجراءات لضمان تنفيذه، معتبرين نتيجة الحكم على وجه الخصوص كسباً مشتركاً للبلدين الشقيقين قطر والبحرين، فقد كسبنا معركة المستقبل معاً بفضل الله. وحان الوقت لفتح صفحة جديدة مشرقة من الوفاق بين بلدينا، تثبيتاً للتلاحم القائم بينهما على كل صعيد، وتحقيقاً لأحلام وتطلعات الأجيال من البحرينيين والقطريين في العيش المشترك، القائم على التعاون المثمر لخيرهم جميعاً ، وخير شعوبنا الشقيقة في دول مجلس التعاون؛ الذي نستبشر اليوم بأن يكون أكثر تلاحماً وقوة بهذا التطور الإيجابي في مسيرته. وأن يشهد المزيد من التقارب بإرادتنا المشتركة، مثلما تجلت بأجمل صورها في قمة البحرين بتصميم القادة الأشقاء.

وفي هذا اليوم التاريخي الذي نسعد فيه بتسوية الخلاف بين بلدين شقيقين في البيت الخليجي المشترك، لابد من أن نشيد بجهود الوساطة السعودية الكريمة، التي أسهمت في مسيرة الحل منذ البداية. وحرصت على التفاهم والتهدئة بين الأشقاء في أدق المراحل، معربين عن تقدير البحرين لدور المملكة العربية السعودية الشقيقة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين، الملك فهد بن عبد العزيز آل سعود، وولي عهده صاحب السمو الملكي، الأمير عبد الله بن عبد العزيز آل سعود، وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبد العزيز آل سعود، النائب الثاني وزير الدفاع والطيران، حيث ستبقى جهودهم الكبيرة –حفظهم الله–في هذا المسعى الكريم جزءاً من الدور الريادي الشامل للمملكة العربية السعودية، والهادف إلى خير هذه المنطقة، ومصلحة شعوبها في مختلف الميادين.

واليوم، فإن جميع جسور التواصل والتكامل مع الأشقاء في دولة قطر، بقيادة صاحب السمو، الأخ العزيز الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، قد أصبحت ممهدة ومفتوحة، على قاعدة الإخاء والمودة والتعاون الشامل؛ لنواصل معاً مسيرة الخير التي ينتظرها الشعبان الشقيقان، من دون إبطاء داعين منذ الآن إلى استئناف أعمال اللجنة العليا المشتركة، برئاسة وليي العهد في البحرين وقطر، وفقهما الله إلى كل خير، لتقوم اللجنة بالنظر في كل ما يمكن عمله للبدء بإقامة مشروعات التنمية المشتركة على جانبي الحدود؛ لتصبح نموذجاً للبناء المشترك بين البلدين، وفي

مقدمتها مشروع الجسر. وذلك بعد نظر اللجنة في تعديل كل ما لا يتفق مع حكم المحكمة، الصادر من قوانين وأنظمة في البلدين. وأن أفضل تجاوز للماضي هو دفع عجلة هذا التعاون إلى الأمام. وكما فتحت البحرين من دون انتظار لتسوية الخلاف مجال الاستثمار والتملك للقطريين في البحرين، فإنا ندعو الشقيقة قطر إلى فتح مجال العمل والاستثمار للبحرينيين على طريق التقارب المخلص، الذي نعده من أولوياتنا في البحرين.

وحيث إن أقوى الأسس لبناء المستقبل هو التاريخ والتراث المشترك الذي يجمعنا والأشقاء في قطر، بما لقطر من تراث في البحرين، سيبقى موضع عنايتنا، فإن الزيارة ستبقى من جانب آخر تخليداً لهذا التراث المشترك على أرض قطر، بما يشمله من جذورنا التاريخية المتوارثة.

وإذ من الله على البلدين بهذه البداية الجديدة التي تحمل الكثير من إمكانات الخير، فلابد من أن نستذكر اليوم، في هذا الموقف، بالتقدير والشكر المساعي الحميدة التي بذلها الوالد صاحب السمو، الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة للتقريب بين البحرين وقطر، فيمختلف الظروف، بما يمثل الآن نبراساً لانطلاق التعاون المشترك الذي نتطلع إليه، مؤكداً الدور المشهود لسموه – حفظه الله– ليس على الصعيد الخليجي فحسب، وإنما على الصعيد العربي والدولي.

أما في ما يتعلق بالاستثمار العائد بالخير على شعبنا في البحرين، فإنا ندعو شركات التنقيب العالمية للقدوم إلى البحرين، وقد تذللت بفضل الله العوائق التي كانت تحول دون مواصلة التنقيب فيأيمنطقة بحرينية جزراً وبحراً. وهذه دعوة متجددة لها لاغتنام فرصة الانفراج في هذا الموقع المهم من الخليج العربي. وفي الختام نوجه التهنئة مجدداً إلى شعب البحرين الوفي، وإلى مؤسساته الرسمية وأنديته الوطنية وجمعياته الأهلية، وإلى قوة دفاع البحرين التي أدت مهمتها خير أداء، ومكنت لهذا الخيار السلمي التاريخي، فأثبتت أنها كانت، وستبقى، قوة سلام في كل المهمات في الداخل والخارج، مستحقة التقدير الذي سيبقى لها في ضمير الوطن على مر الأيام.

وإذ تحققت بفضل الله وحدة جزرنا، وتجلت وحدتنا الوطنية في الموافقة الشعبية الرائعة على الميثاق، فإننا عاقدون العزم على استكمال هذه الوحدة المباركة بضم كل مستحق إلى رباطها الوثيق بمنحه شرف المواطنة البحرينية؛ التي لا نرضى أن يبقى من دونها أي مستحق على أرض البحرين، وأن يتم ذلك بالسرعة الممكنة؛ ليكون العيد الوطني المقبل الحد الأقصى لتحقيق هذا الإنجاز وتكون الفرحة شاملة للجميع بإذن الله.

وبعد هذه المنجزات، فقد حان وقت العمل بسواعد الجد في عملية البناء الوطني؛ لنقيم أسس الدولة العصرية بمؤسساتها الدستورية المتقدمة ونرسخ في البحرين نموذج التعايش الإنساني المتحضر بما تتميز به من قيم الحرية والتسامح والعدل. وبهذا تكتمل المسيرة التاريخية؛ لترسيخ حدودنا الوطنية في كل اتجاه، ويرتفع كيان البحرين شامخاً ؛ ليصبح جديراً بين ممالك العالم بما يستحقه شعبها من رفعة وارتقاء.

اللهم أحفظ علينا وحدتنا، وألف بين قلوبنا ووفقنا لما تحب وترضى، إنك نعم المولى ونعم النصير. لكم مني، أيها الأخوة والأخوات خالص التهنئة والتبريك، وإلى أيامنا الأجمل التي نهديها أيضاً إلى الأشقاء في قطر مع دعواتنا لهم بمشاركتنا في هذا العيد المشترك على طريق المستقبل الواحد بحول الله.

الملاحق

معاهدة الصداقة بين قطر والمملكة المتحدة والتي حصلت دولة قطر بموجبها على استقلالها في 3 سبتمبر 1971

معاهدة صداقة
بين
دولة قطر
و
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية

ان دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية،

نظرا لان دولة قطر قد استعادت كامل مسئولياتها الدولية كدولة مستقلة ذات سيادة .

ونظرا لان هذه الدولتين قد استقر على ان تستمر علاقات التعاون والصداقة الوثيقة التقليدية الطويلة الامد القائمة بينهما .

ولما كانتا ترغبان في التعبير عن هذا العزم في شكل معاهدة صداقة.

قد اتفقتا ...

143

المادة (١)

تستمر العلاقات بين دولة قطر والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية تسودها روح الصداقة الوثيقة . واقرارا لذلك يقوم الطرفان المتعاقدان – ادراكا منهما لمصلحتهما المشتركة في استتباب السلام والاستقرار في المنطقة – بما يلي :

أ – التشاور معا حول المسائل التي تهمهما سويا عند الحاجة لذلك .

ب – تسوية كل خلافاتهما بالطرق السلمية وفقا لاحكام ميثاق الامم المتحدة .

المادة (٢)

يشجع الطرفان المتعاقدان تعاونهما في ميادين التعليم والعلوم والثقافة طبقا للترتيبات التي يتفق عليها بينهما . ويجوز ان تشمل هذه الترتيبات ، بين ما تشمل ، ما يأتي :

أ – تعميم الفهم المتبادل لثقافتيهما وحضارتيهما ولغتيهما .

ب – تعميم الاتصالات بين الهيئات المهنية والجامعات والمنشآت الثقافية في بلديهما .

جـ – تشجيع تبادل المعلومات الفنية والعلمية والثقافية بينهما .

المادة (٣)

يحافظ الطرفان المتعاقدان على العلاقات الوثيقة بينهما حاليا في حقل التجارة ، ويتقابل ممثلو الطرفين المتعاقدين من وقت لآخر للنظر في الوسائل الكفيلة بتنمية وتقوية تلك العلاقات ، بما في ذلك ابرام المعاهدات والاتفاقيات حول الامور التي تهمهما في هذا الصدد .

٢/....



٢

المادة (٤)

يجري العمل بهذه المعاهدة اعتبارا من تاريخ توقيعها . وتبقى سارية المفعول مدة عشر سنوات . وإذا لم يخطر أحد الطرفين المتعاقدين الطرف الآخر برغبته في انهاء المعاهدة قبل انقضاء المدة المذكورة باثني عشر شهرا . تظل المعاهدة قائمة بعد ذلك حتى انقضاء اثني عشر شهرا من تاريخ الاخطار بتلك الرغبة .

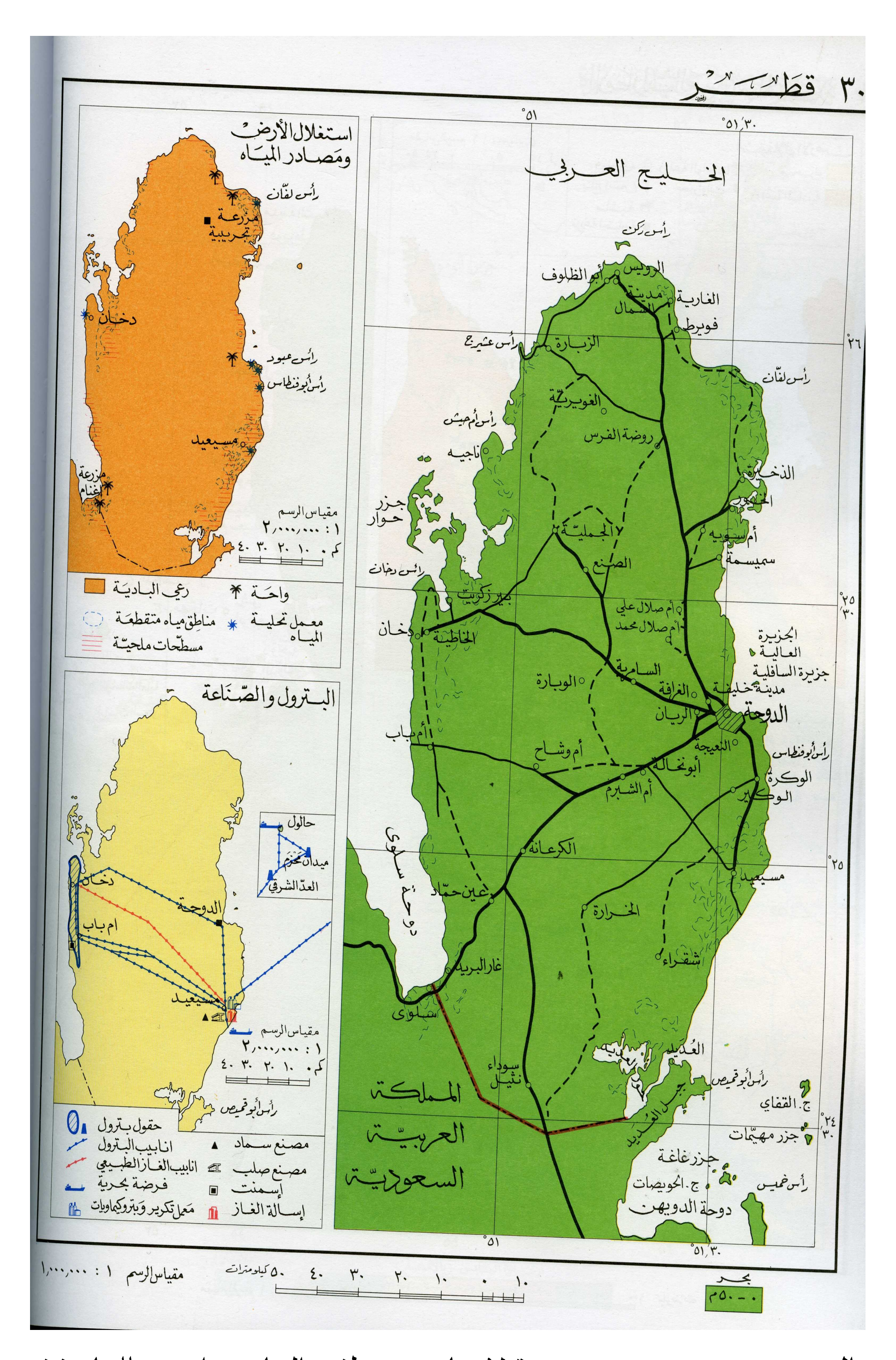
واثباتا لما تقدم . جرى توقيع هذه المعاهدة من الموقعين عليها .

وقد حررت من نسختين في جنيف في ٣ سبتمبر ١٩٧١ الموافق ١٣ رجب ١٣٩١ باللغتين الانجليزية والعربية ، على أن يكون لكل من النصين ذات الحجية .

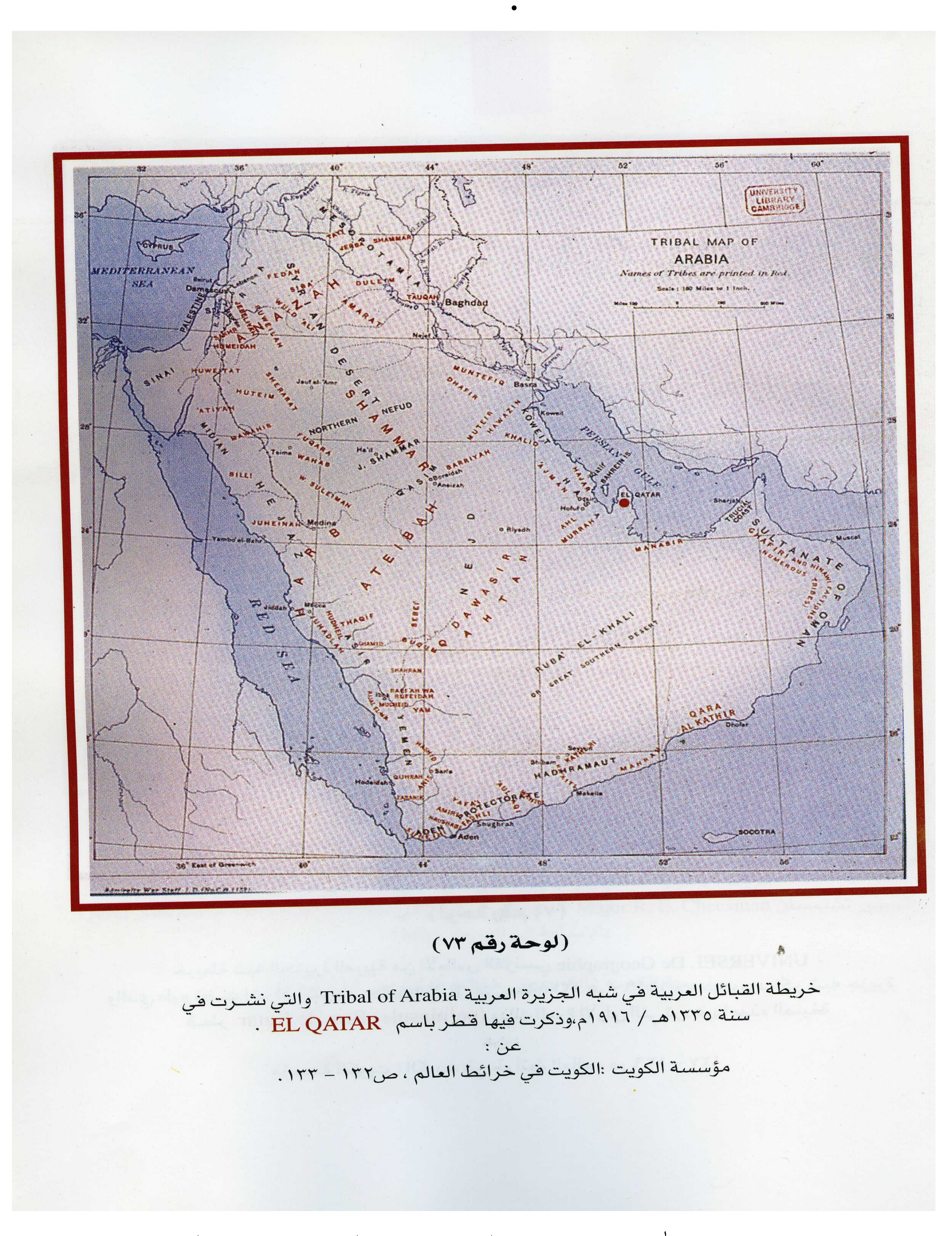
عن دولة قطر :

عن المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية :

1-المصدر : موقع الديوان الأميري لدولة قطر **http://www.diwan.gov.qa/arabic/qatar/Doc6.htm**



المصدر : محمد سيد نصر، نقولا زياد، مصطفى الحاج، داود صلليبا، شفيق حجا، أنور الرفاعي، أطلس العالم، طبعة 2009م، مكتبة لبنان، بيروت، ص31.



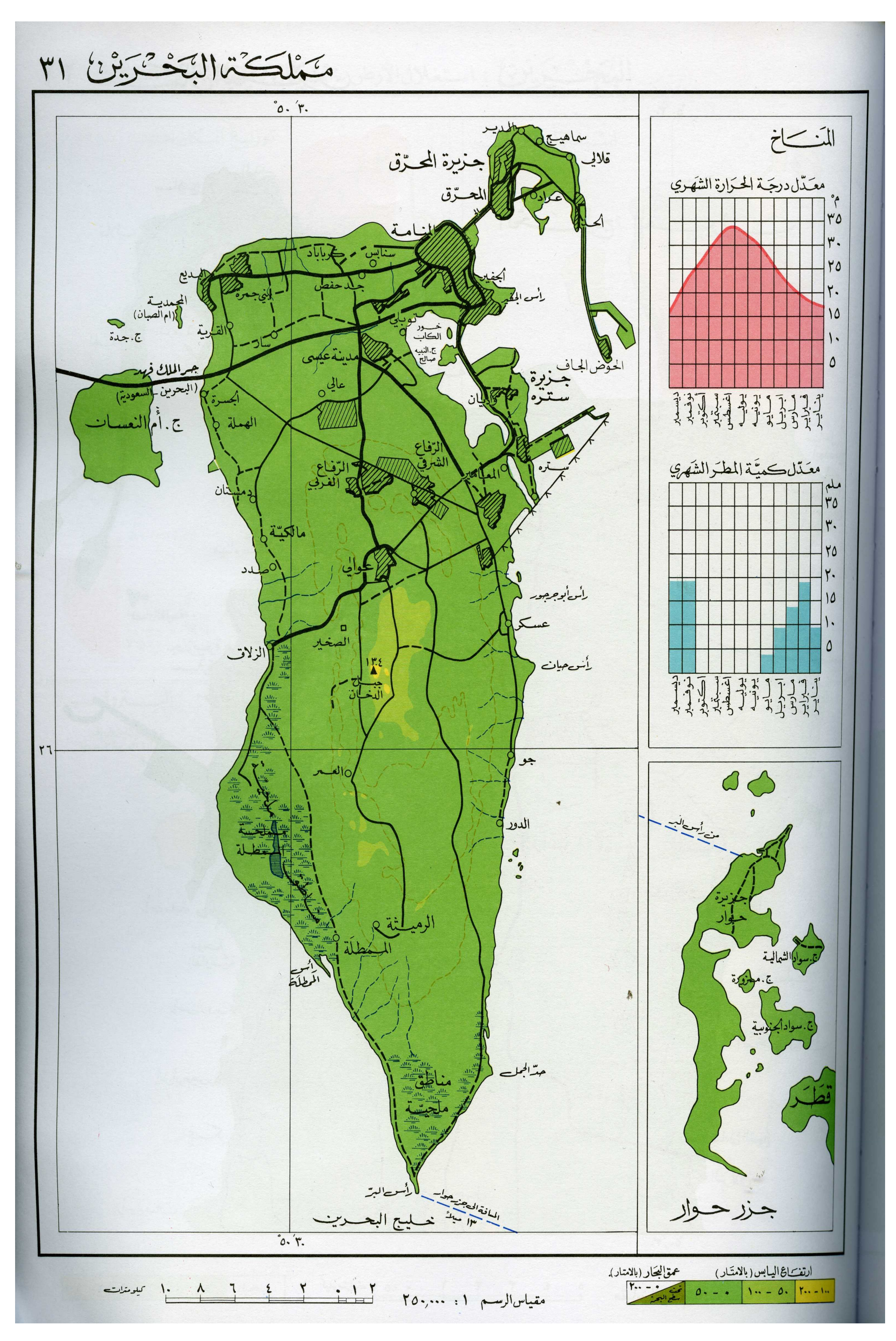
(لوحة رقم ٧٣)

خريطة القبائل العربية في شبه الجزيرة العربية Tribal of Arabia والتي نشـرت في سنة ١٣٣٥هـ / ١٩١٦م،وذكرت فيها قطر باسم EL QATAR .

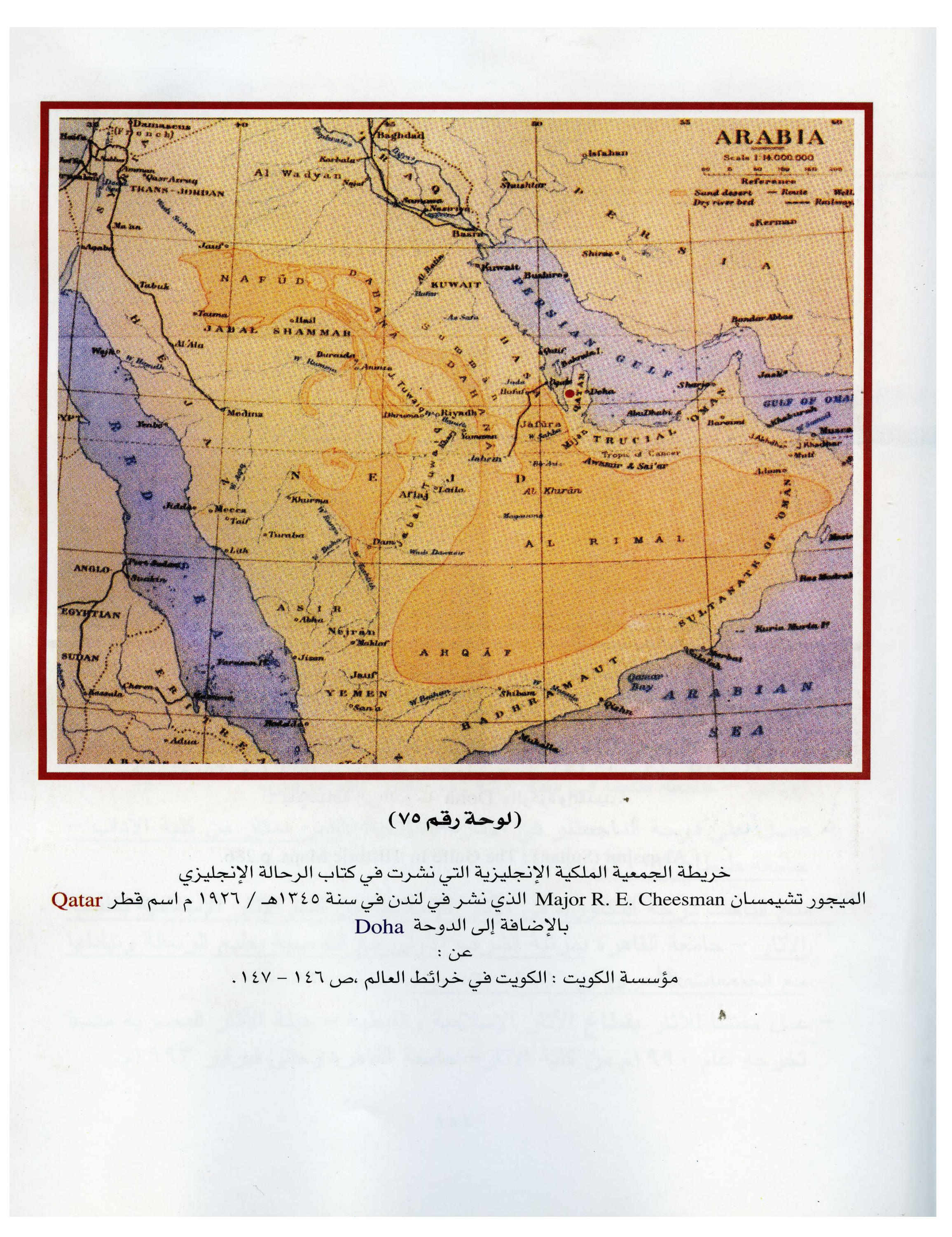
عن :

مؤسسة الكويت :الكويت في خرائط العالم ، ص١٣٢ – ١٣٣.

المصدر: محمد عبدالله ذياب، دولة قطر، دراسة لظروف البيئة الطبيعية وعلاقاتها، دار الفكر العربي، القاهرة 2001، ص 301.



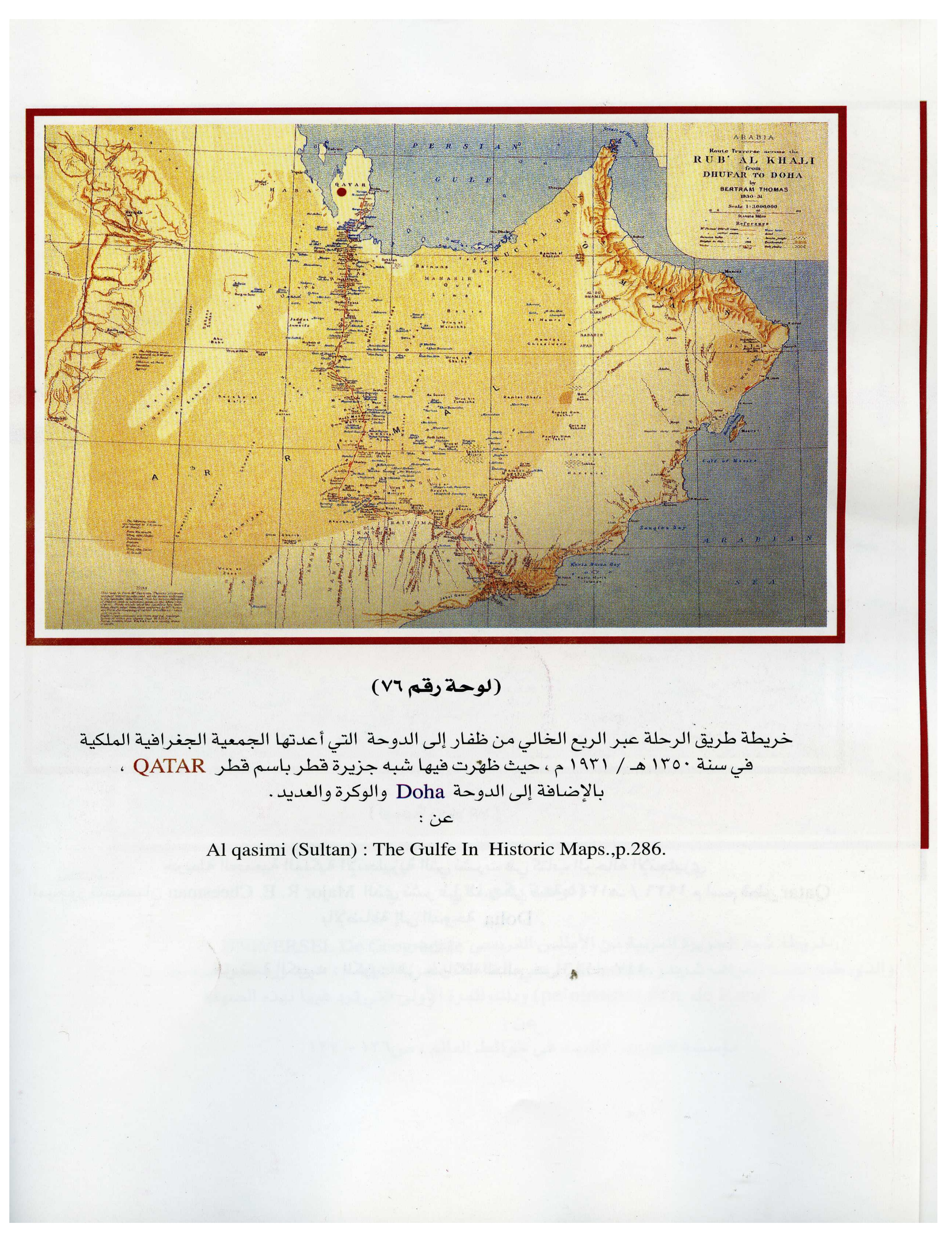
المصدر د. محمود رمضان، قطر في الخرائط الجغرافقة والتاريخية (150 – 1931)، مركز الحضارة العربية، القاهرة، 2006، ص 147.



(لوحة رقم ٧٥)

خريطة الجمعية الملكية الإنجليزية التي نشرت في كتاب الرحالة الإنجليزي
الميجور تشيمسان Major R. E. Cheesman الذي نشر في لندن في سنة ١٣٤٥هـ / ١٩٢٦ م اسم قطر Qatar
بالإضافة إلى الدوحة Doha
عن :
مؤسسة الكويت : الكويت في خرائط العالم ،ص ١٤٦ – ١٤٧ .

- أ.د. محمود رمضان، قطر في الخرائط الجغرافية والتاريخية (150 – 1931م)،مركز الحضارة العربية، القاهرة، ص 146



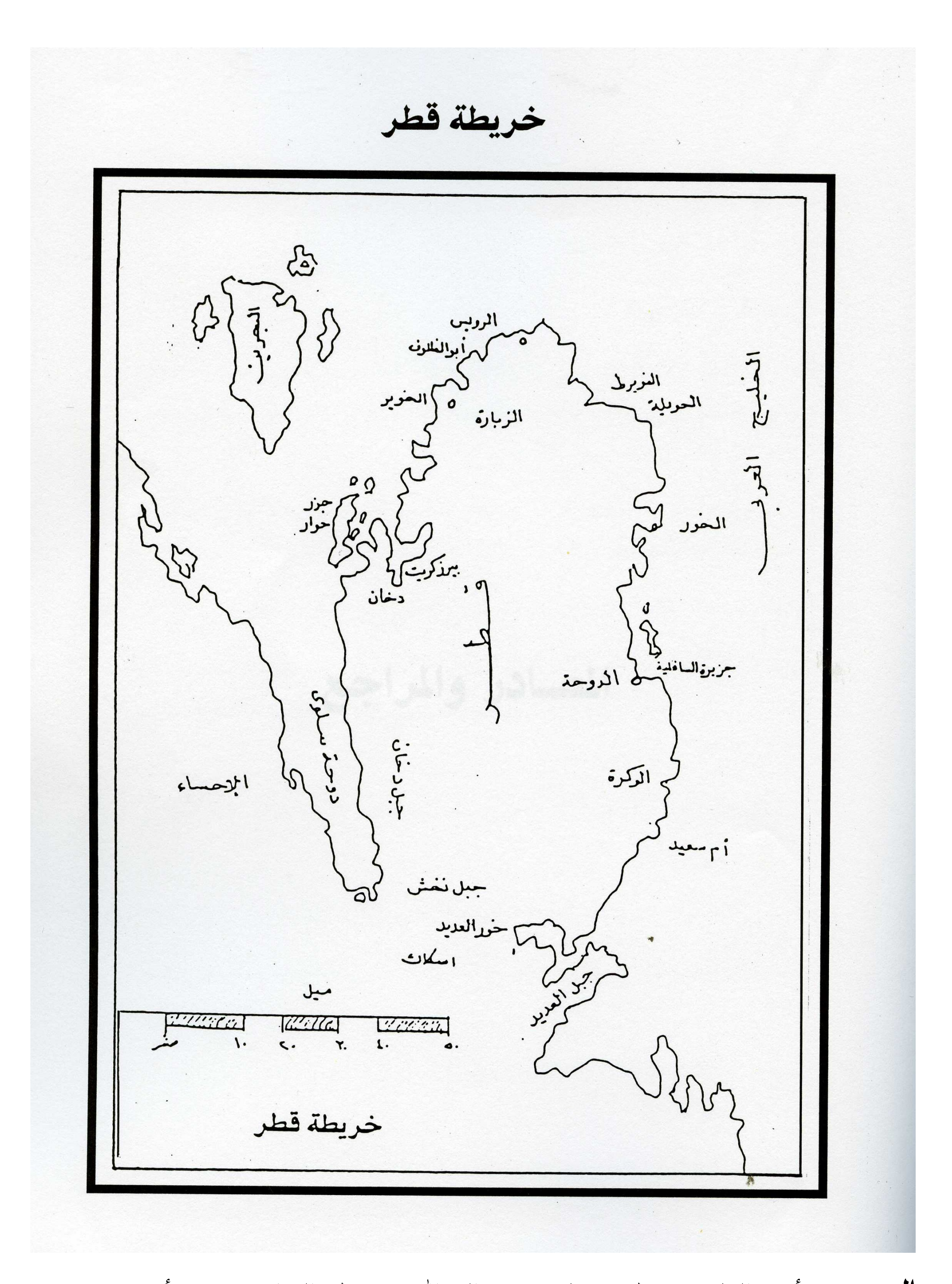
(لوحة رقم ٧٦)

خريطة طريق الرحلة عبر الربع الخالي من ظفار إلى الدوحة التي أعدتها الجمعية الجغرافية الملكية في سنة ١٣٥٠ هـ / ١٩٣١ م ، حيث ظهرت فيها شبه جزيرة قطر باسم قطر QATAR ، بالإضافة إلى الدوحة Doha والوكرة والعديد .

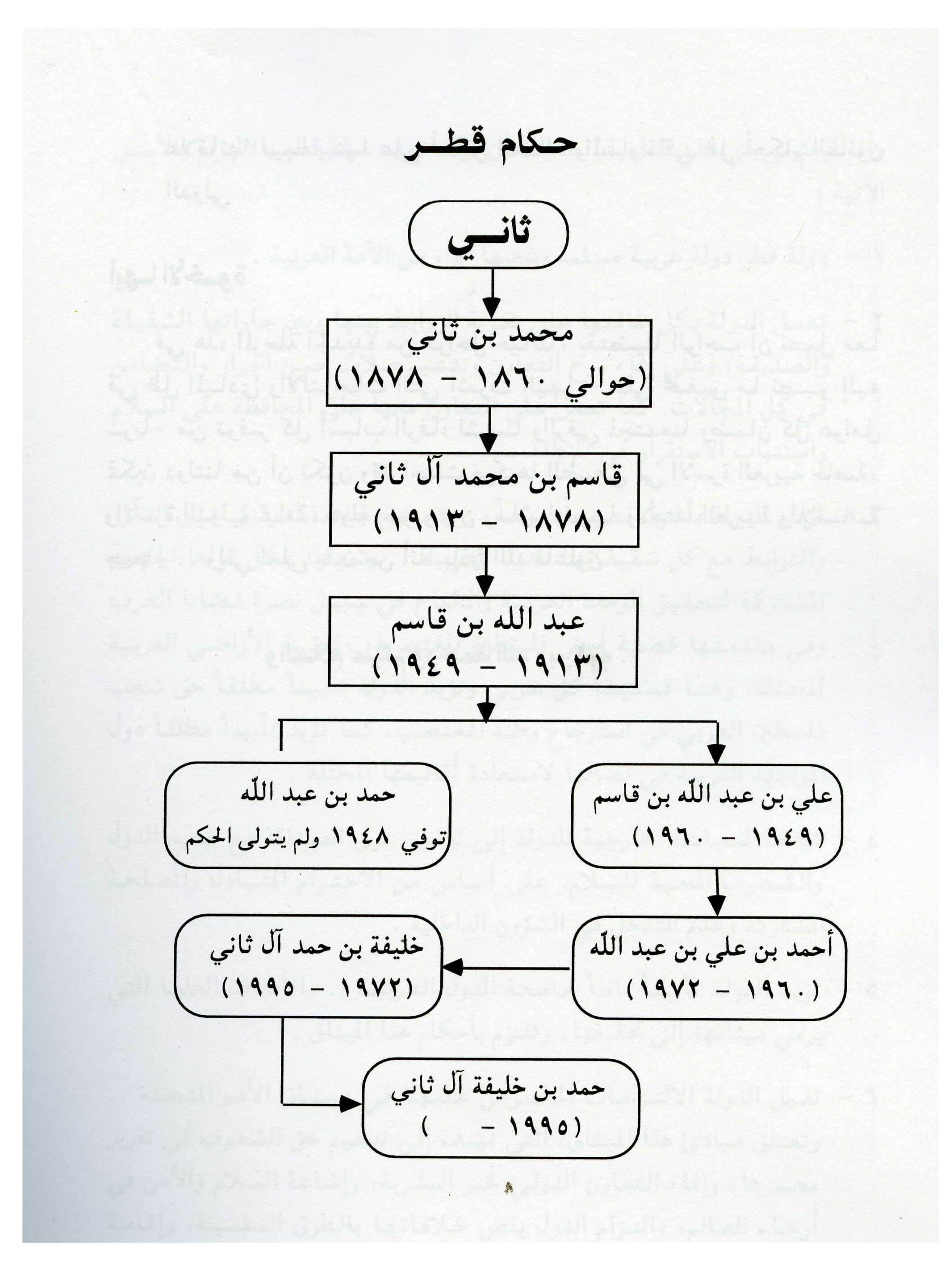
عن :

Al qasimi (Sultan) : The Gulfe In Historic Maps.,p.286.

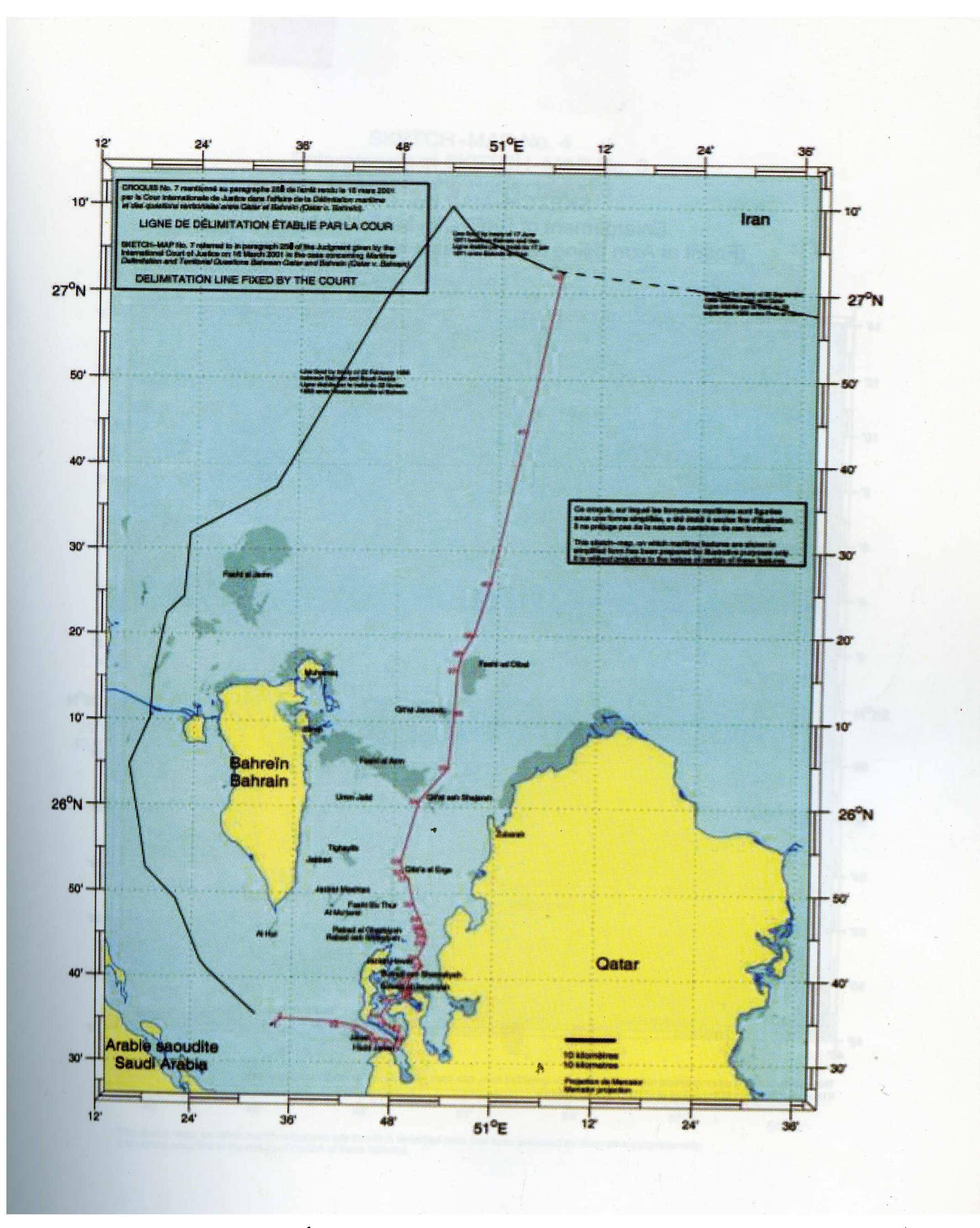
المصدر: المرجع نفسه، ص 147



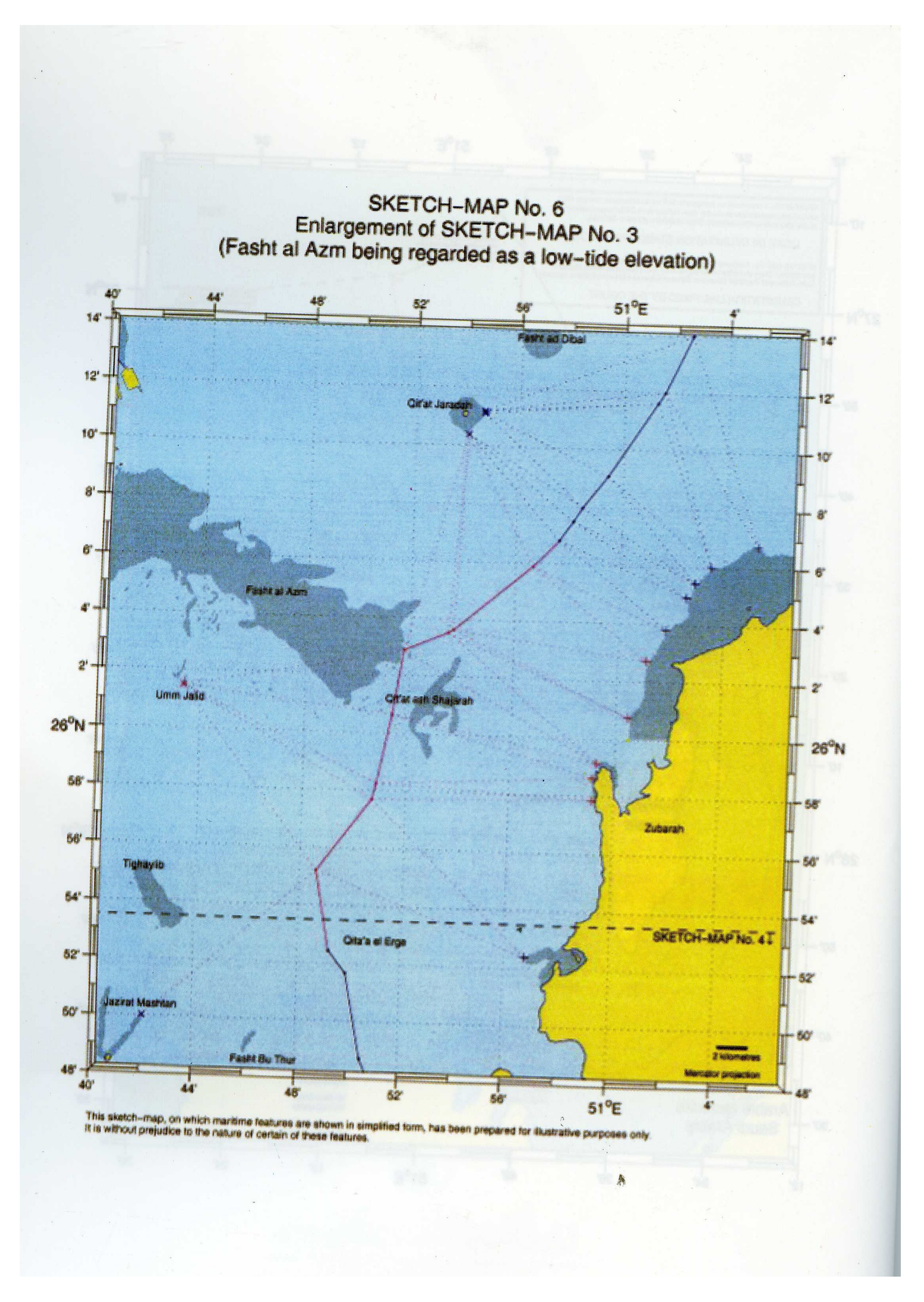
المصدر : أحمد الشلق، مصطفى عقيل، يوسف العبدالله، تور قطر السياسي، من نشأت الإمارة إلى استقلال الدولة، الدوحة–قطر 2009، ص313



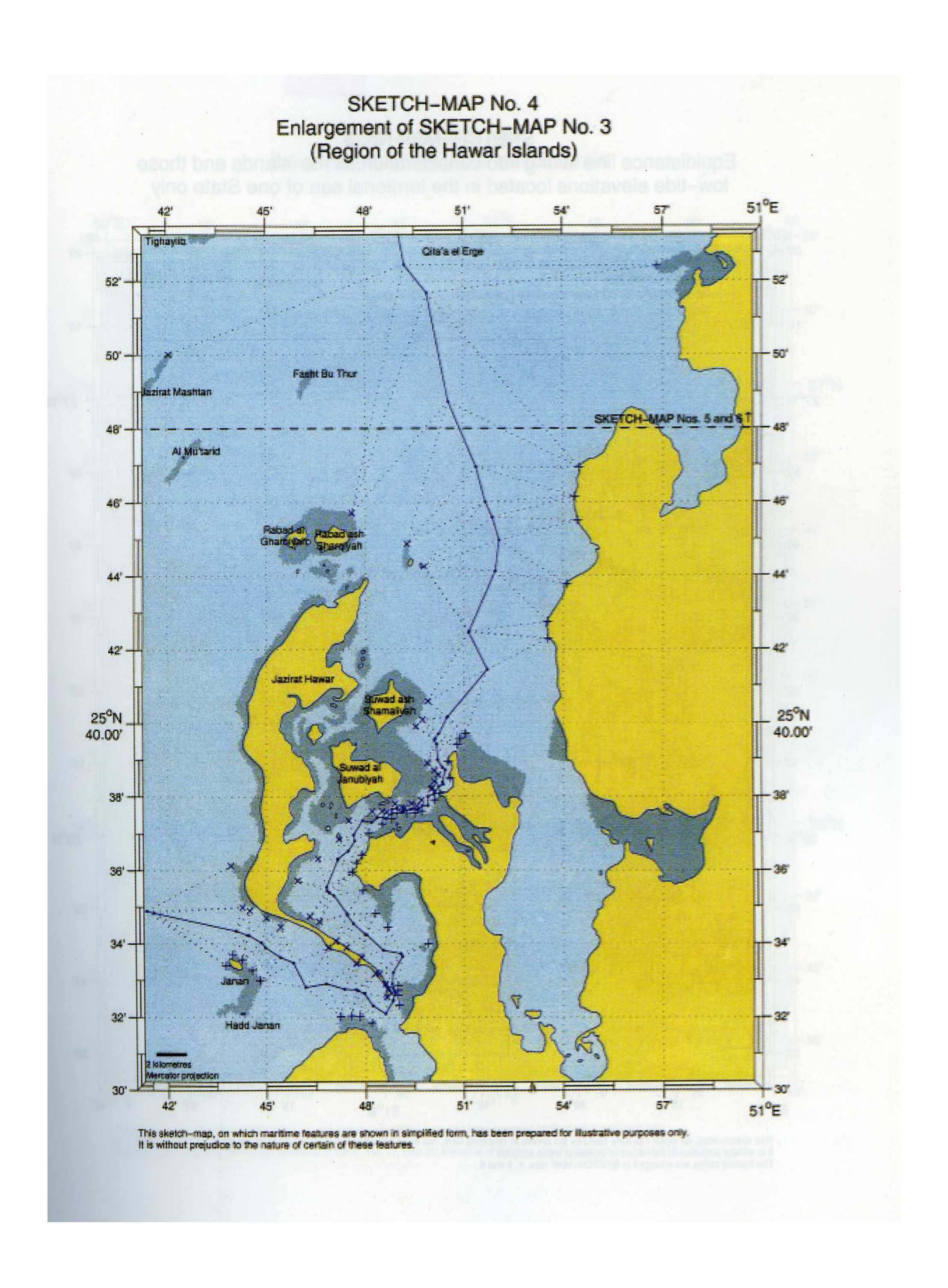
المصدر : المرجع نفسه، ص 312



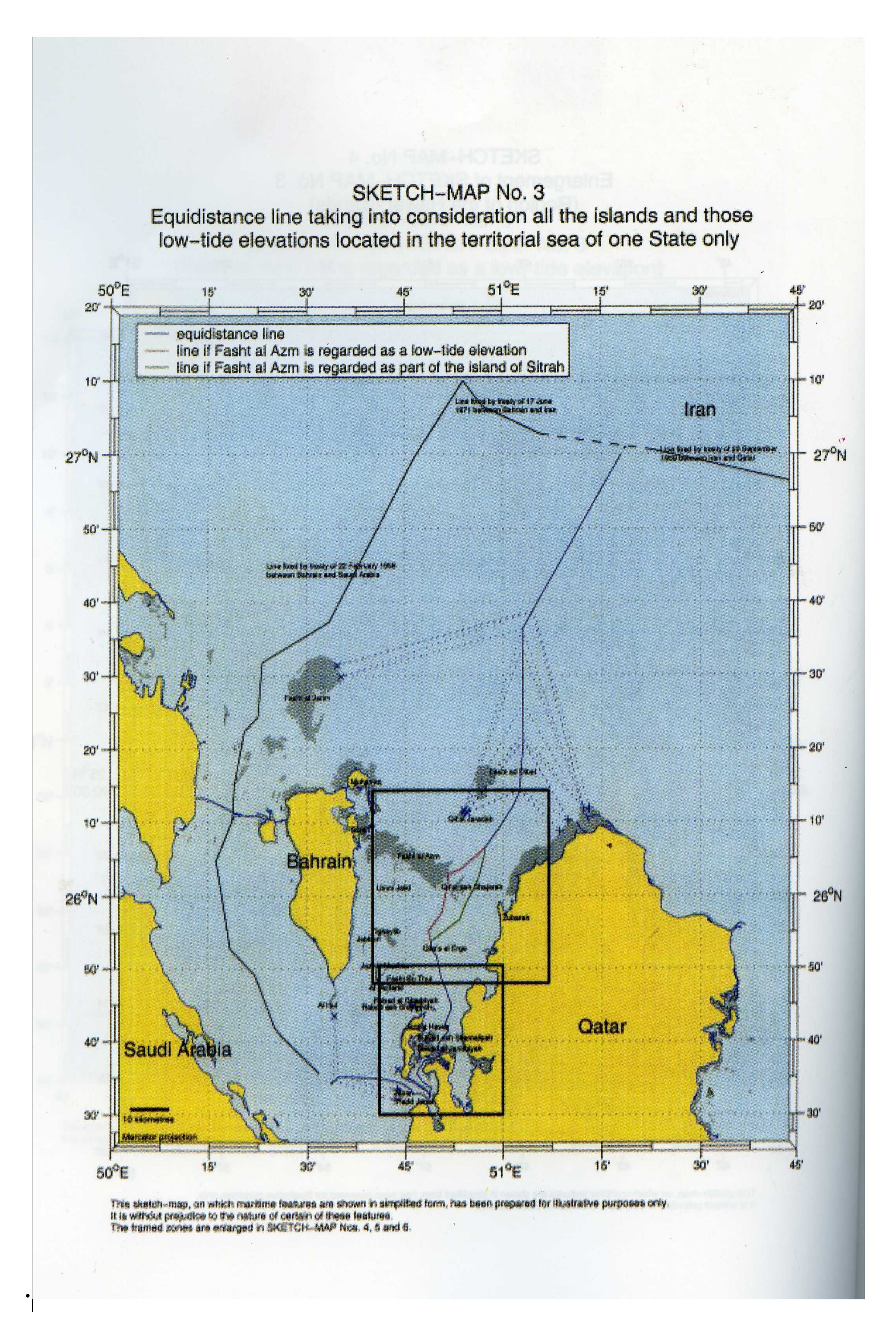
المصدر :عبدالله عبداللطيف المسلماني، حكم محكمة العدل الدولية، بشأن تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بي دولة قطر ودولة البحرين، الدوحة 2006، ص 278.



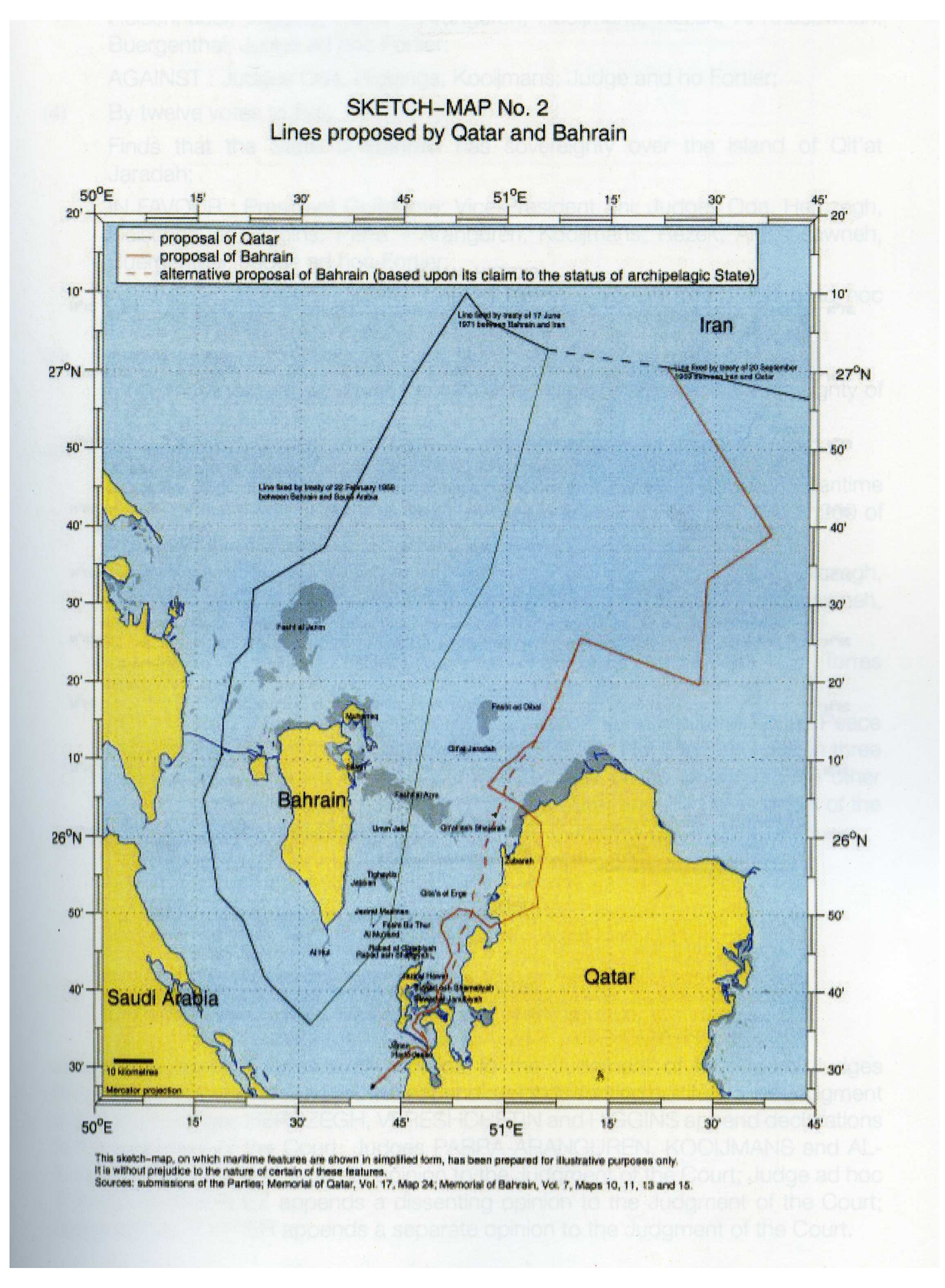
المصدر :عبدالله عبداللطيف المسلماني، حكم محكمة العدل الدولية، بشأن تعيين الحدود البحرية والمسائل الإقليمية بين دولة قطر ودولة البحرين، الدوحة 2006، ص 277



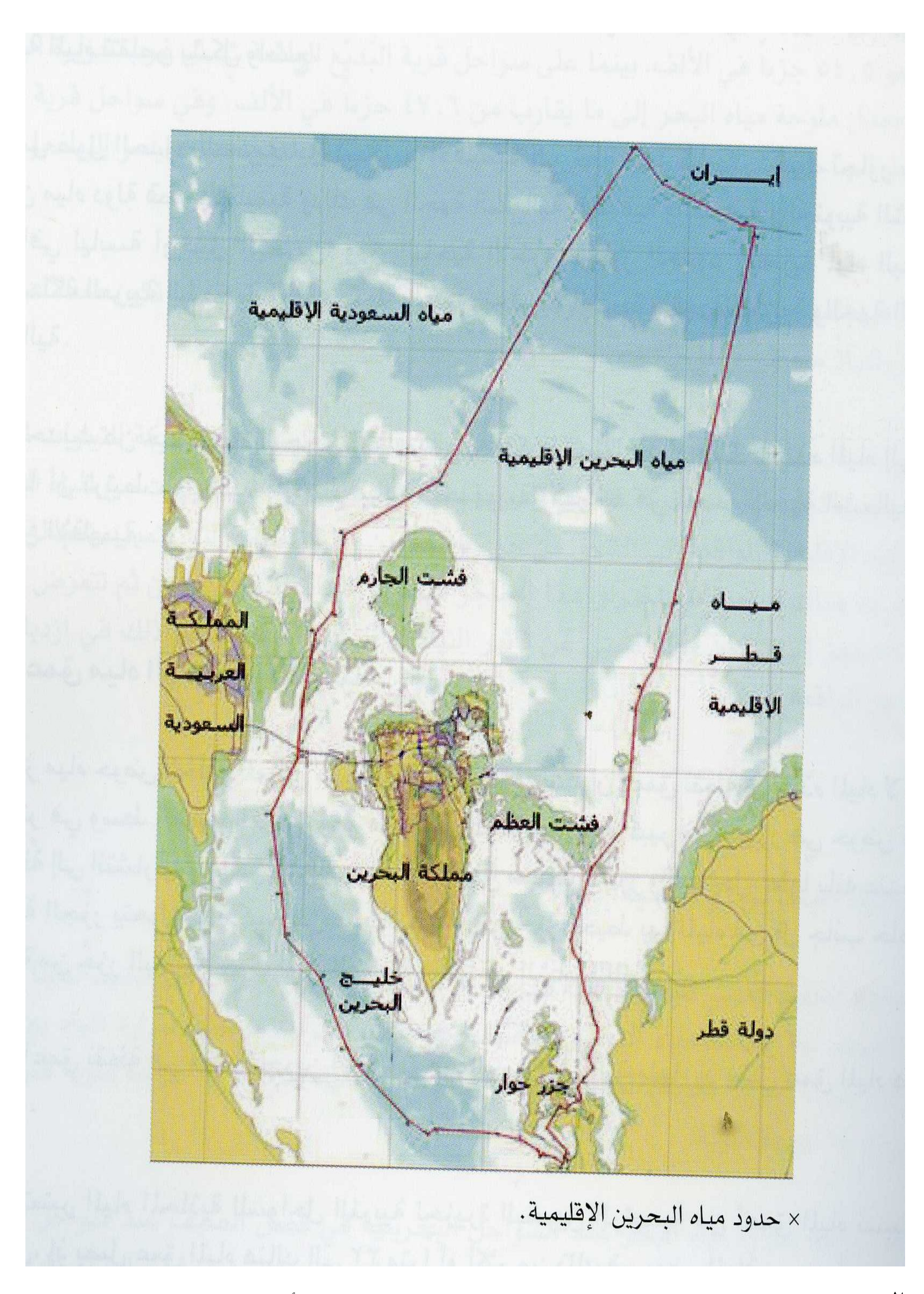
المصدر :المرجع نفسه، ص 276.



المصدر : المرجع نفسه، ص 275



المصدر : المرجع نفسه، ص 274.



المصدر : اسامة يوسف احمد السيد، الموسوعة البحرينية، الطبعة الأولى 2009، دار الحكمة، مملكة البحرين، ص 55.

بلجريف يكتب عن رغبة الحكومة في إجراء الإصلاحات الخاصة بمجلس التعليم وتأسيس دائرة للتعليم تحت إشراف الحكومة، ووضع القوانين الخاصة بها وكذلك المعايير المطلوبة لتوظيف المدرسين والمدراء، على أن يكون مجلس التعليم تحت رئاسة الشيخ عبدالله بن عيسى، وقد جاء هذا القرار بعد تفشي الفوضى والمحسوبية في مجلس التعليم.

620 *Records of Bahrain*

No. 409/2E of 1348
Office of the Adviser to
the Government, Bahrain.
Dated, 25th R/Awal, 1348

1000
2.9.29

To

H. B. M's Political Agent,
Bahrain.

Memorandum

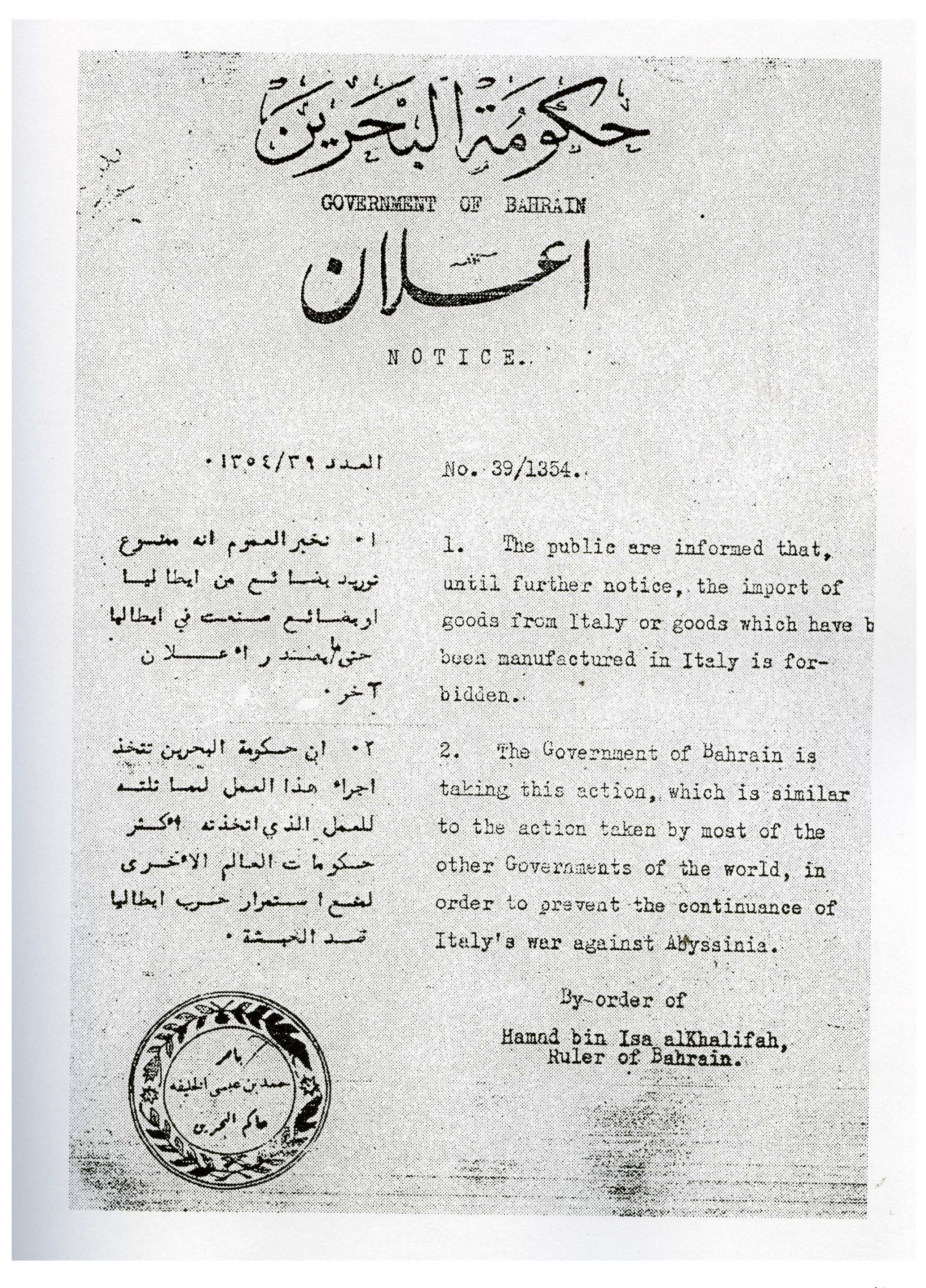
There is shortly going to be a complete change in the administration of the Education Department.

Until now the Sunni Schools have been controlled by an independent committee, presided over by Shaikh Abdulla bin Isa, with Yousuf Fakhroo of Muharrak as Treasurer.

Shaikh Abdulla has now asked that the Education committee should come under direct Government control. Most of the members of the Committee are persons with scanty education, and they feel that they cannot suitably supervise the work of Education. An inspector of Education is shortly to be appointed and the Department will have its headquarters in an office in the Government buildings.

The proposed alteration is a most excellent one, especially as emanating from the Committee themselves.

المصدر : مي محمد الخليفة، تشارلز بلجريف، السيرة والمذكرات (1926 – 1957)، ص 479 منشورات 2000، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.



حكومة البحرين

GOVERNMENT OF BAHRAIN

اعلان

NOTICE.

العدد ١٣٥٤/٣٩.

No. 39/1354.

١. نخبر العموم انه ممنوع توريد بضائع من ايطاليا او بضائع صنعت في ايطاليا حتى يصدر اعلان آخر.

1. The public are informed that, until further notice, the import of goods from Italy or goods which have been manufactured in Italy is forbidden.

٢. ان حكومة البحرين تتخذ اجراء هذا العمل لمماثلته للعمل الذي اتخذته اكثر حكومات العالم الاخرى لمنع استمرار حرب ايطاليا ضد الحبشة.

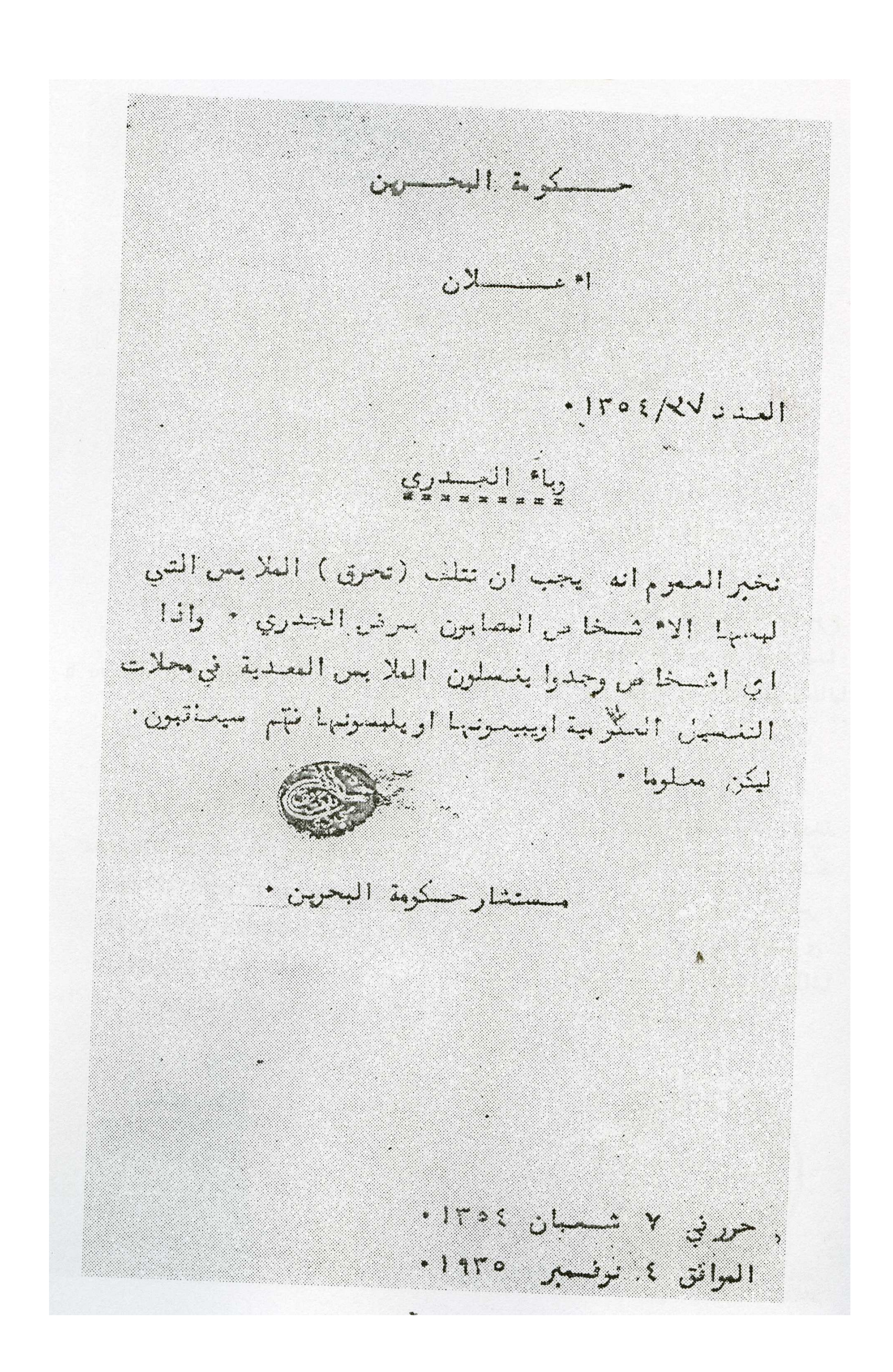
2. The Government of Bahrain is taking this action, which is similar to the action taken by most of the other Governments of the world, in order to prevent the continuance of Italy's war against Abyssinia.

By-order of

Hamad bin Isa alKhalifah,
Ruler of Bahrain.

بامر
حمد بن عيسى الخليفه
حاكم البحرين

المصدر : مي محمد الخيفة، تشارلز بلجريف، السيرة والمذكرات (1926 – 1957)، ص 530. منشورات 2000 ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.



حكومة البحرين

اعلان

العدد ٢٧/١٣٥٤.

وباء الجدري

نخبر العموم انه يجب ان تتلف (تحرق) الملابس التي لبسها الاشخاص المصابون بمرض الجدري . واذا اي اشخاص وجدوا يغسلون الملابس المعدية في محلات التغسيل العمومية او يبيعونها او يلبسونها فهم سيعاقبون.

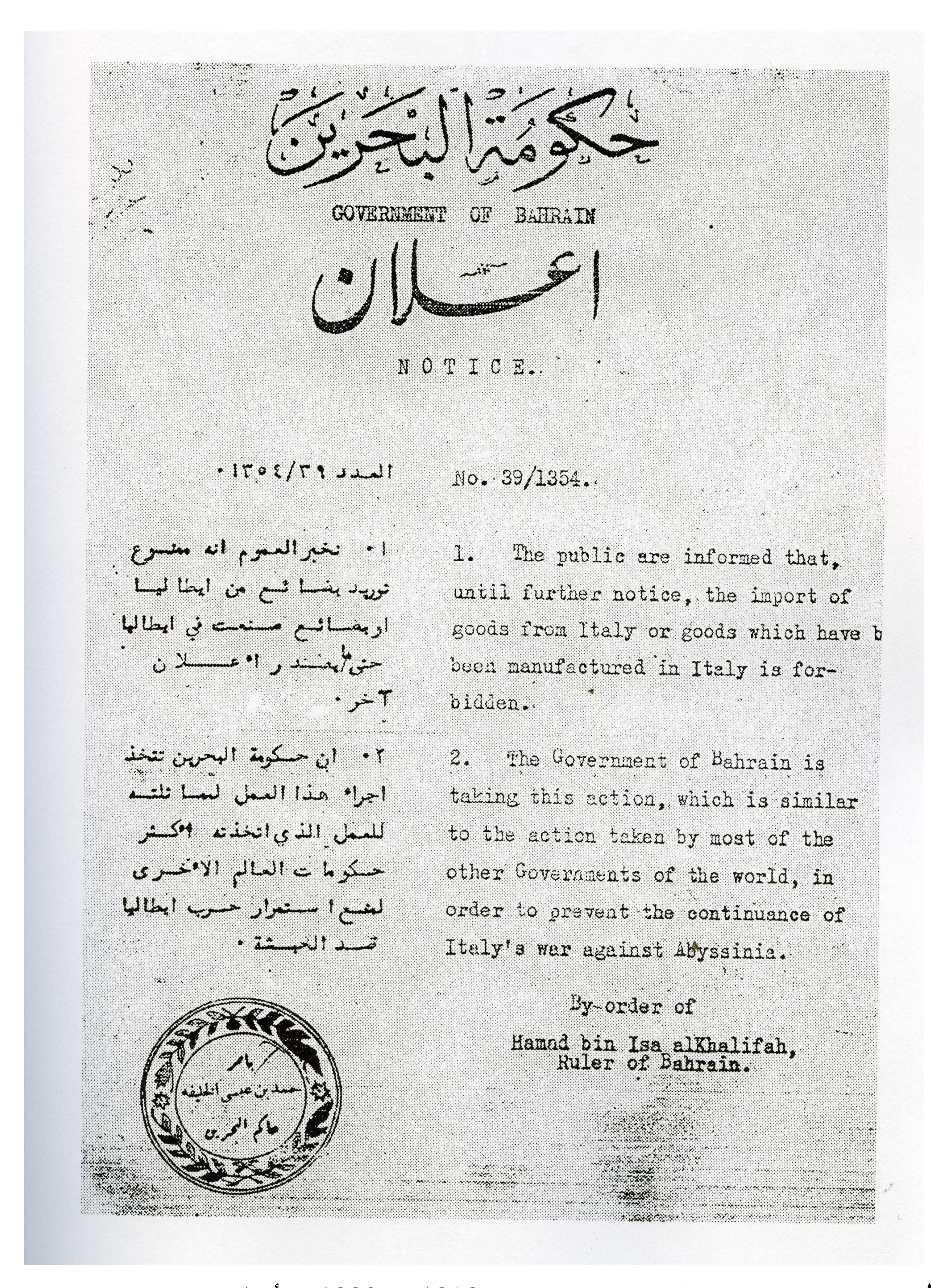
ليكن معلوما .

مستشار حكومة البحرين .

حرر في ٧ شعبان ١٣٥٤.

الموافق ٤ نوفمبر ١٩٣٥.

المصدر : المرجع نفسه، ص 531.



حكومة البحرين

GOVERNMENT OF BAHRAIN

اعلان

NOTICE.

العدد ٣٩/١٣٥٤.

No. 39/1354.

١. نخبر العموم انه ممنوع توريد بضائع من ايطاليا او بضائع صنعت في ايطاليا حتى ما يصدر اعلان آخر.

1. The public are informed that, until further notice, the import of goods from Italy or goods which have b been manufactured in Italy is forbidden.

٢. ان حكومة البحرين تتخذ اجراء هذا العمل لمماثلته للعمل الذي اتخذته اكثر حكومات العالم الاخرى لمنع استمرار حرب ايطاليا ضد الحبشة.

2. The Government of Bahrain is taking this action, which is similar to the action taken by most of the other Governments of the world, in order to prevent the continuance of Italy's war against Abyssinia.

By order of

Hamad bin Isa alKhalifah,
Ruler of Bahrain.

بامر
حمد بن عيسى الخليفة
حاكم البحرين

المصدر : مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة 1813 – 1890، الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 814.

لمصلحة الجميع ولكن الاستثناء المقدم من الكابتن بيلي، (في رسالته رقم ٢٢)، إلى الفرس، أعترف بأنه يثير الضيق لدي ويؤدي إلى إحراج خاصة عندما نعرف مزاج الشيخ الآن وميله إلى الأتراك ضد الفرس، لذلك فإني سوف ألتزم بالمبادىء السابقة والتي هي في مصلحة الإنسانية ولن أقف عاجزاً أمام الفوضى والاضطرابات البحرية، وقد وصلتني معلومات أن شيخ البحرين أبلغ بحارته وسفنه بالاستعداد لأعمال حربية وقد أخبرت قبطان السفينة فوكلاند بالمراقبة والاستعداد لذلك، كما أني على استعداد لزيارة البحرين شخصياً فيما لو حدث أي شيء يهدد مصالحنا هناك وفي انتظار قراركم سوف أحافظ على الحالة القائمة كما هي وخاصة في علاقاتنا مع جميع الأطراف برغم وجود الخلافات القائمة والتي أدت إلى الوضع الحالي في الخليج.

خادمكم المطيع والمخلص

فيلكس جونز

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

تابع رسالة فيلكس جونز إلى أليسون.

صورة عن رسالة الكابتن فيلكس جونز إلى أليسون، (الدائرة السرية رقم ٢١٠).

المصدر : نفس المرجع، ص 819.

No. 3.

معاهدة الشيخ محمد بن خليفه حاكم البحرين في ترك
معاملة الرقيق سنه ١٨٤٧

بسم الله

بملاحظة ما ان جناب عاليجاه ذي الشوكة و الأجلال الأجل الأفخم ميجر هنّل صاحب باليوز خليج فارس اخبرنا ان بهذه الأيام تدجرى بعض المعاهدات فيمابين الدولة العلية الانكليزية و جناب الأفخم السيد سعيد امام بندر مسقط وغيره من الدول في ترقيف حمل و نقل العبيد من سواحل بر الأفريقية و غيرها و ايضاً اتضح لنا ان موافقة مشايخ سواحل برّ العرب من الخليج الفارس و اعانتهم لانجاز تمام مطلب تلك المعاهدة المزبورة ضرورة لازمة فلأجل ذلك انا يا محمد بن خليفة شيخ البحرين لاستحكام روابط الاتحاد الكامل فيما بيني و بين جناب حضرة السركار ذي الشوكة و الاقتدار الأنقريز الأفخم اتعهد والتزم علي نفسي ان امنع جميع اخشابي و اخشاب رعاياي و المتعلقين عليّ من حمل و نقل العبيد من سواحل برّ الأفريقية و غيرها و ابتداء المنع من غرة شهر محرم سنة ١٢٦٤ مطابق عاشر دزمبر سنة ١٨٤٧ ثم اتقبّل ايضاً متى ما لاقت المراكب الدولة العلية الانكليسية اخشابي و اخشاب رعاياي والمتعلقين عليّ و يظنون بهم انهم مشغولين في تجارة العبيد ان يمنعونهم و يفتشوهم ففي الحالة التي يجدون احدى الأخشاب المزبورة مخالفة للمعاهدة المذكورة في حمل العبيد من سواحل برّ الأفريقية و غيرها باي عذر و سبب يقبضوها و يضبطوها جرى ذلك في ٢٢ جمادي الأول سنة ١٢٦٣ مطابق ثامن مي ١٨٤٧ -

محمد بن خليفة

النص العربي لمعاهدة منع الرقيق الموقعة من الشيخ محمد في مايو ١٨٤٧م.

المصدر : نفس المرجع، ص 826.

الدائرة السرية رسالة رقم ٦٧ لسنة ١٨٦٠م

من المقيمية البريطانية في الخليج الفارسي

أبوشهر ٤ يونيو ١٨٦٠م

(١) تعقيباً لمراسلاتي مع سعادتكم بخصوص أمور وأحداث البحرين أعتقد أنه مهم لديكم أن تعلموا أن الشيخ محمد بن خليفة قد رفع العلم التركي على قلعته الرئيسية وسفن البحرين ويبدو أن ولاءه الفارسي الحديث قد تحول إلى ولاء عثماني الآن.

(٢) وكما ذكر لي السير هنري رولنسون في مراسلاته حديثاً أن هذا التغيير في الولاء يأتي نتيجة لمزاج الشيخ محمد بن خليفة في علاقاته مع القوى الأخرى.

(٣) علمنا أن حاكم فارس أصبح يعد العدة لإرسال قوة نظامية من كنكون ودشتستان إلى البحرين لغرض الحماية والاحتلال العسكري باسم الشاه الفارسي وأودّ أن أعرف مدى حقيقة هذه الإشاعات والدافع وراءها، وإذا ما تم إرسال حتى ولو جندي واحد إلى البحرين فانا لا أعتقد يا صاحب السعادة أنكم ستهملون الوعود المعطاة من وزير الشاه إلى السير هنري رولنسون بعدم التدخل في البحرين والتي تكون قد أهملت في هذه الحالة.

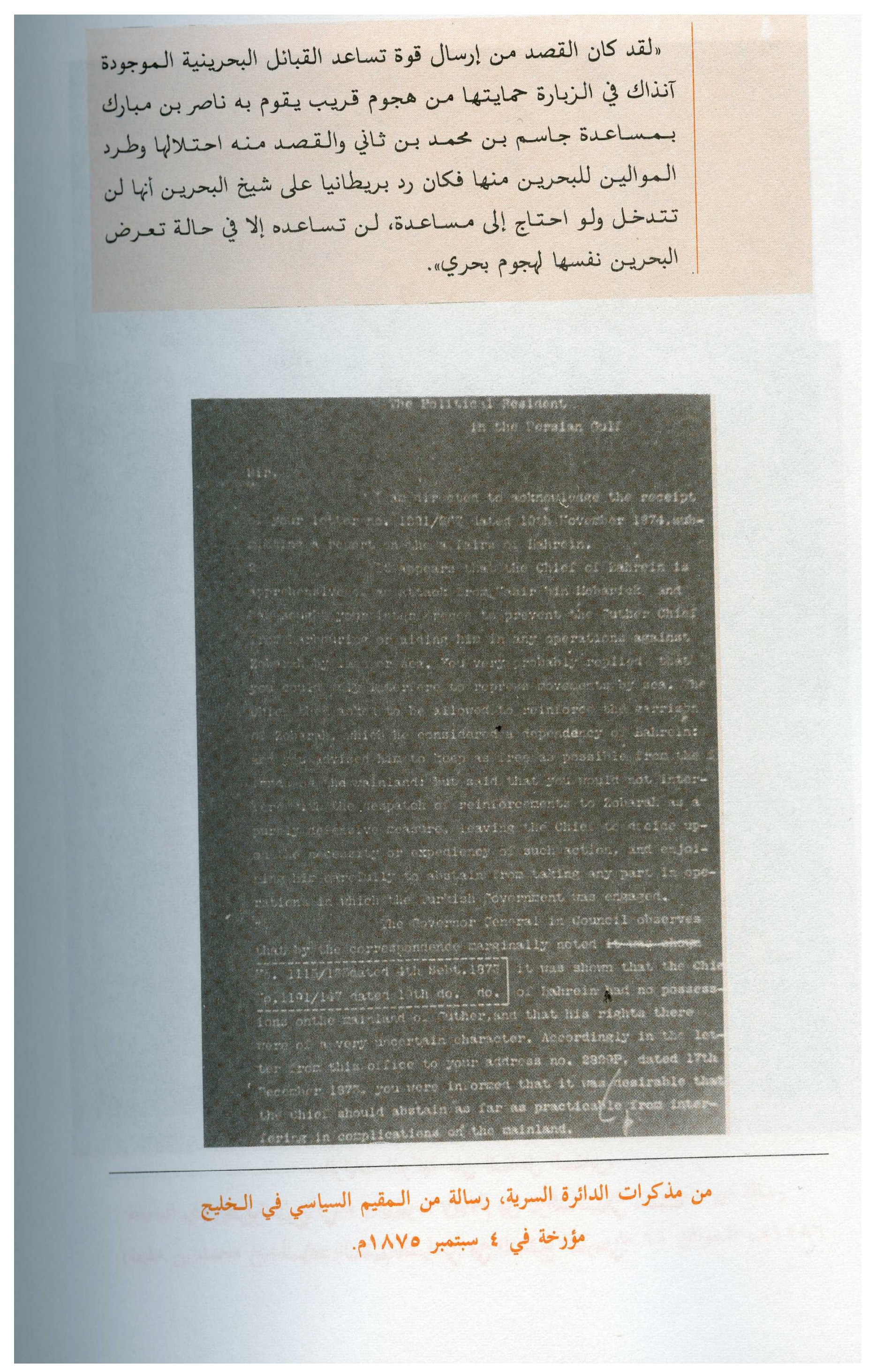
المطيع لكم وخادمكم المتواضع

فيلكس جونز

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

من الكابتن فيلكس جونز، المقيم السياسي في الخليج الفارسي، إلى «صاحب السعادة السيد أليسون السفير فوق العادة ووزير حكومة صاحبة الجلالة لدى البلاط الفارسي - طهران».

المصدر نفس المرجع، ص 890.



«لقد كان القصد من إرسال قوة تساعد القبائل البحرينية الموجودة آنذاك في الزبارة حمايتها من هجوم قريب يقوم به ناصر بن مبارك بمساعدة جاسم بن محمد بن ثاني والقصد منه احتلالها وطرد الموالين للبحرين منها فكان رد بريطانيا على شيخ البحرين أنها لن تتدخل ولو احتاج إلى مساعدة، لن تساعده إلا في حالة تعرض البحرين نفسها لهجوم بحري».

The Political Resident
in the Persian Gulf

Sir,

I am directed to acknowledge the receipt of your letter no. 1231/2?7 dated 10th November 1874, submitting a report on the affairs of Bahrein.

2. It appears that the Chief of Bahrein is apprehensive of an attack from Nasir bin Mobarick and [illegible] to prevent the [illegible] Chief from [illegible] or aiding him in any operations against Zobarah by land or sea. You very probably replied that you could only interfere to repress movements by sea. The Chief then asked to be allowed to reinforce the garrison of Zobarah, which he considered a dependency of Bahrein: and you advised him to keep as free as possible from the [illegible] on the mainland: but said that you would not interfere with the despatch of reinforcements to Zobarah as a purely defensive measure, leaving the Chief to decide upon the necessity or expediency of such action, and enjoining him carefully to abstain from taking any part in operations in which the Turkish Government was engaged.

3. The Governor General in Council observes that by the correspondence marginally noted it was shown that the Chief of Bahrein had no possessions on the mainland of [illegible], and that his rights there were of a very uncertain character. Accordingly in the letter from this office to your address no. 2339P, dated 17th December 1873, you were informed that it was desirable that the Chief should abstain as far as practicable from interfering in complications on the mainland.

No. 1113/1?? dated 4th Sept. 1873
No. 1191/147 dated 19th do. do.

من مذكرات الدائرة السرية، رسالة من المقيم السياسي في الخليج مؤرخة في ٤ سبتمبر ١٨٧٥م.

المصدر : نفس المرجع، ص 894.

إعلان من حكومة البحرين

بسم الله الرحمن الرحيم

5/20

Government of Bahrain.

حكومت البحرين

Bahrain April 12th 1926,

بحرين تاريخ ٢٩ رمضان ١٣٤٤

No. 687/9/A

عدد ٦٨٧/٩/١

To H. B. M's Political Agent
Bahrain.

من حمد بن عيسى آل خليفة سي اس اى نائب حكومة البحرين

الى جناب عالي الجاه الافخم سعادة الباليوز في البحرين المحترم

Dear Sir,

بعد السلام عليكم ورحمة الله وبركاته على الدوام

I have the honour to inform you that Mr C.Dalrymple Belgrave has been authorised by me to deal with all routine matters concerning my Government and it would therefore be a convenience to your friend if your Excellency would(as far as may be convenient to you) correspond with him on matters of a purely routine nature. Your friend will as always in the past be happy to consult with you or correspond with you personally on all matters which Your Excellency may deem of importance or necessitating my personal attention, but it may well suit Your Excellency's convenience also if routine matters be disposed of between your office & the office of my State Adviser Mr Belgrave.

اتشرف ان اخبركم بانا رخصنا مستر سي دلرمبل بلكريب ان يمشي جميع الاشغال الرسمية من طرف حكومتنا ـ وهذا يصير راحة لصديقكم ـ اذ سعادتكم تتخابرون معه من طرف الاشغال غير الضروري فقط ـ وصديقكم يصير مسرور كما كان في السابق ان يشاوركم او يتخابر معكم من طرف الامور اللتي في فكر سعادتكم ضروري ويحتاج النظر فيها لاكن هذا ايضاً يوافق راحتكم اذا تخلص الامور بين محلكم ومحل مستشار حكومتي مستر بلكريب هذا ما لزم ودمتم محروسين ـ

مهر حمد بن عيسى آل خليفة

(رسالة من الشيخ حمد بن عيسى آل خليفة تاتي تحت إعلان تعيين بلجريف في البحرين)

المصدر : مي الخليفة، تشارلز بلجريف ، السيرة و المذكرات (1926 – 1957) ، ص 69

وثيقة عثمانية هي عبارة عن تقديم للرسالة التي بعثت بها لطيفة بنت سليمان إلى السلطان العثماني تشكره فيها على وساطته لإطلاق سراح زوجها الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين المسجون لدى الإنكليز منذ عشرين عاماً.

محل وجود الوثيقة : أرشيف رئاسة الوزراء

اسم الوثيقة : إرادة ـ داخلية

رقم الوثيقة : ٨٠٩٠٥

تاريخ الوثيقة : ٢٣ رجب ٥/٣٠٤ نيسان ٣٠٣

المصدر : مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة 1813 – 1890، الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 985

إلى المقيم السياسي في أبوشهر

«رداً على رسالتك رقم ٣٤ في ١٨ فبراير الفقرة ٤ والخاصة بالاستفسار عن الاعتراف بالحقوق التركية وعوامل الموافقة عليها.

سري؛ تلغرافياً إلى المقيم السياسي في أبوشهر

سوف نوافق على حقوق تركيا إذا اعترفت بالمصلحة البريطانية في عمان والبحرين وتعهدت بالمساعدة في الأمن البحري والهدوء على اليابسة، بعدها ربما نوافق على أن تكون «البدعة» ميناء تركياً ونقطة حربية بشرط بقاء باقي أجزاء قطر في الجنوب والشرق على ما هي».

Dated 14th March 1889

To Resident
Bushire

Your letter No.34 of 18th February para 4.
[illegible] Turkish rights would you recognise and under what conditions and within what limits.

Foreign

[illegible]

Telegram. Reply.

[illegible] To Calcutta
Dated [illegible] March 1889

[illegible] Resident, [illegible] Gulf To Foreign.

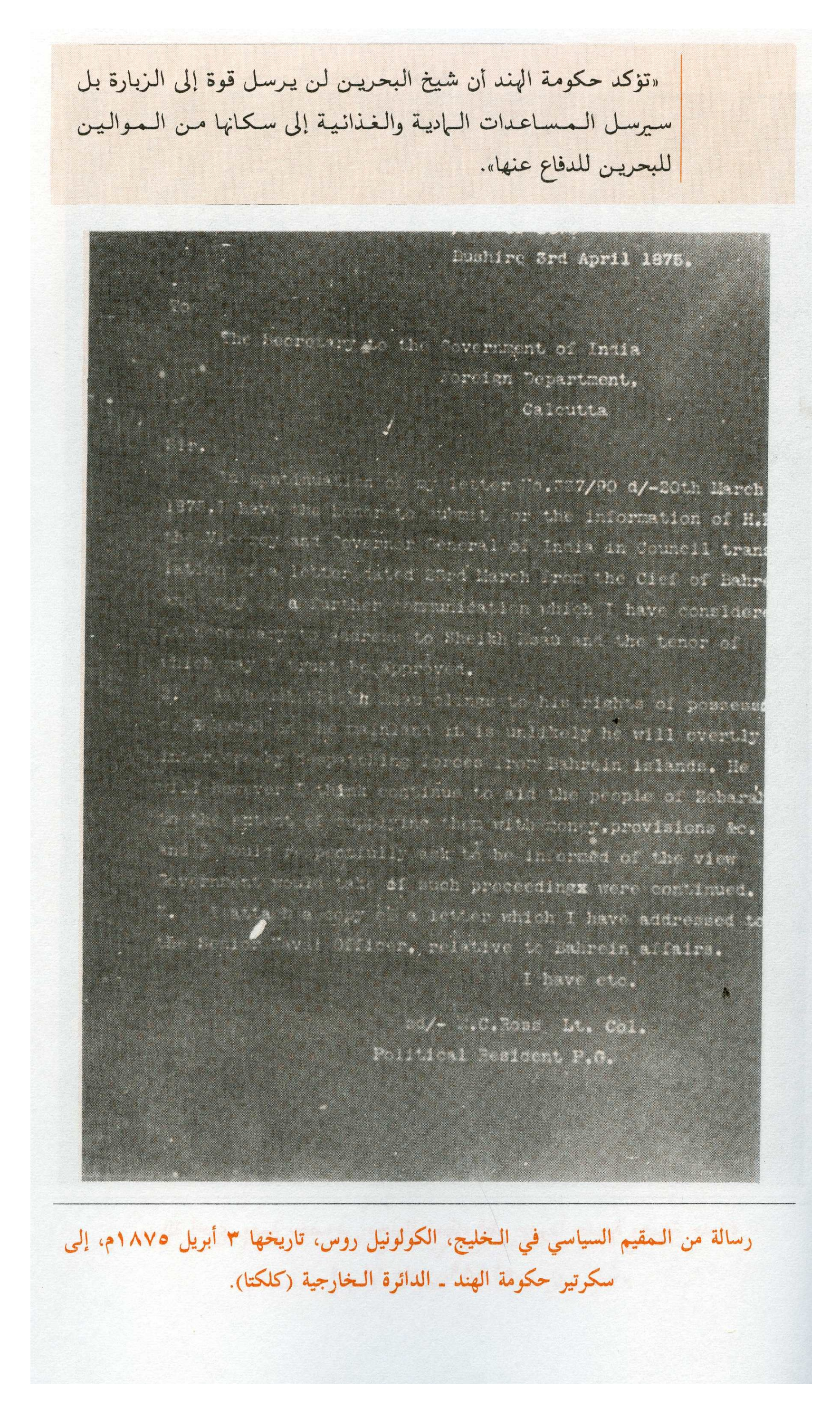
Your telegram fourteenth.

If Turkey were willing to respect British interest in Oman and Bahrein after frank explanations and agreed to co-operate in maintaining order by sea and land, I think we might recognise Bidaa as Turkish port and military outpost. Status quo being maintained south and east of that point.

[illegible]

رسالة أخرى مهمة بخصوص محاولة إعطاء قطر حدوداً جديدة وصيغة جديدة في ١٤ مارس ١٨٨٩م.

المصدر : مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة 1813 – 1890، الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 896



«تؤكد حكومة الهند أن شيخ البحرين لن يرسل قوة إلى الزبارة بل سيرسل المساعدات المادية والغذائية إلى سكانها من الموالين للبحرين للدفاع عنها».

Bushire 3rd April 1875.

To

The Secretary to the Government of India
Foreign Department,
Calcutta

Sir,

In continuation of my letter No.337/90 d/-20th March 1875, I have the honour to submit for the information of H.E. the Viceroy and Governor General of India in Council translation of a letter dated 23rd March from the Chief of Bahrein and copy of a further communication which I have considered it necessary to address to Sheikh Esau and the tenor of which may I trust be approved.

2. Although Sheikh Esau clings to his rights of possession of Zobarah on the mainland it is unlikely he will overtly interfere by despatching forces from Bahrein islands. He will however I think continue to aid the people of Zobarah to the extent of supplying them with money, provisions &c. and I would respectfully ask to be informed of the view Government would take of such proceedings were continued.

3. I attach a copy of a letter which I have addressed to the Senior Naval Officer, relative to Bahrein affairs.

I have etc.

sd/- E.C.Ross Lt. Col.
Political Resident P.G.

رسالة من المقيم السياسي في الخليج، الكولونيل روس، تاريخها ٣ أبريل ١٨٧٥م، إلى سكرتير حكومة الهند ـ الدائرة الخارجية (كلكتا).

المصدر : مي محمد الخليفة، محمد بن خليفة 1813 – 1890، الأسطورة والتاريخ الموازي، ص 895.

لائحة المصادر والمراجع

المصادر باللغة العربية

1. الجمعية العامة للإمم المتحدة نيويورك 2001 الوثائق الرسمية للدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم 4 (A/56/4)

2. جامعة الدول العربية، الأمانة العامة، التقرير الاقتصادي الموحد، 1992.

3. مجموعة قوانين قطر، المجلد الأول.

4. وثائق التاريخ القطري–من الوثائق البريطانية و العثمانية 1868–1949 م .

5. وثائق التاريخ القطري،الشؤون القطرية من سنة 1873 إلى سنة 1904 م.

المراجع باللغة العربية

1. إبراهيم عبد الكريم، حدود فلسطين مع سورية ولبنان، المنارة، بيروت، 1999.

2. أحمد العناني، قطر في دليل الخليج، قسم الوثائق والأبحاث بمكتب الأمير، الدوحة.

3. أحمد مصطفى أبو حاكمة، تاريخ شرق الجزيرة العربية في العصور الحديثة، القاهرة، 1968 .

4. أحمد زكريا الشلق، تطور قصر السياسي من نشأة الإمارة إلى استقلال الدولة، الدوحة، 2005.

5. أحمد طربيين، التجزئة العربية: كيف تحققت تاريخياً، ط 1، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1987.

6. أمل الزياني، البحرين من 1783–1973، بيروت، 1973.

7. حسان حلاق، قضايا العالم العربي، دار النهضة العربية، بيروت 2010.

9. صلاح الدين برحو وأحمد مالكي، حول اتحاد المغرب العربي، مجلة الميادين، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة محمد الأول، العدد السادس، 1990.

10. عبد القادر القادري: اتحاد المغرب العربي: محاولة تكييفية قانونية. مجلة الميادين. العدد 2

11. عبد الله الؤبيعي: قضايا الحدود السياسية للسعودية والكويت، ص: 89 وما بعدها.

12.عبد الهادي التازي، التاريخ الدبلوماسي للمغرب، المجلد العاشر مطبعة فضالة المحمدية 1989.

13.عبد الرزاق فارس الفارس، السلاح والخبز، الإنفاق العسكري والتنمية في الوطن العربي، 1970، 1990، 1993.

14.عبد الرحمن حمود، قطر منذ العهد العثماني إلى عهد شيوخ آل ثاني، بيروت، 1962.

15.توفيق برو، القضية العربية في الحرب العالمية الأولى .

16.عبد الحميد عبد القادر غنيم، مشكلات الحدود السياسية في الساحل العربي للخليج العربي، القاهرة، 1975.

17.عبد العزير محمد المنصور، التطور السياسي لقطر، 1916–1949، ذات السلاسل، الكويت، 1980.

18.علي صادق أبوهيف، القانون الدولي، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1965

19.فتوح عبد الخترش، التاريخ السياسي للكويت في عهد مبارك، مطبوعات جامعة الكويت، 1985.

20ساطع الحصري، محاضرات في نشوء الفكرة القومية، مركز دراسات الوحدة العربية، يناير 1985، بيروت.

21.ميمونة خليفة الصباح، مشكلة الحدود الكويتية بين الدولتين العثمانية والبريطانية (1899 – 1913)، جامعة الكويت، 1993.

22.ضياء رشوان، مفهوم الحدود في الخطاب القومي العربي، مجلة السياسة الدولية العدد 111 يناير 1993.

23.طلعت أحمد مسلم، الوجود العسكري الأجنبي في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1، 1994.

24.جاد طه، سياسة بريطانيا في جنوب الجزيرة العربية (1963/1798)، دار الفكر العربي، ط2.

25.جمال زكريا قاسم، الخليج العربي، دراسة لتاريخه المعاصر 1945 – 1971، معهد البحوث والدراسات العربي.

26.جون ب كيلي، بريطانيا والخليج 1795–1970، ترجمة محمد أمين عبد الله، الجزء الثاني، سلطنة عمن، وزارة التراث القومي والثقافة.

27حسن إبراهيم، مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي، ما لها وما عليها، مجلة شؤون عربية العدد 79، 1994.

28.حسن أبو طالب، حول فهم أعمق لقضايا الحدود العربية الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد 112، أبريل 1992.

29.حسين البحارنة ، دول الخليج العربي الحديثة ، دار الكنوز الأدبية ، 2006 .

30.ح.ج لوريمر، دليل الخليج، القسم التاريخي – الجزء الثالث، ترجمة حكومة قطر، الدوحة 1967.

31.خالد السرجاني، النزاع بين قطر والبحرين، مجلة السياسة الدولية، العدد 85، 1986.

32.محمد نصر مهنا، قصر التاريخ، السياسية، التحديث، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

33محمد شريف الشهباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، بيروت، دار الثقافة، 1964.

34.محمود شريف الشيباني، إمارة قطر العربية بين الماضي والحاضر، دار الثقافة بيروت، 1962.

35.محمود بهجت سنان، تاريخ قطر العام، بغداد، 1963.

36مصطفى مراد الدباغ، قطر ماضيها وحاضرها، بيروت 1961.

37.سيف مرزوق الشملان، مجلة البعثة، العدد الأول، القاهرة، 1954.

38.زكريا قورشون، قطر في العهد العثماني 1871 – 1916، ترجمة حازم سعيد، الدار العربية للموسوعة، 2008.

39.خالد ألعزي، الخليج العربي في ماضيه وحاضره، مطبعة الجاحظ، بغداد،1972 .

40.فتحي عفيفي، مشكلات الحدود السياسية من منطقة الخليج العربي، دراسة سياسية – تاريخية – قانونية، دار الكتب القطرية، 2000.

41.يوسف عبيدان، معالم التنظيم السياسي في قطر، بيروت 1984.

42.يوسف بن عبد الرحمن الخليفي، قطرماضية و حاضرة،لجنة تدوين تاريخ قطر،الجزء الثاني،الدوحة،1976.

المراجع باللغة الأجنبية

1. ABDLLATIF Agnouche: Histoire Politique du Maroc. Afrique Orient, Casablance, 1987.

2. A.H. Hourani, Syria and Lebanon: A Political Essay, London, Oxford University Press,1946.

3. Al-Baharna , Hussain : The Legal Status of The Arabian Gulf States , A Study of Their Treaty Relations & their International Problems , University Of Manchester 1988.

4. Amina Belouchi; Les conflits armesentrre les pays Arabes. Mémoire pour Des Facultés des sciences, j,e, et sociats, Med V Rabat, 1985.

5. Bostan, Idris "The uprising in Qatar & sheikh Alsanis letter to Abdulhamid Studies in Turkish – Arab Relations, II, pp,81-89, Istanbul 1987
6. Elie Naim, La Syrie, ses frontiers (traits, accords frontaliers et de bon voisinage)- Paris, edition Naim, 1934, p. 590.

7- Frederick follow field Anscombo, The ottoman Gulf, The creation of Kuwait, Saudi Arabia & Qatar. New York 1997.

8- G.B. Kelly: Britain and The Persian Gulf, Oxford University Press 1968.

9- Aitchlson,A Collection of Treaties , engagements of Sands relating to lands and Neighboring Countries , delhi , 1933 , Vol , XI .

10-Grant to Ross, 3 September 1873, Enclosing Letters from Turkish official at Doha to Sheikh Abu Dahbi and Dubai, July 1873, (No. 36 for department section.

11-Howard M. Sachar, the Emergence of the Middle East 1914 – 1924, New York, Alfred Knopf Publications, 1969,

12-Richard Meinertzhagen, Middle East Diary 1917-1965, New York Thomas Yoseloff, 1960.

13-Jean Francois Nadinot, 21 Etats pour une Nation Arabe, edition Noisonneure et Larose, Paris, 1992.

14-J.C. Hurewitz, Diplomacy in the Near and Middle East, a documentary record 1914-2 1956, vol.2, New York, Princeton, 1956.

15-Karsten Miehbur: Travels Though Arabia And Attier Countries In The East, London 1792
16-Khalid Kishtainy, Whither Isreal? A study of Zionist Expasionism, Beirut, PLO Research Center, 1970, p. 210.

17-Marcel Merie, La vie international, Paris, Armand Collin, 3rd edition, 1970.

18-Marfaew – John: The Persian Gulf in the Twentieth Century – London 1942
19-Med. Djalili: territoire et frontiers dans l'ideologies Islamistes Contemporaine, revue des Rleations Internationals n. 630 Automne 1990.

20-Molly Izzard , The Gulf : Arabia’s western approaches – London : J.Muray , 1979 , p. 130 .
21-Romain Yakemtchouk, le probleme des frontiers, l'Arfique au droit international.

22-Saldanha , J . A . The Persian Gulf Percis Vol , III , London 1986 , Archive editions. Saldanha , J , A . The Oersian Gulf precis : Vol , - IV ; precis of Qatar affairs , 1873 – 1903,Archives Editions , London 1986 .

23-Zahlan Osama El Said-The Creation of Qatar ,Croom Helm London,197